



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أ.د. دهبان محمد



محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

من اعداد الأستاذة: دباش أميرة

السنة الجامعية: 2026/2025

الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحة
	فهرس المحتويات	2
	فهرس الجداول	4
	فهرش الأشكال	4
	تقديم	5
	المحور الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى	7
1	ماهية علم الاقتصاد	8
2	علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى	13
	المحور الثاني : المشكلة الاقتصادية	17
1	ماهية المشكلة الاقتصادية	18
2	علاج المشكلة الاقتصادية	22
	المحور الثالث: الأنشطة الاقتصادية	27
1	الإنتاج وعوامل الإنتاج	28
2	التبادل	35
3	الاستهلاك	37
4	توزيع وإعادة توزيع الدخل	39
5	الادخار	43
6	الاستثمار	47
	المحور الرابع: الأنظمة الاقتصادية	53
1	مفهوم النظام الاقتصادي	54
2	النظام الرأسمالي	55
3	النظام الاشتراكي	59
4	النظام المختلط	60
5	النظام الإسلامي	62

65	المحور الخامس: الأعوان الاقتصاديون ودورهم في الاقتصاد	
66	مفهوم الأعوان الاقتصاديون	1
68	الدورة الاقتصادية	2
71	المحور السادس: السوق آليات تحديد الأسعار	
72	مفاهيم عامة حول السوق	1
75	آليات تحديد الأسعار	2
78	المحور السابع: النقود	
79	ماهية النقود	1
84	الأنظمة النقدية	2
87	المحور الثامن: المشكلات الاقتصادية الكبرى	
88	مفهوم الأزمات الاقتصادية	1
88	التضخم	2
94	البطالة	3
98	الركود	4
101	المحور التاسع: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية	
102	المؤسسات الاقتصادية الدولية	1
105	التكتلات الاقتصادية	2
111	المحور العاشر: الاقتصاد الرقمي	
112	مدخل مفاهيمي للاقتصاد الرقمي	1
116	ممارسة الأنشطة الاقتصادية عبر الفضاء الرقمي	2
130	خاتمة	
131	قائمة المراجع	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين الاقتصاد الجزئي والكلبي	11
2	مثال توضيحي لحساب الإنتاج الحدي والمتوسط	33
3	إيجابيات وعبوب المقايضة	36
4	توزيع العوائد على عوامل الانتاج	41
5	تحليل العوامل المحددة لعرض النقد في بلد معين	84
6	أسباب، أنواع وكيفية مواجهة البطالة	97
7	مقارنة بين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية	122

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مراحل قانون الغلة المتناقصة	32
2	نظام مبسط للعمليات الإنتاجية	34
3	الدورة الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديون	69
4	سعر التوازن في السوق	76
5	منحنى فيليبس	98
6	مكونات الإدارة الالكترونية	118
7	التسويق أحد مكونات التجارة الالكترونية	128

تقديم

يعد علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية الهامة والضرورية للفرد والمجتمع، كونه يساهم في فهم سلوكيات الأفراد والمجتمع وكيفية تخصيص مختلف الموارد الاقتصادية لتلبية مختلف الحاجات، فهو العلم الذي يقوم على فهم الظواهر الاقتصادية وتحليلها، وبالتالي المساهمة في تحديد مختلف السياسات الاقتصادية التي يجب أن تتخذها الدولة لعلاج مشاكلها الاقتصادية، بالإضافة الى اتباع النظام الاقتصادي المناسب لتلك الدولة.

مادة مدخل للاقتصاد تعد مادة مهمة لطلبة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ولذلك فهي تدرس في السنة الأولى لتمثل بذلك أرضية خصبة للإدراك الجيد للعلوم الاقتصادية وللتحكم في مختلف مصطلحات المادة، إذ تركز هذه المادة على تمكين الطالب من التعرف على علم الاقتصاد ومختلف المسائل الاقتصادية، خاصة أن علم الاقتصاد يعد من العلوم المهمة في حياتنا اليومية، كونه يدرس كيفية استغلال الموارد أحسن استغلال وكيفية انفاق الدخل وتوزيعه بطريقة رشيدة، أيضا التعرف على المشكلة الاقتصادية وطرق معالجتها في مختلف الأنظمة الاقتصادية.

كما يتطرق الى الأنشطة الاقتصادية والعمليات الاقتصادية كالاستهلاك، الاستثمار والادخار ومعرفة مختلف العوامل التي تتحكم فيها، ويمكن التعرف في هذه المطبوعة على مفهوم السوق وآليات التحكم وتحديد الأسعار فيه، دون أن ننسى معرفة أهم المشكلات الاقتصادية الكبرى كالتضخم، البطالة والركود الاقتصادي، كما تهدف المطبوعة الى توضيح المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية، وتناول مختلف التغيرات الحديثة والعصرية الحاصلة في العالم، خاصة ما يعرف بالتحول الرقمي والذي أثر على الاقتصاد وظهر ما يعرف بالاقتصاد الرقمي.

سنقوم من خلال هذه المطبوعة تقسيمها الى عشرة محاور رئيسية وهذا وفق المنهج الوزاري حيث ستكون نحو

التقسيم التالي:

المحور الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية

المحور الثالث: الأنشطة الاقتصادية

المحور الرابع: الأنظمة الاقتصادية

المحور الخامس: الأعوان الاقتصاديون ودورهم في الاقتصاد

المحور السادس: السوق وآليات تحديد الأسعار

المحور السابع: النقود

المحور الثامن: المشكلات الاقتصادية الكبرى

المحور التاسع: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية

المحور العاشر: الاقتصاد الرقمي

المحور الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

تمهيد:

لقي علم الاقتصاد اهتماما كبيرا من قبل مختلف الباحثين والمفكرين وقد شهد تطور كبير في نظرياته وأفكاره، إلى أن أصبح علما مستقلا له قواعده وأسس، إذ يعد علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية الذي يقوم بحل مختلف المشاكل الاقتصادية والتي يقوم على فهم مختلف العمليات وتحليل الظواهر الاقتصادية، فهو يقوم على مجموعة من الفرضيات والتي تقوم على تحليل سلوك الأفراد والمؤسسات.

حيث مر هذا العلم بعدة مدارس فكرية جاءت بمجموعة من الأفكار والنظريات، إذ تهدف إلى فهم وتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية وتفسيرها، وذلك لأجل تحقيق التوازن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

حيث سيتم تناول في هذا المحور إلى العناصر التالية:

- ماهية علم الاقتصاد
- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

1. ماهية علم الاقتصاد

يعتبر علم الاقتصاد عبارة عن وسيلة يستخدمها الأفراد والدولة من أجل تحسين الوضعية المعيشية الى الأفضل، وذلك بتوزيع مختلف الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل، وهذا لأجل الوصول الى اقصى اشباع للحاجات مقابل ندرة الموارد الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

1.1 تعريف علم الاقتصاد

يمكن تعريف علم الاقتصاد على أنه "العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها، وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل الهامة التي تتحكم فيها".¹

ويعرف أيضا على أنه " العلم الذي يهتم بكيفية استخدام الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في مجتمع معين لإنتاج سلع وخدمات، والتي يمكن أن تشبع قدر من الحاجات البشرية المتنوعة والمتجددة، حيث كلما كانت مرتكزة على مستوى عال من الكفاءة في استخدام هذه الموارد، كلما كان استغلال الموارد المتاحة من قبل هذا المجتمع قد تم بطريقة أفضل"²

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لعلم الاقتصاد على أنه العلم الذي يهدف للبحث عن كيفية استخدام وتخصيص الموارد الاقتصادية التي تتميز بالندرة والمحدودية، لإشباع الحاجات الانسانية المتعددة والغير محدودة وذلك بأقل تكلفة.

مما سبق يمكن القول أن علم الاقتصاد هو علم يركز على المحاور التالية:³

- **الاقتصاد علم الثروة:** أي أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في الوسائل التي تساعد على تجميع الثروة، وذلك من خلال معرفة كيفية تكوين، توزيع الثروات واستهلاكها.
- **الاقتصاد علم المبادلة:** حيث يعرف الاقتصاد هنا على أنه دراسة عملية التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته للحصول على ما يحتاجه من فرد آخر، حيث يرى العديد من الاقتصاديين خاصة الفرنسي جيتون بيرو أن أي ظاهرة اقتصادية فهي قائمة على المبادلة، أي أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة عمليات التبادل، فنشاط المبادلة يسمح بقيام الصلة بين الانتاج واشباع الحاجات.

¹ / كامل علاوي وآخرون، مبادئ الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 31.

² / كاظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 11.

³ / زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص ص 29-33.

● **الاقتصاد علم الندرة والاختيار:** نجد أن " كاسل " و " روبنز " من بين الاقتصاديين الذين يروا أن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس سلوك الانسان والذي له علاقة بالوسائل المحدودة وذات الاستخدامات المتعددة، أي أن الندرة هي أساس الظاهرة الاقتصادية، حيث يقوم هذا العلم على تنظيم وإدارة مختلف الموارد الاقتصادية التي لها صفة الندرة النسبية وكل هذا لأجل تلبية الحاجات.

● **الاقتصاد علم طرق الإنتاج:** يقصد بهذا المفهوم أن علم الاقتصاد هو علم يقوم بدراسة العلاقات الاجتماعية خاصة التي هي لها علاقة بالإنتاج والتوزيع، أي توزيع الأشياء المادية والخدمات التي يمكن اشباعها للفرد والمجتمع.

● **علم تحقيق الرفاهية:** وذلك بالبحث في الطرق والأساليب التي يمكن على أساسها الحصول على الدخل وكيفية انفاقه.

فعلم الاقتصاد هو علم اجتماعي يقوم بدراسة الكيفية الأمثل لتخصيص الموارد النادرة وذلك لتلبية مختلف الاحتياجات البشرية الغير محدودة، إذا هو الاقتصاد الذي:¹

✓ يدرس الموارد النادرة؛

✓ يدرس تخصيص الموارد؛

✓ احتياجات الفرد غير المحدودة؛

✓ كيفية تلبية مختلف الاحتياجات البشرية غير المحدودة؛

✓ تخصيص الموارد بكفاءة.

1.2 نشأة علم الاقتصاد

مصطلح الاقتصاد مأخوذ أصلاً من اللغة اليونانية وهي الكلمة Oikonomos المركبة من Oikous وتعني المنزل و Nomos وهي تدبير أي تعني تدبير المنزل، ويقصد بها الطريقة التي يستطيع بيها صاحب المنزل من تدبير شؤونه المالية وذلك من خلال استغلال دخله المحدود. ففي الأول كانت الكتابات الاقتصادية مختلطة بالسياسة اذ استعمل الكاتب الفرنسي أنطوان دو مونكريتيان مصطلح الاقتصاد السياسي سنة 1615 في كتابه " بحث في الاقتصاد السياسي"، والذي ركز فيه على السياسة التي يجب اتباعها من قبل الدولة ومختلف مبادئ الادارة الاقتصادية للدولة.

¹ / Introduction to Economics,2018, <https://wcu.edu.et/FirstYearModule/ECONOMICS%20module.pdf>

في سنة 1776 قدم آدم سميث كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي كان يهدف الى البحث عن الطرق التي يتم بها تنمية وإدارة الثروة، إذ يعد آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد الحديث فمن خلاله أصبح علم الاقتصاد علم مستقل عن العلوم الأخرى وأصبحت له نظريات وأفكار خاصة به، حيث هناك مفكرين وفلاسفة قدامى تناول ضمن كتابتهم على الاقتصاد لكن لم يكن فرع مستقل من فروع المعرفة حيث تناوله أفلاطون في كتابه المعروف بالجمهورية، إذ تحدث عن المدينة الفاضلة والذي تناول جزء من علم الاقتصاد، كما نجد أن علم الاقتصاد ظهر في كتابات أرسطو من خلال تناول ملكية الأموال، ومصطلح القيمة والذي نجده أنه ميز بين نوعين من القيمة وهي قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، أما في العصور الوسطى فنجد في هذا النظام كان سائد فيه النظام القطاعي في أوروبا، حيث كانت الكنيسة تسيطر على الحياة الاقتصادية، والذي يقابله ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية، وما ساهم في تطوير القضايا الاقتصادية في تلك الفترة من خلال تحريم الفائدة على القروض، النهي عن الاحتكار، وآليات العرض والطلب في تحديد الأسعار إذ نجد من بين أهم المفكرين في تلك الفترة ابن خلدون الذي ساهم في حل للمشكلة الاقتصادية.¹

3.1 أهداف علم الاقتصاد: يهدف علم الاقتصاد الى ما يلي: ²

- التعرف على الكيفية والطرق التي يقوم بها النظام الاقتصادي؛
- معالجة وحل المشكلة الاقتصادية والتي يعود سببها في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات؛
- تحقيق حاجات الأفراد من خلال البحث عن الأساليب التي تلبي هذه الرغبات؛
- وضع السياسات الاقتصادية الرشيدة والتي تمكن من حل المشكلة الاقتصادية؛
- تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع؛
- تنظيم مختلف الأنشطة الاقتصادية ومعرفة العلاقة بين مختلف المتغيرات سواء كانت تتمثل في الانتاج، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار.....

4.1 فروع علم الاقتصاد: نجد أن علم الاقتصاد يتفرع الى مجالين وهو: ³

- **الاقتصاد الجزئي:** فهو يهتم بدراسة وتحليل نشاطات الأفراد، حيث يركز على تكوين الأسعار وكيفية تحديد الأسعار والكميات والتي تكون نتيجة قوى العرض والطلب، إذ أن الاقتصاد الجزئي يهتم بمعرفة السبب الذي يجعل الفرد

¹ / شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017-2018، ص ص 7-9.

² / سالم توفيق النعفي، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص ص 16-17.

³ / ثامر علوان المصلح، علم الاقتصاد الجزئي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 20-21.

يقبل على شراء إحدى السلع بدلا من الأخرى كونه مستهلكا، والبحث عن الأسباب التي تدفعه لإنتاج هذه السلعة كونه منتجا أي يهتم بدراسة الوحدة الاقتصادية سواء أن كان فردا أو مؤسسة.

● **الاقتصاد الكلي:** هو الاقتصاد الذي يقوم على علاج الاقتصاد الوطني كوحدة واحدة، إذ يهتم بدراسة الاقتصاد ككل مثل التغيرات في حجم الانتاج الكلي، المستوى العام للأسعار، التغيرات في الدورات الاقتصادية، ظاهري التضخم والانكماش، تغيرات معدل النمو الاقتصادي، حيث يعالج مشكلات الاقتصاد على المستوى الوطني، ويلعب دور هام للاقتصاد الكلي في علاج المشاكل الاقتصادية وهذا ما أبرزه كينز J.M Keynez (1883-1946) في كتابه والذي كان تحت عنوان " النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقد " سنة 1936.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي فيما يلي:

جدول 01: الفرق بين الاقتصاد الجزئي والكلي

الاقتصاد الكلي	الاقتصاد الجزئي
يتعامل مع النشاطات أو المتغيرات الاقتصادية الكلية أو المجموعية	يهتم بدراسة سلوك الفرد باعتباره مستهلك والمنتج والسوق
يدخل ضمن التحليل الاقتصادي الكلي	يدرس ويحلل سلوك المستهلك وكذلك سلوك المنتج، وسلوك السوق
تهتم بدراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية	الاهتمام بدراسة اختيارات صانعي القرارات الاقتصادية
تركز على رسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة	دراسة آليات السوق والتوازن

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على كاظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

5.1 أدوات التحليل الاقتصادي

يعرف التحليل الاقتصادي على أنه ذلك المنهج العلمي للبحث ويعد أسلوب للدراسة الاقتصادية، يقوم على أساس إعادة الظاهرة الاقتصادية وتحويلها الى بسيطة لفهمها أكثر وصياغة مختلف الفرضيات التفسيرية لهذه الظاهرة، حيث يهدف الى معرفة كيفية استخدام أحسن الموارد لأكثر اشباع ممكن وتوزيعها على مختلف الأفراد والتعرف على كيفية رسم مختلف السياسات العامة للدولة.

ويمكن استخدام إحدى طرق التحليل الاقتصادي التالية:¹

1.5.1 الطريقة الوصفية

تعد من أهم أدوات التحليل الاقتصادي والأبسط فهي تحلل الظاهرة وصفياً، لكن ما يميزها هو تعرضها لمختلف الأخطاء، وعدم وجود ترابط بين مختلف الظواهر الاقتصادية، حيث يتم اللجوء إليها في حالة عجز في وضع علاقات اقتصادية بشكل رياضي.

2.5.1 الطريقة الرياضية

وتكون هنا العلاقات الاقتصادية بطريقة رياضية حيث لا بد أن يكون الباحثون ملمين بعلم الرياضيات، إذ لا بد من أن يكون تجانس بين الاقتصاد والرياضيات، وأن لا يتغلب الرياضيات على الاقتصاد لأن طبيعة علم الاقتصاد أنه من العلوم الاجتماعية وهنا نجد بعلم الاقتصاد الرياضي.

3.5.1 الطريقة القياسية

تعد الطريقة القياسية على أنها إيجاد العلاقات الاقتصادية بطريقة كمية، حيث يتم الاعتماد فيها على الرضيات والاحصاء والنظريات الاقتصادية.

6.1 منهج علم الاقتصاد

يعد المنهج عبارة عن بناء فكري للعقل والذي من خلاله يمكن الانتقال من وضع الفرضيات ثم اختيار طريقة جمع المعلومات ومعالجتها لحل المشكلة في الأخير، ويعتمد علم الاقتصاد على منهجين:²

¹ / الفتلاوي، الوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² / ثامر علوان المصلح، مرجع سبق ذكره، ص ص 26، 27.

1.6.1 المنهج الاستنباطي:

تقوم هذه الطريقة على أساس الفروض العامة التي تستنبط منها عملية التحليل المنطقي قواعد جديدة يمكن تطبيقها على حالات خاصة، يقوم هذا المنهج على أساس الانتقال من الكل الى الجزء، حيث يتم الانتقال من النظريات والمعارف العامة الى الوصول للجزئيات والنتائج الخاصة، إذ لا يتطلب الملاحظة والتجربة الميدانية، عند التفسير يعتمد على نظريات سابقة، أي أن نبدأ بنظريات معروفة من خلالها نستطيع استنتاج نتائج منطقية نستطيع أن تطبق عليها، فهو يساهم في ربط الفكر النظري بالتطبيق العملي أي أنه أداة قوية تستطيع تفسر مختلف الظواهر الاقتصادية واختبار مختلف الفرضيات بطريقة منهجية وعلمية.

2.6.1 المنهج الاستقرائي:

هذا المنهج يبدأ بالملاحظة ثم دراسة الظاهرة أو الواقعة الاقتصادية، إذ يعتمد على الملاحظة والتجربة ودراسة الواقعة بهدف الوصول الى القواعد العامة أي من الخاص الى العام، إذ يقوم الباحث بجمع المعلومات والملاحظات الخاصة بالظاهرة أو الواقعة الاقتصادية ثم يقوم بتحليلها والوصول الى نتائج عنها وبالتالي تعميمها عليها، فمثلا عند ملاحظة هناك تطور في أسعار السلع من جهة وملاحظة من جهة أخرى تطور كمية النقود، يمكن القول أن الأسعار التي تميل الى الارتفاع فهي تزيد كمية النقود المتداولة وهذا عندما يكون الإنتاج ثابت دون هناك تغيير، إذ يستخدم في البحوث التجريبية والميدانية وهو أداة فعالة للوصول الى نتائج تعميمية.

ويرجع استخدام أي منهج لأسباب منها موضوع البحث، طبيعته، أهميته، أسبابه، اتجاهات المفكرين فيه حيث يفضل أغلب الباحثين اللجوء الى المنهجين لتسهيل عملية الرقابة على النتائج.

2. علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى

توجد علاقات عديدة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى يمكن إيجازها فيما يلي:¹

1.2 علاقة علم الاقتصاد بالاقتصاد السياسي:

يعد من أكثر العلوم ارتباطا كونه كان يطلق عليه بالاقتصاد السياسي في بداية الأمر، حيث كان من أهم دراسات الاقتصاد في تلك الفترة هو سياسة الدولة واستقرارها.

¹ / عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 31-36.

2.2 علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

يعد علم الاقتصاد فرعاً من الفروع الاجتماعية، فلا يمكن فصل هذا العلم عن العلوم الاجتماعية فهي مترابطة ووثيقة وذات صلة مع بعضها البعض فعلم الاقتصاد يدرس الجانب الاقتصادي للحياة الاجتماعية، وقد ظهر فرع في علم الاجتماع ويسمى علم الاجتماع الاقتصادي، يهتم بإسقاط النماذج السوسيولوجية لعلم الاجتماع على دراسة مجموعة النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والتبادل، الاستثمار، الاستهلاك.

3.2 علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

تكمن علاقته مع علم النفس من خلال دراسة سلوك الفرد والمجتمع، حيث أن علم الاقتصاد يبحث في تصرفات الفرد من خلال دراسة الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، وبالتالي فهم سلوكه.

4.2 علاقة علم الاقتصاد بالديمقراطية

يعد علم الديمقراطية والذي يهتم بقضايا السكان سواء من خلال دراسة حركة السكان، الهجرة، التخطيط العائلي، المواليد والوفيات أو الإنتاج الغذائي وغيرها، حيث يعد الفرد على أنه من بين العناصر التي تساهم في نشاط العملية الاقتصادية، وعلم الاقتصاد يدرس ندرة الموارد وبالتالي فإن نوعية السكان تؤثر على هذه الموارد المتاحة في الطبيعة، وبالتالي لابد من دراسة الديمقراطية لمعرفة احتياجاتهم الاقتصادية ومتطلباتهم اليومية لتلبيتها عن طريق الإنتاج ومعرفة نمط استهلاكهم أي وجود علاقة بين الإنتاج والسكان.

5.2 علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات والاحصاء

توجد علاقة قوية بين علم الاقتصاد والرياضيات والاحصاء كون علم الاقتصاد يستخدم عدة أدوات قد تكون تحليلية أو قياسية لفهم الظواهر الاقتصادية، وذلك من خلال جمع البيانات وترتيبها وفي الأخير تحليلها وتفسيرها. أما الرياضيات فهي تستخدم لأكثر دقة ووضوح للنتائج، إذ يمكن التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية رياضياً.

6.2 علاقة علم الاقتصاد بالقانون

هناك علاقة تكاملية بين علم الاقتصاد والقانون حيث أن علم الاقتصاد هو الذي يبحث عن الطرق وكيفية تخصيص الموارد وتوزيعها، والقانون يعمل على وضع القوانين والتشريعات التي تحكم سلوك الأفراد والمؤسسات، وبالتالي بيان الحقوق والواجبات، فالقانون أحد وسائل الضبط الاجتماعي فالقانون مثلاً يدرس الملكية وهي أسس العملية الاقتصادية، ولا يمكن القيام بأي نشاط إقتصادي إلا في إطار قانوني، إذ ينظم القانون العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات.

7.2 علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ

توجد علاقة وطيدة بعلم الاقتصاد والتاريخ كون هذا الأخير يوفر مختلف التجارب التي مر بها المجتمع ومختلف المشاكل الاقتصادية، لأجل الاستفادة منها ووضع حلول لها من خلال فهم الظاهرة وتحليلها، فهناك ارتباط وثيق بين علم التاريخ وعلم الاقتصاد من خلال البحث في مراحل التي مرت بها في العصور البدائية أي معرفة ماضي المجتمعات، وبالتالي معرفة الوقائع والأحداث التاريخية حيث يهتم بهذه الوقائع الماضية بالاستفادة منها مستقبلياً.

من خلال ما سبق يمكن التوصل الى أن علم الاقتصاد هو علم من العلوم الاجتماعية الذي ظهر نتيجة لإيجاد حلول للمشكلة الاقتصادية من خلال دراسة سلوك الأفراد والمجتمع لأجل تلبية حاجاته، وقد مر تطوره بظهور عدة أفكار ونظريات فكل مدرسة وفكر ركز على مبادئ وأسس، الى أن ظهرت النظريات الحديثة التي أدت الى إدخال الرياضيات والاحصاء في تحليل مختلف الظواهر الاقتصادية، وهذا ما يبين ارتباط علم الاقتصاد بمختلف العلوم الأخرى والعلاقة التي تربطه مع مختلف العلوم.

أسئلة المحور:

ما الفرق بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي من حيث المفهوم والاهتمام؟

فيما تكمن أهمية علم الاقتصاد في رسم السياسات العامة للدولة؟

ما الفرق بين المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي؟

وضح العلاقة بين علم الاقتصاد والقانون في تنظيم النشاط الاقتصادي؟

كيف يمكن لعلم الاقتصاد الاستفادة من علم الاجتماع في تفسير السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات؟

بين مساهمة علم النفس في تفسير السلوك الاقتصادي للأفراد؟

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية

تمهيد:

يعد ظهور المشكلة الاقتصادية أحد أسباب ظهور علم الاقتصاد، حيث إن حاجات الفرد تتميز باللامحدودية، وعند حصول الفرد على حاجته في الوقت الحالي فإنه يتولد له طلب على حاجات أخرى بمجرد الانتهاء منها، وسوف تؤدي هذه الحاجات إلى الزيادة في الحاجات والتي ستصبح غير منتهية.

إذ أصبحت مجتمعات اليوم تواجه تحديات في كيفية استغلال الموارد التي تتميز بالندرة وذلك لأجل تلبية مختلف احتياجات الأفراد، وهذا ما سيجلب عنه أيضا مشكلة أخرى تعرف بمشكلة الاختيار وكيفية استخدام الموارد في إنتاج سلعة دون أخرى، حيث يستلزم الأمر إلى دراسة أسباب المشكلة الاقتصادية لأجل التقليل منها والحد من آثارها.

حيث سيتم تناول في هذا المحور إلى العناصر التالية:

- ماهية المشكلة الاقتصادية

- علاج المشكلة الاقتصادية

1. ماهية المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية هي مشكلة تواجهها كل المجتمعات حيث نتيجة عدم كفاية الموارد وتلبية مختلف الحاجات، فإن الفرد يجد نفسه أمام ضرورة الاختيار والتضحية ببعض الحاجات وذلك لأجل اشباع حاجات تتميز بأهمية أكثر.

1.1 تعريف المشكلة الاقتصادية:

هي "حاجة الفرد في الحصول على السلع والخدمات الاقتصادية تفوق كثيرا مقدار الموارد المتوفرة لإنتاج هذه السلع والخدمات الموجهة لإشباع تلك الحاجات، فهي الندرة النسبية في حجم الموارد الإنتاجية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات لمواجهة تنامي الحاجات الإنسانية وتعددتها".¹

من خلال المنظور الرأسمالي فإن المشكلة الاقتصادية "ترتكز على ندرة الموارد النسبية وعلى تعدد الحاجات البشرية، فيستلزم الأمر للاختيار ما بين البدائل المتاحة كل هذا لأجل اشباع الحاجات من خلال التضحية بحاجات أخرى".² من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف للمشكلة الاقتصادية على أنها هي ذلك التعارض بين الموارد والحاجات حيث بسبب الندرة وقصور الموارد المتاحة للمجتمع والوفاء بكل ما يحتاج إليه أفراد، فإنه يؤدي الى عدم القدرة على اشباع جميع الحاجات البشرية.

2.1 خصائص المشكلة الاقتصادية: للمشكلة الاقتصادية مجموعة من الخصائص يمكن ايجازها فيما يلي:³

- **العمومية:** أي أنها موجودة في كل الأنظمة الاقتصادية بصرف النظر على طبيعة النظام ودرجة تقدمه؛
- **الديمومية:** دائمة وأبدية وموجودة منذ القدم والعصور؛
- **الندرة النسبية:** أي محدودية الموارد وأن استخداماتها متعددة وبديلة؛
- **مشكلة الاختيار:** وذلك بسبب محدودية الموارد وتعدد الحاجات؛
- **التضحية:** بما أن الموارد أكبر من الحاجات فلا بد من وجوب التضحية من قبل الفرد والمجتمع أي المفاضلة بين الحاجات.

¹ / الشمري ، الشروف، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² / محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 22.

³ / شطيبي حنان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

3.1 عناصر المشكلة الاقتصادية

هناك ثلاثة أسئلة رئيسية تواجه النظام الاقتصادي حيث تكون في مجموعها الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية:¹

- **ماذا ننتج؟** وهنا نقصد بها التعرف على مختلف الكميات من السلع والخدمات التي سننتجها، حيث أن الموارد تتميز بالندرة وبالتالي لا يمكن تلبية مختلف حاجات أفراد المجتمع من سلع وخدمات، لذلك لابد من تحديد بدقة السلعة أو الخدمة المراد انتاجها وتحديد نوعها كمياً ونوعياً.
- **كيف ننتج؟** حيث لابد من تحديد التوليفة التي ننتج بها تلك السلع والخدمات أي عوامل الإنتاج التي تستخدم في انتاج السلع والخدمات لتلبية حاجات الأفراد، وبما أنه توجد عدة توليفات للإنتاج فلا بد من اختيار التوليفة المناسبة والتي بها يمكن تحقيق أقصى كفاءة مقابل أقل تكلفة.
- **لمن ننتج؟** أي كيف يمكن توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع بطريقة عادلة اجتماعياً.

من خلال المشكلات السابقة والتي قد تم طرحها فقد أدى الى ظهور العديد من النظريات والتي يمكن شرحها فيما يلي:²

المشكلة الأولى (ماذا ننتج): أدت الى ظهور ما يعرف بنظرية الأسعار.

المشكلة الثانية (كيف ننتج): وجهت الى تحليل نظرية الانتاج .

المشكلة الثالثة (لمن ننتج): ساهمت في نشأت نظرية التوزيع.

4.1 أسباب المشكلة الاقتصادية: تتمثل أسباب المشكلة الاقتصادية فيما يلي:

1.4.1 الندرة النسبية للموارد

يقصد بالندرة من حيث كمية عرضها وقد يكون سوء استغلال الموارد المتاحة، وهنا يقودنا الى مشكلة الندرة أي عدم استغلالها أحسن استغلال لتلبية أكبر إشباع ممكن.

وهذه الكلمة يعود في أصلها للعصور الوسطى، فقد اشتقت كلمة الندرة (Scarcity) من اللغة الفرنسية الشمالية القديمة *escarate*، وكانت تستخدم لتعني نقص في توافر الموارد، وفي القرن الخامس عشر، اكتسبت الكلمة

¹ / الفتلاوي، الوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² / محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

معنى أكثر تحديداً، إذ أصبحت تشير إلى نقص الإمداد بالضروريات أو القلة، وفي الوقت نفسه اكتسبت دلالة زمنية تشير إلى فترة من النقص أو العوز.¹

تعرف الموارد على أنها " كل شيء نافع سواء سلعة أو خدمة يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية " .²

ونجد هناك :

- **موارد حرة (غير اقتصادية):** هي موارد موجودة في الطبيعة بكثرة ووفرة ولا تتطلب جهد مقابل الحصول عليها، ولا ندفع ثمنها مقابل الحصول عليها مثل الشمس، الهواء، ...
- **موارد اقتصادية:** هي موارد يتم استخدامها في انتاج السلع والخدمات لأجل تلبية مختلف حاجات الفرد، حيث ما يميزها أنها محدودة وغير كافية لإشباع كل الحاجات، أي تتميز بالمحدودية والندرة النسبية وتقسم الى:
- **موارد طبيعية:** وتتمثل في كل ما هو موجود في الطبيعة بدون تدخل الانسان فيه مثل الأراضي، المعادن، المياه.....
- **موارد بشرية:** هي كل مجهود فكري أو بدني للفرد وتتمثل في العمال، المهارات، الكفاءة، الخبرة.....
- **موارد رأسمالية:** تتمثل في مختلف الأصول المادية والتي تدخل في العملية الانتاجية تتمثل في الآلات، معدات الإنتاج، المصانع....

أما وسائل الاشباع: فتتمثل في:³

- **السلع الحرة:** ليس لها سعر وهي متوفرة بكميات غير محدودة بدون تكلفة يمكن الحصول عليها بدون جهد مثل الهواء، الشمس؛
- **السلع الاقتصادية:** هي سلع تتميز بالحاجة وتتوفر فيها المنفعة وتتميز بالندرة النسبية، تكون لها سعر معين تدخل في انتاجها عناصر الانتاج المختلفة تستخدم لإشباع الحاجات بصورة مباشرة مثل الغذاء...

^{1/} Bayu Taufiq Possumah, Abdul Ghafar Ismail, The Scarcity Assumption, Economic Problem and the Definition of Economics: Revisited, Working Paper in Islamic Economics and Finance No. 1225, Islamic Economics and Finance Research Group ,Universiti Kebangsaan Malaysia,2021, p02.

² / عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي وفقاً للمبادئ السائدة للنظم الاقتصادية المقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 56.

³ / ثامر علوان المصلح، مرجع سبق ذكره، ص 39.

كما توجد:

- **سلع معمرة:** وهي سلع تشبع الحاجة أكثر من مرة وعلى فترات، حيث يمكن استخدامها على فترة طويلة فهي تتميز بأنها لا تنفذ بسرعة وتدوم الى سنوات مثل الأجهزة الالكترونية، الأجهزة المنزلية، الهواتف، الأثاث....
- **سلع غير معمرة:** تشبع الحاجة مرة واحدة، تستهلك بسرعة ولا بد من شرائها كل مرة مثل المشروبات والعصائر، المنتجات الغذائية....
- **سلع ضرورية:** وهي سلع لا يمكن الاستغناء عنها حيث أنها تلبى مختلف احتياجاتنا اليومية وهي أساس الحياة كالأكل، اللباس، الملابس، الدواء...
- **سلع كمالية** هي سلع غير ضرورية تهدف الى تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية، إذ توفر المال فإنه يكمن شرائها مثل السيارات الفاخرة، العطور الفاخرة.....

2.4.1 تعدد الحاجات

حيث تعرف الحاجة على أنها: "كل شيء يرغب الفرد في الحصول عليه بغض النظر عما إذا كان ضارا أو نافعا، ممنوعا أو مسموح به، فهي حالة نفسية يشعر الفرد بمقتضاها بميل نحو شيء ما من أجل القضاء على الإحساس بالألم".¹

إذ تعد الحاجات على أنها مختلف المتطلبات التي يسعى الفرد دائما الى اشباعها وذلك لأجل الاستمرارية وتحقيق الرفاهية والمستوى المعيشي.

خصائص الحاجات: تتمثل في: ²

- **الحاجات متنوعة ومتعددة ومتزايدة:** تعد حاجة الفرد في تزايد مستمر، فبقدر ما ينجح مجتمع معين في اشباع الحاجات كلما ظهرت حاجات جديدة غير مشبعة.
- **قابلية الحاجة للإشباع:** بما أن الحاجات متعددة وتزايد مع تطور الانسان فهذا يؤدي الى صعوبة اشباعها.
- **قابلية الحاجات للانقسام:** أي الحاجة يمكن تلبيةها جزئيا حيث لا يشترط تلبية الحاجة دفعة واحدة.

¹ / ثامر علوان المصلح، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² / زينب حسين عوض الله، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18، 19.

- قابلية الحاجات للقياس: من خلال ترتيب وتفضيل الحاجات المختلفة.
- قابلية الحاجات للإحلال: أي أن الحاجة تحل بعضها البعض الآخر، كما أن هناك حاجات تكمل بعضها البعض.

أنواع الحاجات: قد نجد:

- حاجات ضرورية: وهي حاجات لا يمكن الاستغناء عنها كالأكل، اللباس، التعليم
- حاجات غير ضرورية: هي حاجات غايتها تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية مثل السفر...
- حاجات فردية: تختلف من شخص الى آخر
- حاجات جماعية: يشترك فيها المجتمع ككل مثل الأمن، التعليم، الصحة....

3.4.1 الاختيار

تعد عملية الاختيار على أنها عملية لا بد أن تخضع لعملية الرشادة الاقتصادية فهي ليست عملية عفوية، فهي تستلزم اختيار الأساليب المواتية والتي لا تتسبب في نشأة المشكلة الاقتصادية في المجتمع، وأيضاً يرجع الى التنظيمات التي تعتمد عليها الإدارة الاقتصادية والدولة في حل كل مشكلة على حدى، إذ أن عملية الاختيار هنا تكون تهدف الى تحقيق أقصى قدر من العوائد مقابل كمية من الموارد.¹

نظراً لكثرة الحاجات وتعددتها والندرة النسبية للموارد، هذا ما يؤدي الى وجود الفرد في صعوبة الاختيار بين إختيار الحاجات وترتيبها وتفضيلها، مما يستلزم الأمر الى ترتيب الحاجات حسب ضرورتها وبالتالي إشباع الحاجات الضرورية.

2. علاج المشكلة الاقتصادية:

نلاحظ أن كل نظام يعالج المشكلة الاقتصادية وفق مجموعة من القواعد والأسس والنظريات، حيث كل نظام اقتصادي لديه الآلية الخاصة به لعلاج المشكلة الاقتصادية.

1.2 حسب النظام الرأسمالي

يتم علاج المشكلة الاقتصادية حسب هذا النظام وفق آلية الأسعار والذي يعبر عن تلك الحركات التلقائية والطبيعية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى العرض وقوى الطلب، أي أن جهاز الأسعار هو المحرك الفعال لمختلف المنتجين، إذ يساهم في تلبية حاجات ورغبات الأفراد وتنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيه الأفراد نحو فرص الربح الموجودة فمثلاً

¹ / عادل أحمد حشيش، سوزي عدلى ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

عند ارتفاع سعر إحدى السلع نتيجة ارتفاع الطلب عليها من قبل الأفراد، فإنه المنتجين سوف يتجهون الى التوسع في عملية الإنتاج وبالتالي عرض السلع والخدمات، وذلك لأجل زيادة الأرباح وتحقيق التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب، أما الحالة العكسية فهي تكون نتيجة انخفاض سعر السلعة وذلك مقابل العرض الزائد للسلع مما يدفع المنتجين من تخفيض كمية الإنتاج من هذه السلعة، وبالتالي تحقيق التوازن بيع العرض والطلب وهو يعتبر أداة جيدة لتحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك.

حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي لزيادة الربح وبالتالي التوسع في العملية الانتاجية ومنه زيادة الكمية المعروضة من السلع والخدمات مما يؤدي الى انخفاض أثمانها، والعكس صحيح في حالة الانخفاض.¹

2.2 حسب النظام الاشتراكي

في هذا النظام الاقتصادي فإنه لا يعتمد على حل المشكلة الاقتصادية على قوى السوق الرأسمالية، بل يتم الاعتماد عن طريق الأخذ بالملكية العامة واشراف الدولة على عمليتي الإنتاج والتوزيع أي عملية التخطيط المركزي، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، اذ يجب مراعاة مدى توفر مختلف امكانيات الإنتاج ووضع خطة مركزية من خلالها يتم تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات، أما توزيع موارد المجتمع فيكون توزيعاً يتلائم مع مبدأ الأولويات، إذ الغاية من هذا التخطيط المركزي هو تحقيق المصلحة العامة أي المنفعة العامة وليس الربح.²

3.2 حسب النظام الإسلامي

ان الاقتصاد الاسلامي وباعتباره جزء من الاسلام فهو لا يعترف بالمشكلة الاقتصادية إذ لا يعتبرها تنشأ بسبب ندرة الموارد بل سوء التوزيع.

حيث يمكن ايجاز أسباب المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الاسلامي فيما يلي:

- إن الفرد يتميز بالكسل عن العمل المستمر واستسلامه لحاجاته وإهمال الاستثمار في الطبيعة وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بصفة عقلانية ورشيدة؛
- ضعف الإنتاج وسوء التوزيع أي عدم العدالة الاجتماعية؛
- التعامل بالربا والاحتكار والتدليس؛

¹ / محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² / عادل أحمد حشيش، سوزي عدلى ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 367-368.

- عدم الاحترام في سلم الأولويات لترتيب الحاجات والاسراف في الانفاق؛

فإن ما يمكن تعريفه على المشكلة الاقتصادية هي نتيجة انحراف السلوك الإنساني أي الاسراف في هدر الموارد والركض على الحاجات اللامتناهية.

حيث يكون علاج المشكلة الاقتصادية من خلال:

ترشيد الحاجات وخرافة الندرة وذلك بمعالجة انحراف السلوك وإعادة تعديله وتقويمه من خلال الاتقان في العمل والابتعاد عن المحرمات وما هو يفسد العقل والروح، ويؤثر على الطبيعة ويؤدي الى هدر الموارد واستغلالها استغلال غير عقلاني ورشيد، والعمل بمبدأ الشريعة الإسلامية والتوزيع العادل ومبدأ التعاون والتضامن.¹

4.2 حسب النظام المختلط:

يتم الجمع ما بين جهاز الأثمان والتخطيط المركزي أي على أساس تدخل الدولة لإيجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك، حيث يتم حل المشكلة الاقتصادية في ظل هذا النظام على آلية جهاز الأسعار والتدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية.

إذ تستخدم الدولة مختلف الوسائل التي تساهم في تنظيم العملية الإنتاجية وذلك من خلال استعمال مختلف الأدوات السياسية سواء كانت مالية أو نقدية، وهذا عند وجود اختلال اقتصادي نتيجة ظهور الاحتكارية لبعض المؤسسات بهدف تحقيق أرباح مفرطة فهنا تتدخل الدولة لتثبيت هذه الأسعار، وإصدار مختلف القوانين التي تحمي الأفراد مثل تحديد ساعات عملهم، الحد الأدنى للأجور.

دون أن ننسى أن تحافظ على مبدأ المنافسة وأن تقوم دائما بتشجيعه، لأن المنافسة سيدفع بمختلف المنتجين والمستهلكين باستخدام أفضل الأساليب الإنتاجية والعمل دائما على تطويرها، بالإضافة الى البحث الدائم على تخفيض مختلف التكاليف والذي سيساهم في انخفاض للأسعار.²

من ماسبق يمكن استنتاج أن المشكلة الاقتصادية تظهر نتيجة محدودية الموارد مع تعدد للحاجات والرغبات، وهذا ما يستلزم احداث توازن بين الموارد والحاجات واتخاذ قرارات تكون تتميز بالرشد والعقلانية لهذه الموارد واستغلالها أحسن استغلال، دون احداث ندرة اقتصادية.

¹ / الطبيب داودي، مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي - الاشتراكي والإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 101 - 105.

² / الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 26، 27.

أما بالنسبة للدولة فنجدها تستخدم الطرق المثلى لتحقيق رغبات وحاجات أفرادها وذلك من خلال استخدام أفضل الطرق والأساليب من خلال الموارد المتاحة، إذ أن الأنظمة الاقتصادية بحثت عن إيجاد حلول لهذه المشاكل الاقتصادية، حيث أن النظام الرأسمالي جاء بمفهوم جهاز الأسعار وذلك من خلال قوى السوق أي العرض والطلب، أما النظام الاشتراكي فقد حث على تدخل الدولة في وضع القوانين والتشريعات التي تحد من هذه المشكلات، في حين يجمع النظام المختلط بين آليات السوق وتدخل الدولة، واعتبر النظام الإسلامي أنه لا وجود لمشكلة اقتصادية بل الفرد هو المتسبب الرئيسي فيها من خلال الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية.

أسئلة المحور:

لماذا يمكن اعتبار الندرة السبب الجوهري في المشكلة الاقتصادية؟

كيف تساهم الحاجات غير المحدودة والموارد المحدودة إلى ظهور المشكلة الاقتصادية؟

ما الفرق بين الحاجة والسلعة؟ وما علاقتهما بالمشكلة الاقتصادية؟

هل يمكن حل المشكلة الاقتصادية بشكل نهائي؟ ولماذا؟

مادور جهاز الأثمان في حل المشكلة الاقتصادية؟

هل تساهم التكنولوجيا في التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية؟

المحور الثالث: الأنشطة الاقتصادية

تمهيد:

تعد الأنشطة الاقتصادية على أنها البنية الأساسية للاقتصاد وأحد أهم ركائز المجتمع والتي لها ارتباط كبير بالفرد والمجتمع، كونها تشمل مختلف العمليات التي يقوم بها الأفراد لأجل تلبية مختلف حاجياته اليومية سواء كانت إنتاج، استهلاك، ادخار، تبادل، توزيع، استثمار وغيرها من الأنشطة التي تساهم في تطور وازدهار المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

حيث سيتم تناول في هذا المحور الى العناصر التالية:

- الإنتاج وعوامل الانتاج

- التبادل

- الاستهلاك

- توزيع وإعادة توزيع الدخل

- الادخار

- الاستثمار

1. الإنتاج وعوامل الإنتاج

من أهم ركائز المجتمع والدولة نشاط الإنتاج كونه يساهم في التطور الاقتصادي وتلبية مختلف حاجات الأفراد، وبالتالي التقليل من حدوث المشكلة الاقتصادية من خلال حل مشكلة ندرة الموارد، بالإضافة الى تحقيق ما يعرف بالمنفعة الاقتصادية، وذلك من خلال اعتمادها على مجموعة من العوامل والتي تعرف بعناصر الإنتاج إذ تعد أسس العملية الإنتاجية.

1.1 ماهية الانتاج

يعد الانتاج من أهم الأنشطة الذي يساهم في دعم الاقتصاد وتطوره، حيث يعد على أنه العملية التي من خلالها يتم تحويل الموارد الطبيعية والبشرية والمادية والمالية الى سلع وخدمات، وذلك لأجل تلبية مختلف الحاجات وحيث سنتناول من خلال هذا العنصر مختلف المفاهيم الخاصة به.

1.1.1 تعريف الانتاج

يعرف الإنتاج على أنه "العملية التي تفضي إلى خلق أو تغيير حالة منتج ما بواسطة النشاط البشري أو عن طريق استخدام آلات ومعدات".¹

يمكن إعطاء تعريف للإنتاج على أنه " هو عملية جمع عناصر معينة واجراء عملية تحويل للشكل أو المكان أو تخزين السلعة لفترة من الزمن ثم عرض السلعة في صورتها الجديدة، أي عملية خلق السلع والخدمات التي لها قيمة شكلية ومكانية وزمانية".²

كما يعرف الانتاج هو "خلق منفعة أو زيادتها وهذا لغاية تحقيق غرض اقتصادي، حيث يعبر الانتاج عن قابلية الشيء لإشباع حاجة ما بالمنفعة، على هذا الأساس تم تعريف الانتاج بأنه خلق المنفعة أو زيادتها".³

من خلال ما سبق يمكن تعرف الإنتاج على أنه العملية التحويلية التي تكون من خلال تحويل مختلف الموارد (مدخلات) الى (مخرجات) أي سلع وخدمات، وذلك لأجل تلبية مختلف حاجات الأفراد والمجتمع، وقد يكون من خلال انشاء شيء حديث أو اجراء تعديلات وتغييرات عليه.

¹ / سمير خليل، إدارة الإنتاج والعمليات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 18.

² / محمد الصبري، إدارة العمليات والإنتاج، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 10.

³ / ثامر علوان المصلح، مرجع سبق ذكره، ص 127.

2.1.1 أهمية الإنتاج: يساهم الإنتاج فيما يلي:¹

- يمكن اشباع الحاجات من خلال الإنتاج الذي يكون عن طريق سلع وخدمات؛
- يساهم الإنتاج في توفير مختلف مناصب العمل وبالتالي الحد من البطالة؛
- حل المشكلة الاقتصادية من خلال التخفيف من مفهوم الندرة؛
- تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال تحسين المستوى المعيشي؛
- توفير تنوع للسلع والخدمات ومنه إتاحة فرص الاختيار؛
- يعد على أنه المحرك الأساسي للاقتصاد خاصة أنه يدفع بالتنمية الاقتصادية وبالتالي ازهار التجارة وتطور الصناعة؛
- يساعد الدولة في تحقيق مختلف الأنشطة الاقتصادية مثل الاستهلاك، الادخار، الاستثمار؛
- يعتبر الإنتاج مصدر للدخل يساعد على تنشيط الدورة الاقتصادية؛
- انشاء بنية تحتية تتميز بقاعدة اقتصادية اجتماعية قوية.

2.1 عوامل الإنتاج

تتمثل عوامل الإنتاج في كافة المدخلات الأساسية المستخدمة في الإنتاج، فهي تعبر بذلك عن الموارد التي تخلق المنفعة والتي يجب أن تتوفر ل يتم الإنتاج، وتشمل أربعة عناصر أساسية وهي: الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم وهذا الأخير يسمى في هذا العصر بريادة الأعمال، وتعمل هذه العناصر بشكل متكامل من أجل ضمان انتاج السلع والخدمات بالجودة المطلوبة.²

ومن خلال تتبع تطور علم الاقتصاد عبر مختلف المدارس المفسرة نجد أن المدرسة الطبيعية ركزت على عنصر الأرض، لتأتي المدرسة الكلاسيكية وتركز على عنصر العمل، أما كارل ماركس فقد ركز على رأس المال، وفي الأخير النيوكلاسيك والذين ركزوا على التنظيم.

وتتمثل مكونات عوامل الإنتاج في العناصر التالية:³

¹ / جميلة مداني، محاضرات في مدخل الاقتصاد، جامعة الجزائر 3 ، 2020/2019، ص ص 75، 76.

² / https://curriculumresources.edu.gh/wp-content/uploads/2024/11/Economics_LM_Y1_Section-4_LV.pdf

³ / الفتلاوي ، الوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-117.

1.2.1 الأرض (T)

تعد الأرض من أهم مصدر للثروة فهي من العناصر الضرورية اذ تعد من الموارد الطبيعية، حيث لا يوجد انتاج دون وجود مكان يتم فيه، وتتمثل هنا في مختلف الموارد الطبيعية المتوفرة في الطبيعة سواء كانت فوق الأرض أو في باطنها مثل الأراضي الزراعية، النباتات الطبيعية، الأنهار، البحيرات الطبيعية، الغابات، الموارد المائية، النفط، الغاز.....إذ يمكن النظر الى الأرض من خلال خصوبتها وذلك خلال الزراعة أما بالنسبة للتصنيع من خلال موقعها.

2.2.1 العمل (L)

ويقصد به هنا الجهد العقلي أو العضلي المبذول في انتاج السلع والخدمات، فهي مختلف اليد العاملة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات، حيث يوجد نوعان من العمل، الأول عمل عضلي يعتمد على المجهود العضلي للإنسان، أما النوع الثاني فيتمثل في العمل الفكري وهو يعتمد على الجهد الذهني، فهو يحظى باهتمام ومكانة في التحليل الاقتصادي.

3.2.1 رأس المال (K)

يعد على أنه مختلف وسائل الإنتاج من آلات ومعدات، والتي تدخل في العملية الإنتاجية حيث يتمثل هنا مختلف رأس المال الذي يدخل في العملية الانتاجية، حيث يوجد نوعان من رأس المال الأول ثابت يمكن استخدامه أكثر من مرة مثل الآلات، المعدات، المباني، أما الثاني فمتداول ولا يمكن استخدامه الا مرة واحدة، مثل المواد الأولية، السلع الوسيطة.

فرأس المال هنا يعد جزء من الثروة على اعتبار أن الأخيرة تتضمن أيضا السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة والمخزون السلعي.

4.2.1 التنظيم (O)

وهنا يقصد به المنظم حيث يعتبر الشخص الذي يقوم بالإشراف على العمل، فهو الشخص المسؤول على استغلال مختلف الموارد وعناصر الإنتاج من خلال مهاراته الفنية والإدارية التي يتميز بها، أي تجميع عناصر الانتاج لأجل انتاج سلع وخدمات، حيث تهدف الى تحسين استغلال الموارد لتحقيق أهداف المؤسسة، والحصول على نسبة من الأرباح لمن ساهم في العملية التنظيمية.¹

¹ /زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 340.

1. 3 دالة الإنتاج

توضح دالة الإنتاج العلاقة بين المدخلات أي عناصر الإنتاج والمخرجات أي كمية القوى الممكن انتاجها من السلعة باستخدام كمية محددة من عناصر الإنتاج (المدخلات).¹

ويمكن تعبير عن هذه الدالة بالصيغة الرياضية:

$$Q=f(T,L,K,O)$$

حيث أن:

$$Q = \text{كمية الإنتاج}$$

$$T = \text{الأرض}$$

$$L = \text{العمل}$$

$$K = \text{رأس المال}$$

$$O = \text{التنظيم}$$

الإنتاج الكلي، المتوسط والحددي: يمكن بيان هذه المفاهيم كالآتي:²

- الإنتاج الكلي Q ، PT : مجموع الكمية المنتجة من سلعة معينة خلال العملية الإنتاجية؛

- الإنتاج الحدي Pmg : مقدار التغير في الناتج الكلي الناجم عن استخدام وحدة إضافية من عنصر الإنتاج المتغير؛

$$Pmg = \Delta Q / \Delta L$$

- الإنتاج المتوسط PM : الناتج الكلي مقسوماً على الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير؛

$$Pm = Q / L$$

1. 4 قانون تناقص الغلة

يظهر في الفترة القصيرة للإنتاج بحيث إذ إضافة وحدات متماثلة من عنصر الإنتاج المتغير إلى الوحدات الثابتة فإن الإنتاج يزداد بشكل متزايد، وبعد مدة يتزايد الإنتاج بزيادة متناقصة إلى أن يصل إلى حده الأقصى وبعد هذا الحد إذا ما تم إضافة وحدات من العنصر المتغير فإن الإنتاج سوف يتناقص.³

¹ / سمير خليل، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² / ثامر علوان المصلح، مرجع سبق ذكره، ص 129، 130.

³ / كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، الاقتصاد الجزئي النظريات والسياسات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 149.

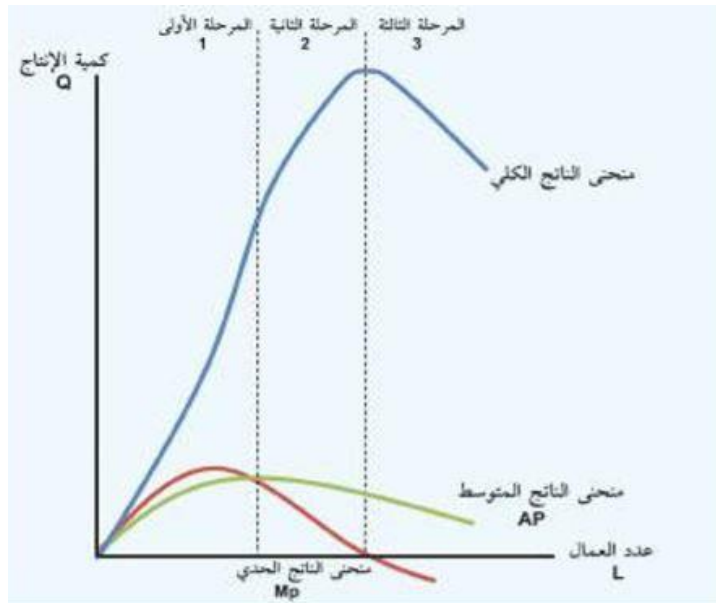
وبالتالي يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية:¹

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يتم تزايد الإنتاج الكلي بمعدلات متزايدة، ويتزايد الإنتاج الحدي والإنتاج المتوسط بحيث يكون الإنتاج الحدي أكبر من المتوسط.

المرحلة الثانية: وتبدأ بنهاية المرحلة الأولى (عندما يكون الإنتاج المتوسط عند أكبر قيمة له) الى أن يصل الإنتاج الكلي الى حده الأقصى ويكون بذلك الإنتاج الحدي معدوم وخلال هذه المرحلة يكون الإنتاج المتوسط أكبر من الحدي.

المرحلة الثالثة: ويكون خلال هذه المرحلة الإنتاج الكلي متناقص والإنتاج الحدي سالبا وهذا يدل على أن إضافة وحدات من العنصر المتغير يؤدي الى انخفاض في الإنتاج الكلي. ومن خلال هذه المراحل فإن المرحلة الثانية هي المرحلة الرشيدة للإنتاج لأن في هذه المرحلة تتحدد أفضل توليفة بين العنصر الثابت والمتغير.

شكل 01: مراحل قانون الغلة المتناقصة



المصدر: محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى اثرء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 145.

من الشكل السابق يمكن القول أن قانون تناقص الغلة هو مبدأ اقتصادي يقوم على أن الإنتاج لا يزيد دائما بنفس المعدل عندما نزيد من أحد عوامل الإنتاج، حيث نجد في البداية عندما نزيد عامل ما يرتفع الإنتاج بسرعة لكن بعد نقطة معينة، كل زيادة إضافية تنتج غلة أقل وأقل، أي بوتيرة أقل إلى أن يصل الإنتاج إلى مرحلة لا يزيد فيها إطلاقاً، بل ربما يبدأ بالانخفاض.

¹ / كامل علاوي الفتلاوي ، حسن لطيف الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص150.

مثال توضيحي: ليكن لديك البيانات الآتية:

جدول 02: مثال توضيحي لحساب الإنتاج الحدي والمتوسط

عنصر العمل	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
الإنتاج الكلي	0	20	50	100	160	240	340	460	560	630	680	720	740	740	720	680
الإنتاج الحدي	0	20	30	50	60	80	100	120	100	70	50	40	20	0	20-	40-
الإنتاج المتوسط	0	20	25	33.3	40	48	56.6	65.7	70	70	68	65.4	61.6	56.9	51.4	45.3

المصدر: عامر علي سعيد، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012، ص 244.

5.1 الانتاجية

تعد الإنتاجية من أهم المعايير الأساسية التي تقاس بها درجة تطور الدول، فهي تستخدم كمفهوم لتحديد حجم الموارد المستهلكة مقارنة بحجم الإنتاج داخل الدولة، وقد اكتسب مفهوم الإنتاجية تعريفاً جديداً نتيجة تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتوازنات الطبيعية، إذ أصبح يشمل إلى جانب القدرات الاقتصادية والتنظيمية، الحفاظ على الحياة الطبيعية والبيئة، وتوفير ظروف عمل وحياة مناسبة للموظفين، واستخدام الإمكانيات والموارد بأكثر الطرق عقلانية وكفاءة ممكنة.¹

فالانتاجية تهدف الى قياس مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في تجميع الموارد، واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج والوصول الى الأهداف وتحقيق أعلى كفاءة وأداء مقابل أقل تكلفة.

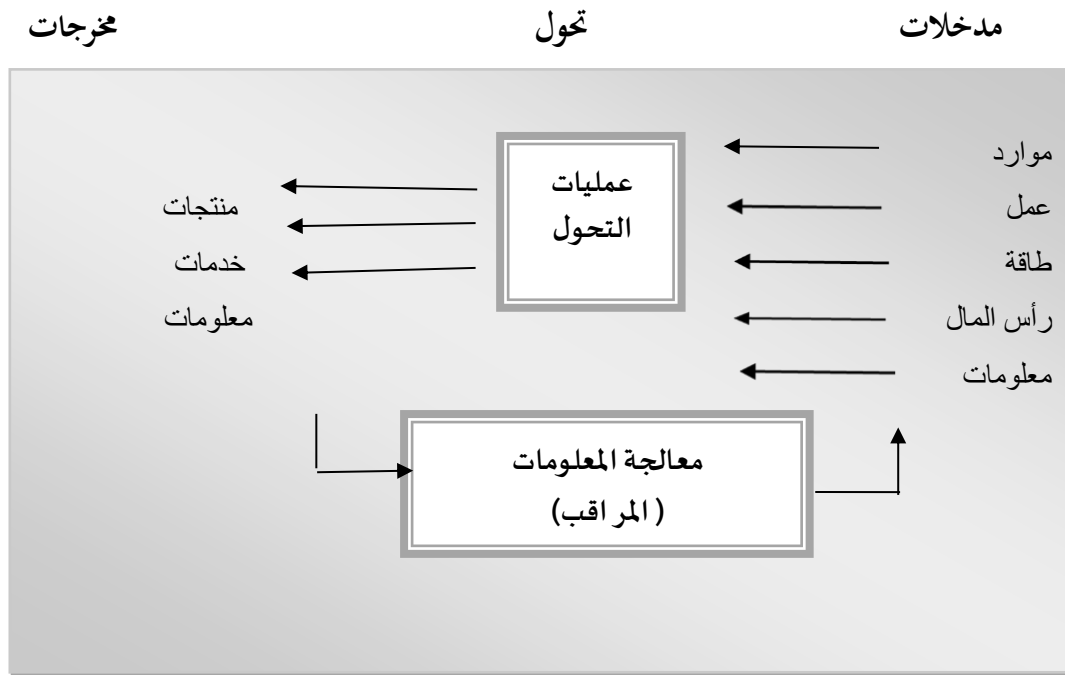
6.1 النظام الإنتاجي: يعد على أنه مفهوم حديث حيث من خلاله يمكن تمثيل أي عمل انتاجي والتعرف على مكوناته وعلاقة هذه المكونات ببعضها وأثرها في تحقيق أهداف هذا العمل الإنتاجي حيث يتكون من:

^{1/} Emine KAVAS, IMPORTANCE OF PRODUCTION MANAGEMENT IN BUSINESSES IN THE BUSINESS EFFICIENCY OPTIMIZATION, Asian Journal of Social Sciences, Arts and Humanities, Vol. 7, No. 1, 2019,p5.

- عنصر المدخلات: تتكون من مختلف الموارد سواء مالية، بشرية، مادية؛
- عنصر رأس المال؛
- عنصر التحول على عمليات الإنتاج؛
- عنصر المخرجات: تتضمن مختلف المنتجات والخدمات والمعلومات¹؛

والشكل الموالي يبين نظام مبسط للعمليات الإنتاجية

شكل 02: نظام مبسط للعمليات الإنتاجية



المصدر: محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

7.1 أنماط الإنتاج

وهي الطريقة التي يصنع فيها المنتج التام حيث توجد ثلاثة أنماط لتصنيع المنتجات:²

- الإنتاج لوحدة واحدة كاملة: وفق لهذا النمط فإنه من خلال الوحدة الصناعية للتصنيع يتم انتاج منتج بمواصفات فنية وتكنولوجيا محددة مسبقا أي يتم التصنيع على خط انتاجي واحد.

¹ / محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² / منعم زمير، إدارة الإنتاج والعمليات، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 25-29.

- **الإنتاج بالدفعات:** يعد هذا النمط مختلف على النمط السابق حيث أن تصنيع المنتج وفق هذه الطريقة يكون بدفعات أي يبدأ العمل على أجزاء، وهو وفق ما محدد لها في التركيبة الفنية له، حيث يتم الإنتاج على دفعات أي على أجزاء وفق دفعات الواحد تلوى الآخر إلى حين اكمال العمل بالكامل.

الإنتاج الجاري أو المتدفق: ما يميز الإنتاج بالدفعات هو وقت الانتظار مما جاء هذا النمط لمعالجة الانتظار الطويل، حيث يتم إطلاق الجزء بعد اكماله إلى العمليات الإنتاجية الآخر لكي يتم اكماله بدون انتظار واكمال الأجزاء الأخرى في الدفعة وهذا هو السبب الذي سمي عليه بالإنتاج الجاري.

2. نشاط التبادل

يعد نشاط التبادل من الأنشطة التي يعود ظهورها منذ القدم إذ كانت عن طريق المقايضة أي مبادلة سلعة بسلعة، إلى أن ظهرت النقود كوسيط للتبادل وسهلت مختلف العمليات الاقتصادية.

2. 1 تعريف التبادل

يقصد بالتبادل " إعطاء شيء مقابل شيء آخر، فهو حلقة وصل تجمع بين الإنتاج والاستهلاك".¹ ويعني أيضا " مبادلة السلع والخدمات بالدخول التي تأخذ شكل نقود حصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج (عمال، أصحاب الأرض، رأس المال، المنظم)".²

يمكن تعريف نشاط التبادل بأنه عملية تداول السلع والخدمات في السوق أو التنازل على المنافع التبادلية، للحصول على منافع استعمالية بصفة مباشرة أي المقايضة أو بوجود وسيط مثل النقود لأجل اشباع مختلف الحاجات.

2. 2 فوائد التبادل: تتمثل فوائد التبادل فيما يلي:

- تسهيل العمليات التجارية والاقتصادية من خلال فتح أسواق جديدة؛
- تعمل على تمويل مختلف المشاريع؛
- تبين الوضعية الاقتصادية للمجتمع وتزيد من رفاهية المجتمع وتحقيق الجودة العالية؛
- تعبر عن حجم النشاط الاقتصادي للبلد من خلال تقوية العلاقات مع دول أخرى؛
- توفير حاجات الأفراد ويمكن استخدامها في علاج حالات التضخم والكساد؛

¹ / عبد الله شافور، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² / ثامر علوان المصلح، مرجع سبق ذكره، ص 50.

- يمكن من خلالها القضاء على البطالة.

3.2 أشكال التبادل: يمكن إنجازها فيما يلي:

- **المقايضة:** هو " عملية تداول السلع والخدمات بين طرفين أو أكثر ، أي دون استخدام المال أو أي وسيلة نقدية".¹

والجدول الموالي يوضح إيجابيات وعيوب المقايضة:

جدول 03: إيجابيات وعيوب المقايضة

الإيجابيات	العيوب
يتحصل مختلف الأفراد على السلع المرغوب فيها	صعوبة تحقيق القيمة الحقيقية لمختلف السلع
تسعى الى تحقيق المصلحة العامة	غياب المنفعة لتكرار عملية المقايضة بنفس السلع
التخصص في الإنتاج	سرعة التلف لمختلف السلع نتيجة مبادلتها من مناطق بعيدة
زيادة في الإنتاج وذلك نتيجة الحصول على سلع أخرى بالمقايضة	غير قابلة للتخزين
ترقية الإنتاج والاستهلاك	صعوبة حملها والحصول عليها
زيادة التعاون بين الأفراد وذلك لأكبر اشباع	صعوبة التجزئة ووجود مقياس موحد للقيمة

المصدر: عبد الله قلش، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، 2020 / 2021، ص 91.

من الجدول السابق يمكن تلخيص عيوب المقايضة في العناصر التالية وهذا ما أدى ظهور ما يعرف بالنقود:

- عدم توافر رغبات المتبادلين؛
- صعوبة إيجاد تقييم لتبادل السلع؛
- عدم قابلية نقل السلع وحملها.

^{1/} <https://dd8tm5zo9pl5p.cloudfront.net/articles/article21697229651001.pdf>

النقود : هي "كل وسيط يستعمل في عملية التبادل يلقي قبول عام يكون مقياس للقيمة، أي كل شيء يلاقي قبولاً عاماً بين الناس وسيطاً للتبادل أو لتسوية الديون يسمى نقود".¹

خصائصها:

- تلقى القبول العام ؛
- قابلية التجزئة؛
- سهولة الحمل؛
- قابلة للتخزين.

3. الاستهلاك

هناك عدة عوامل تؤثر على نشاط الاستهلاك فتلبية الحاجة تعد من أهم أهداف هذا النشاط فهو يختلف من شخص الى آخر، ولديه تأثير كبير على نشاط الإنتاج والتبادل، فهو المحرك الأساسي لهما من خلال استخدام مختلف السلع والخدمات.

1.3 تعريف الاستهلاك

يعرف الاستهلاك على أنه "ذلك النشاط الذي يتم فيه استخدام السلع أو اتلافها أو التمتع بخدمات وذلك لأجل اشباع حاجات معينة".²

وهو أيضا " استخدام الانسان للسلع والخدمات لإشباع حاجاته فهو غاية ووسيلة للإشباع"³؛

ويمكن تعريفه على أنه " استعمال السلع والخدمات الاستهلاكية بهدف اشباع الحاجات الإنسانية والأفراد، كمجموعة مستهلكة يسمون بالمستهلكين أو الوحدات الاستهلاكية في الاقتصاد الوطني".⁴

يمكن تعريف الاستهلاك على أنه نشاط اقتصادي يقوم على استخدام مختلف السلع والخدمات لأجل تلبية الحاجات.

¹ /الشمري، الشروف ، مرجع سبق ذكره، ص 311.

² / عبد الله ساقور، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ / شوقي أحمد دنيا، المدخل الحديث الى علم الاقتصاد منهجية ورؤية إسلامية في تناول المسائل الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2006، ص 88.

⁴ /الشمري، الشروف مرجع سبق ذكره، ص 16.

2.3 أنواع الاستهلاك: في أغلبية المراجع نجد أن الاستهلاك يصنف الى :¹

استهلاك نهائي: وهو ذلك الاستهلاك المقرون بتلبية واشباع الحاجات المباشرة، أي ان السلع والخدمات لا تستعمل في عمليات إنتاجية أخرى بل توجه مباشرة للمستهلك من اجل استهلاكها بصفة نهائية، وهذا يدل على أن الاستهلاك النهائي يتمثل في سلع وخدمات يستهلكها الأفراد أو المجتمع أو الحكومة بصفة نهائية؛

استهلاك وسيط: يعتبر الاستهلاك الوسيط كعكس للاستهلاك النهائي بحيث يكون هناك استهلاك غير مباشر فالسعر والخدمات تستعمل في عملية إنتاجية أخرى من اجل الحصول على انتاج آخر أي تصبح مدخلات في عملية إنتاجية أخرى لتوجه بعد ذلك للاستهلاك ؛
كما يمكن النظر للاستهلاك على أساس أنه يكون:

استهلاك فوري: عندما يتم استهلاك الإنتاج مرة واحدة دون استهلاكها عبر مراحل زمنية ؛

استهلاك تدريجي: ويحدث ذلك عندما يقوم المستهلك باستهلاك المنتج عبر سلسلة من الزمن أي عبر عدة مرات وليس مرة واحدة. ؛

استهلاك فردي: عندما يستعمل السلع والخدمات من طرف مستهلك واحد فهو استهلاك خاص؛

استهلاك جماعي: يحدث ذلك اذا تم استهلاك السلع والخدمات من طرف أكثر من شخص.

وعلى العموم فان الاستهلاك يكون اما نهائي عندما يتم الاستهلاك من طرف المستهلك النهائي وقد يكون بذلك فوري او تدريجي او خاص أو جماعي. ويكون أيضا استهلاكًا وسيطًا عندما يصبح المنتج مدخلا لعمليات إنتاجية أخرى.

3.3 أهمية الاستهلاك: تكمن أهميته فيما يلي:²

- يعد على أنه المحرك الأساسي للإنتاج والغاية منه؛
- يعمل على تشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل؛
- يمكن من خلاله اشباع الحاجات الإنسانية عن طريق استهلاك السلع والخدمات؛
- تحقيق الرفاهية وتحسين المستوى المعيشي؛

^{1/} François Lequiller, Derek Blades, Understanding National Accounts, SECOND EDITION, OECD, 2014, p 131.

² / الشمري ، الشروف ، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- أحداث توازن واستقرار اقتصادي.

4.3 محددات الاستهلاك

1.4.3 المحددات الاقتصادية: والتي تتمثل في:

- **مستوى الدخل:** حيث يعد أهم محدد إذ كلما زاد الدخل أدى الى زيادة الاستهلاك، حيث أن كينز في نظرياته اعتبر أن كلما زاد الدخل المتاح للاستغلال سيزيد الجزء المخصص للاستهلاك ولكن بنسبة أقل من الدخل المتاح، أما في الحالة العكسية فإنه كلما انخفض الدخل المتاح كلما انخفض الاستهلاك بقدر انخفاض الدخل.¹
- **المستوى العام للأسعار:** إن ارتفاع الأسعار يعني انخفاض القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض الاستهلاك؛
- **سعر الفائدة:** حيث كلما زاد معدل الفائدة كلما زاد الادخار وبالتالي انخفاض الاستهلاك؛
- **تشكيلة السلع والخدمات:** حيث كلما قل العرض كلما لجأ الأفراد للادخار بدل الاستهلاك.

2.4.3 المحددات الاجتماعية: وتتمثل في:

- العادات والتقاليد الاجتماعية؛
- الدين؛
- الثقافة الاجتماعية.

4 . توزيع وإعادة توزيع الدخل

يمكن اعتبار نظرية توزيع الدخل على أنها النظرية التي تبحث على مختلف الأسس والعوامل التي يحدد فيها نصيب كل فرد من الدخل القومي، أي كيفية توزيع الثروة بين الأفراد أو عوامل الإنتاج حسب الناتج الكلي للاقتصاد وحسب مختلف الفئات.

¹ / الوادي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 223.

4. 1 تعريف التوزيع:

هو " توزيع الدخل بين أولئك الذين أسهموا في الإنتاج وأن هذا التوزيع يكون بشكل مدفوعات، فالعمل يستحق الأجور، الأرض تستحق الربح، رأس المال يستحق الفائدة وأخيرا المنظم يستحق الربح".¹

هو " الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة والدخل القومي بين أفراد المجتمع وفئاته، في ظل اطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، أي الكيفية التي يقسم بها الدخل الكلي للمجتمع بين مختلف الطبقات".²

يمكن تعريف التوزيع على أنه الطريقة التي من خلالها يتم تقسيم الثروة أو الدخل القومي بين أفراد المجتمع، أي تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته.

4. 2 أنواع التوزيع: حسب نظرية التوزيع فإنه هناك نوعين من التوزيع وهما:³

• التوزيع الوظيفي للدخل:

إذ تبين كيفية توزيع الدخل على مختلف خدمات عناصر الإنتاج توزيعا وظيفيا، أي يتم هنا توزيع الدخل على أفراد المجتمع من خلال مساهمتهم في الإنتاج، وذلك حسب العملية الانتاجية أي حسب مقدار ما يملكه وأهمية المساهمة في الإنتاج وذلك بغض النظر عن ملكية الأفراد لتلك العناصر؛

• التوزيع الشخصي للدخل:

أي تبين كيفية توزيع الدخل على أفراد المجتمع، ومعرفة مختلف الأسباب التي أدت الى هذه التفاوت في التوزيع، أي هو توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمة كل فرد أو عدم مساهمته في العملية الانتاجية.

3.4 توزيع العوائد على عوامل الإنتاج: وهنا يتم توزيع العوائد على عوامل الإنتاج أو الفئات التي ساهمت في الإنتاج وهي كما يلي:

¹ / ثامر علوان المصلح، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² / نادية حسن محمد عقل، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية – تطبيقية ، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 30.

³ / عقاب أحمد أبو ناصر، نظرية التوزيع، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 13.

جدول 04: توزيع العوائد على عوامل الانتاج

عوامل الإنتاج	توزيع العائد
الأرض	الريع: وهو ذلك المال الذي يدفع لملاك الأراضي الزراعية مقابل الحصول على حقوق استغلالها حيث ارتبط مفهوم الريع بنظرية ريكاردو، الذي يرى أن الريع هو الدخل الإضافي من الأراضي الزراعية المتأتبة من الميزة الاقتصادية. والريع هو ذلك الدخل الناتج دون بذل جهد، فهو ذلك الأيراد الذي يحصل عليه الفرد نتيجة تمتعهم بمزايا خاصة تجاه أشخاص آخرين منافسين لهم في مختلف العمليات الاقتصادية. أنواع الريع: الريع المطلق أو ريع الأرض: هو الريع الذي يتحقق من ثمن منفعة الأرض باعتبارها عنصر انتاج الريع التفاضلي: هو ريع يكون نتيجة اختلاف درجة خصوبة الأراضي الزراعية؛ الريع التحويلي: هي المعونات الخارجية كالممنح والمساعدات المالية التي تحصل عليها بعض الدول من الخارج دون بذل أي مجهود لجني ذلك الدخل؛ الريع العقاري: هو ذلك الدخل الناتج من العناصر الانتاجية إذ نجد ريع مطلق ناتج عن ملكية الأراضي، والريع التمايزي وهو الناتج عن الأراضي ذات الخصوبة العالية. الريع الاحتكاري: وهو ناتج ظهور احتكار في السوق.
العمل	الأجر : يعرف على أنه التعويض المدفوع للعامل الأجير كثمن لجهد المستغل من قبل شخص منتج وذلك خلال مدة زمنية، فهو ما يدفعه صاحب العمل الى العامل مقابل ما يؤديه من عمل . حيث يقسم الأجر حسب طريقة الدفع الى: أجر نقدي: عندما يدفع بصورة منتظمة وبشكل نقد؛ أجر عيني: لما يكون في شكل مدفوعات مادية أو طبيعية ونجده مثلاً في الزراعة؛

	وهناك أجر إسمي: فهو يعرف بعدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل خلال مدة زمنية معينة. أما الأجر الحقيقي: فهو مقدار السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها بواسطة أجره النقدي. أما أهمية الأجر فهي تكمن في أنها المصدر الأساسي للدخل فهي تعد على أنها وسيلة لإشباع الحاجات والرغبات للأفراد، كما يمكن اعتبارها على أنها وسيلة لجذب الكفاءات. هناك عدة معايير لتحديد الأجر وهي: الأداء، الجهد، الأقدمية، المؤهل العلمي، الخبرة.
رأس المال	الفائدة: هو ثمن التنازل عن السيولة أو عدم الاكتناز، أي هي المبلغ النقدي الذي يدفعه المقترض الى المقرض، فهي كمية النقود الإضافية والتي يستعد الفرد لدفعها مقابل الحصول على مورد معين في المستقبل. حيث تتمثل أنواع الفائدة في: الفائدة البسيطة: وهي تحسب على أساس أصل المبلغ المستثمر وتبقى ثابتة؛ الفائدة المركبة: فهي تحسب على أصل المبلغ بعد اضافة الفوائد أي أن قيمة الفائدة المركبة تزداد من فترة الى أخرى. يتم تحديد الفائدة عند تقاطع العرض والطلب على الأموال القابلة للاقتراض. أما سعر الفائدة التوازني: فحسب كينز فإن سعر الفائدة التوازني هو تقاطع منحى الطلب الكلي على النقود ومنحنى العرض الكلي على النقود.
التنظيم	الربح: هو العائد الصافي أو دخل المنظم الذي يتحصل عليه من المشروع نتيجة جعله التكاليف الكلية أقل من الإيرادات الكلية، ومحاسيبها هي الفرق بين الإيرادات والتكاليف. أما الربحية: هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. يوجد نوعين من الربح:

ربح اقتصادي: يستخدم هذا الربح في تقييم جدوى المشاريع الاقتصادية لاتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية؛ ربح محاسبي: هو الربح الذي يستخدم لتحديد صافي الدخل فهو الفرق بين الإيراد الكلي والانفاق الكلي خلال مدة معينة. وتكمن أهمية الربح في أنه يعود بالنفع على الفرد والمجتمع كونه حافز ودافع للاستثمار، فهو يختلف عن العوائد الأخرى (الأجر، الربح، الفائدة)، أنها عوائد متحققة وموجبة في مختلف الأحوال الإنتاجية، بينما الربح من المحتمل يكون سالبا، وأن المالك يمكن أن يخسر بعض رأسماله.	
--	--

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على (الفتلاوي، الوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 182- 190)

4.4. التوزيع في الأنظمة الاقتصادية: نلاحظ أن نظرية التوزيع قد تناولتها مختلف الأنظمة ويمكن ايجازها فيمايلي:¹

- **التوزيع في النظام الرأسمالي:**

حيث أن التوزيع في هذا النظام يقوم على تحديد أثمان خدمات عوامل الإنتاج، ومعرفة عوامل الطلب والعرض لخدمات تلك العوامل لأن الزيادة في عوامل الإنتاج سوف يؤدي الى الزيادة في توزيع عوائد الإنتاج.

- **التوزيع في النظام الاشتراكي:**

أما في النظام الاشتراكي فإن التوزيع يكون قائم على توزيع الثروة والدخل لصالح المجتمع أي تبعا لكمية العمل المبذول ونوعيته في العملية الانتاجية.

- **التوزيع في النظام الإسلامي:**

يقر النظام الاقتصادي الإسلامي بهذه النظرية ما عدا الفائدة الذي تعود كعائد عن رأس المال فهي محرم، بشرط العوائد الباقية تعطى كل ذي حق حقه خاصة إذا كان وفق الشريعة الإسلامية.

5. الادخار

من بين الأنشطة الاقتصادية التي تعد أساس الاقتصاد وترتبط باستقرار الاقتصاد الوطني، فهو الجزء المتبقي من الدخل والذي يستخدم في المستقبل، لأجل مواجهة الطوارئ فهي محرك أساسي للنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء للفرد أو المجتمع.

¹ / عقاب أحمد أبو ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

1.5 تعريف الادخار

يعرف الادخار على أنه " الحد من الاستهلاك لأن الغرض الأساسي منه هو الامتناع عن استهلاك جزء مما كان الدخل يستهلك، ثم توجيه هذا الجزء ناحية الاستثمار لاستغلاله في انتاج سلع أخرى تأخذ طريقها بدورها للإنتاج".¹ يمكن تعريف الادخار على أنه الفرق بين الدخل والاستهلاك أي ما ينفق على السلع الاستهلاكية، إذ هي الاحتفاظ بجزء من الدخل بعد الاستهلاك.

2.5 أنواع الادخار: يوجد عدة أنواع للادخار ويختلف كل ادخار حسب التصنيف الذي ينتمي اليه ويمكن شرحهم في العنصر التالي:²

حسب الاقتصاد الكلي:

- **الادخار الخاص:** هو ادخار جميع المقيمين داخل الاقتصاد، أي يتبعه الفرد أو المؤسسات لتغطية الاحتياجات الأساسية؛
- **الادخار العام:** هو ادخار تتبعه الدولة أي مدخرات حكومة الدولة من خلال مداخيلها نتيجة فائض في ميزانيتها؛
- **الادخار الوطني:** ويقصد به هنا هو مجموع الادخار الخاص والادخار العام والتي تستخدم في مجالات الاستثمار.

حسب طبيعة المدخرات:

- **الادخار الحر (الاختياري):** يعد الفرد حر في اختياره أي بارادته الحرة وذلك لأجل تقليل نفقاته من الاستهلاك؛
- **الادخار الاجباري:** هو ادخار يكون مجبر عليه الفرد نتيجة قرارات حكومية أو قرارات المؤسسات؛

3.5 العوامل المؤثرة على الادخار: هناك عدة عوامل تؤثر على الادخار من بينها نجد:³

- **الدخل والاستهلاك:** حيث هناك علاقة طردية بين الدخل والادخار حيث كلما زاد الدخل زاد الادخار، وفي حالة نقص الدخل ينقص الاستهلاك والادخار؛

¹ / أحمد سلامي، الادخار وتمويل التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2020، ص 30.

² / https://cfkc.gov.sa/knowledgelibrary/Documents/savings_report--0.pdf

³ / جميلة مداني ، مرجع سبق ذكره، ص 122.

- **سعر الفائدة:** حيث تحفز أسعار الفائدة الذي توضعها البنوك على المدخرات على زيادة الادخار، إذ كلما زادت أسعار الفائدة زادت كمية الادخار وانخفض الاستهلاك، وهي علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار؛
- **مستوى أسعار السلع والخدمات:** يعد مستوى الأسعار مؤشر للقدرة الشرائية للفرد، فعند ارتفاع الأسعار ينخفض الادخار، لأنه لا يمكن الاستغناء على استهلاكهم لتأمين حجاتهم الضرورية أما في الحالة العكسية سيتم اللجوء الى ادحارهم في صناديق الادخار ومنه العلاقة عكسية بين مستوى الأسعار والادخار؛
- **حجم الثروة:** تجود علاقة طردية بين الادخار والثروة إذ كلما زاد حجم الثروة أدى الى زيادة الادخار.

5. 4 دوافع الادخار: هناك أسباب عديدة تشجع على الادخار وتتمثل في:¹

- يتم الادخار في حالة الطوارئ والأزمات الاقتصادية، أي المحافظة على النقود لسد مختلف النفقات وبالتالي زيادة كمية النقود المخزنة؛
- قد يكون الادخار لأجل المستقبل ك شراء سلع مميزة مثل سكن، سيارة، وبالتالي ستتوجه العائلات الى ادخار جزء من دخلها لتحقيق ذلك؛
- تقلبات السوق حيث كلما زادت تقلبات السوق كلما ساهم في زيادة كمية النقود المحتفظ بها؛
- دافع الاحتياط يعد من أسباب الادخار كالادخار لأجل المرض، الحوادث وغيرها؛
- دافع المضاربة من بين دوافع الادخار خاصة إذا كانت معدلات الفائدة مرتفعة فهي تساهم في زيادة الادخار.

5. 5 أهمية الادخار: تكمن أهمية الادخار في:²

- يساهم في الرفاهية الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي ؛
- تأمين مختلف الحاجات التي قد تكون طارئة ولم تكن متوقعة؛
- له دور فعال في تمويل الاستثمارات والمساهمة في تمويل مختلف المشاريع؛
- المساعدة في تحقيق عوائد وأرباح للاقتصاد؛
- تقليل النفقات الاستهلاكية والطلب على السلع المستوردة؛

¹ / مشير الوردي، المحددات الاقتصادية لادخار العائلات الجزائرية لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط — بنك دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1987 – 2019) ، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6، المجلد 2، 2021، ص ص 256 – 257.

²/ https://cfkc.gov.sa/knowledgelibrary/Documents/savings_report--0.pdf

- تلبية رغبات الأفراد وحاجياتهم المستقبلية خاصة في حالة الأزمات؛
- امتصاص البطالة من خلال تشجيع الاستثمار.

5. 6 النظريات المفسرة للادخار: جاءت نظريات عديدة تفسر الادخار وتتمثل في:¹

• النظرية الكلاسيكية:

عند الكلاسيك فإن مستوى الدخل يتحدد بسعر الفائدة، حيث يؤكد ألفرد مارشال على أن سعر الفائدة هو ثمن استخدام رأس المال في السوق، ويميل هذا السعر إلى مستوى التوازن عندما يتعادل الطلب الكلي لرأس المال عند سعر معين مع العرض الكلي لرأس المال في هذه السوق عند نفس السعر.

ففي الكلاسيك فإن سعر الفائدة له أهمية في الادخار وذلك أن دالة الادخار متزايدة لسعر الفائدة، فهو المتغير المستقل الذي يفسر تغيرات الادخار.

• النظرية الكنزوية والدخل المطلق:

يعد كينز من نادى بأفكار هذه النظرية العامة في دالة الادخار، وقد ساهمت هذه النظرية في فتح الطريق لأجل معرفة مختلف العادات الاجتماعية ومدى تأثيرها على الاستهلاك والادخار، فالدخل هو الذي يزيد من الادخار ولكن بنسب قليلة ويمكن تفسيرها بالمعادلة التالية:

$$\text{الدخل} = \text{الادخار} + \text{الاستهلاك}$$

$$Y = S + C$$

حيث أن:

Y: الدخل

C: الاستهلاك

S: الادخار

• نظرية الدخل النسبي:

تقوم على أساس أن الجزء من دخول العائلة الذي يخصص للانفاق الاستهلاكي، إنما يتوقف على مستوى دخل تلك العائلة، أي الأسر المجاورة أو التي تشابهها وليس على أساس الدخل المطلق.

¹ / مشير الوردي، مرجع سبق ذكره، ص ص 254-255.

• نظرية الدخل الدائم:

وضع فريدمان محاولات لأجل التوفيق بين دراسات كينز وبين فروض دالة الاستهلاك، وهناك علاقة تناسبية بين الدخل الدائم والادخار الدائم.

5.7 علاقة الادخار والاستهلاك

إن الادخار والاستهلاك هما نشاطين منافسين لبعضهما البعض حيث أن الاستهلاك هو تنازل مؤقت عن جزء من الادخار، وتوجد عدة طرق من خلالها يمكن اشباع رغبات الأفراد في الاستهلاك وفي نفس الوقت تحقيق ادخار، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي والتوازن الاقتصادي، حيث أن الدخل يتكون من الاستهلاك والادخار، ودالة الادخار مرتبطة بدالة الاستهلاك.¹

6. الاستثمار

في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة والتغيرات التكنولوجية العالمية، أصبح الاستثمار عنصراً حيوياً لتحقيق التنمية المستدامة كونه يساهم في تحقيق أبعادها الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية وغيرها، وتعزيز قدرة الاقتصاديات الوطنية على المنافسة في الأسواق العالمية خاصة في ظل المنافسة واقتصاد المعرفة.

6.1 تعريف الاستثمار

يعرف الاستثمار على أنه "تخصيص جزء من الدخل والثروات لتنمية وتطوير الإنتاج والإنتاجية، ويتلخص في الإبقاء على سلع تم انتاجها في فترة معينة لتوظيفها في الإنتاج خلال فترات لاحقة، فاقتناء آلات وتجهيزات لا يمثل استهلاكاً انتاجياً أو بينياً لأن مدة حياتها تتجاوز فترة الإنتاج".²

يمكن تعريف الاستثمار أيضاً على أنه "مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر ومن خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية".³

¹ / أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² / سمير خليل، مرجع سبق ذكره، ص 19.

³ / محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 62.

فهو " التضحية بالثروة الحالية (مؤكدة) لثروة في المستقبل (غير مؤكدة)"، أي إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار وليس للاكتناز".¹

من ما سبق يمكن القول أن الاستثمار هو عملية توظيف الأموال أو الموارد في مشاريع استثمارية لأجل الحصول على عوائد مستقبلية وتحقيق منفعة عامة.

6. 2 أهمية الاستثمار: تتمثل أهمية الاستثمار فيما يلي:²

- يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي والمحرك الوحيد للنمو والتنمية على المدى الطويل، إذ أنه يعمل على امتصاص موارد هامة بشرية ومادية؛
- المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام وزيادته، كما أنه يساهم في زيادة القدرات الاقتصادية والتكنولوجية للمؤسسات العمومية والخاصة؛
- المساهمة في زيادة الإيرادات الجبائية والتي سيتم توجيهها الى تمويل النفقات؛
- يعتبر أداة فعالة للدولة تستعملها في رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية؛
- من خلال الاستثمار يمكن تعزيز البقاء وتحقيق الاستقرار والتطور.

6. 3 تصنيفات الاستثمار: يمكن تصنيف الاستثمار وفق عدة معايير وهي:³

➤ من حيث الموطن:

- استثمارات أجنبية: تتمثل في مختلف التدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية التي قد تكون في شكل أسهم وسندات؛

- استثمارات محلية: هي الاستثمارات التي تعود ملكيتها لمستثمر المحلي أي داخل الوطن.

➤ من حيث الأهمية والغرض:

- استثمارات حقيقية: تتمثل في مختلف الأصول المادية الملموسة؛

- استثمارات مالية: تتمثل في الأسهم والسندات.

¹ / خالد وهيب الراوي، الاستثمار مفاهيم - تحليل - استراتيجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999، ص 28.

² / محي الدين يعقوب أبو الهول، مرجع سبق ذكره، ص 75.

³ / عبد الله قلش، مرجع سبق ذكره، ص 126 - 128.

➤ من حيث المدة الزمنية:

- استثمارات قصيرة الأجل: هي استثمارات تقل مدة انجازها عن السنتين؛
- استثمارات متوسطة الأجل: هي استثمارات تقل مدة انجازها عن خمسة سنوات؛
- استثمارات طويلة الأجل: تفوق مدتها 5 سنوات وتتطلب رؤوس أموال ضخمة.

➤ من حيث الطبيعة القانونية:

- عمومية: وتتمثل مختلف الاستثمارات التي تقوم بها الدولة لأجل أحداث التنمية الاقتصادية؛
- خاصة: وهي استثمارات تابعة للقطاع الخاص هدفها الأساسي الربح ثم تلبية الحاجة والرغبات؛
- مختلطة: تتميز بدمج القطاع العام والخاص لإقامة مشاريع كبيرة.

6. 4 مبادئ الاستثمار: من مبادئ الاستثمار: ¹

- مبدأ الاختيار: نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات حيث يقوم باختيار البدائل المتاحة؛
- مبدأ المقارنة: يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب وتتم هنا المقارنة بالاستعانة بالتحليل؛
- مبدأ الملاءمة: يكون هنا الاختيار بما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالاته الاجتماعية وبناء على الرغبات والميول؛
- مبدأ التوزيع: وهنا يلجأ المستثمرون الى تنويع استثماراتهم وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها.

6. 5 محددات الاستثمار: هناك عدة عوامل يتأثر بها الاستثمار من بينها: ²

- معدل العائد والأرباح: حيث كلما زادت الأرباح أدت الى زيادة الاستثمار وكلما زاد العائد وكان إيجابيا أثر على الاستثمار؛

¹ / محمد مطر، إدارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، 2006، ص ص 42-44.

² / فلاح عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.

- **درجة المخاطر:** فهي تأثر بشكل سلبي على التوسع الاستثماري وزيادة الاستثمار؛
- **سعر الفائدة:** حيث كلما زاد سعر الفائدة كلما نقص حجم الاستثمار الكلي وساهم في توجيهها للخارج والعكس صحيح؛
- **الدخل:** هو مصدر مهم وهام في تمويل مختلف الاستثمارات فارتفاعه يساهم في زيادة حجم الاستثمارات؛
- **الادخار:** المدخرات هي أيضا من العوامل المحفزة للاستثمار لأنه تقوم بتمويل مختلف الاستثمارات؛
- **الظروف السياسية:** فإن درجة الاستقرار السياسي والعلاقات الخارجية للدولة، يساهم في تشجيع الاستثمار في تلك الدولة؛
- **الظروف الاجتماعية:** إذ نجد ثقافة المجتمع ومستواه التعليمي من العوامل المؤثرة على الاستثمار؛
- **الظروف الاقتصادية:** تتمثل في الطلب الكلي حيث أن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات وجذبهم، بالإضافة الى الاتجاه العام للأسعار، حيث أن زيادة الأسعار يؤثر على الدخل القومي أي انخفاض القدرة الشرائية للنقد وبالتالي انخفاض الادخار أي انخفاض الاستثمار؛
- **السياسة الاقتصادية:** من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية مثل منح قروض بمعدلات فائدة منخفضة تشجيع على الاستثمار، أو تحفيز ضريبي حيث كلما كانت هناك تحفيزات واعفاءات ضريبية كلما زاد الاستثمار، أو تقديم حوافز والتي تتمثل في مختلف التسهيلات؛
- **رأس المال:** حيث لا يوجد استثمار بدون رأس المال هذا الأخير ناتج عن الادخار؛
- **التكنولوجيا والبنية التحتية:** حيث أن ارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤدي الى زيادة الاستثمار وهو يتوقف على الطلب الكلي؛

من ما سبق يمكن القول أن الأنشطة الاقتصادية هي أساس الاقتصاد كونها تلبى مختلف الاحتياجات التي يحتاجها الفرد والمجتمع سواء من خلال تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهذه الأنشطة تكمل بعضها البعض لأنها في الأخير تهدف الى تحقيق تحقيق التنمية الاقتصادية.

اذ أن الإنتاج هو الذي يلبي السلع والخدمات ويساهم التبادل في توزيع تلك المنتجات ووصولها الى أصحابها، أما توزيع الدخل فهو يعكس مبدأ العدالة الاجتماعية، والاستهلاك هو الذي يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، ونجد الادخار يعد من مصادر تمويل الاستثمار، كما يعد الاستثمار على أنه أداة لتشجيع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

أسئلة المحور:

ما العوامل التي تؤثر على كفاءة الإنتاج داخل المؤسسة؟

كيف يؤثر التحول الرقمي على نشاط الإنتاج؟

ما أهمية التبادل بالنسبة للفرد والمجتمع والاقتصاد ككل؟

كيف تساهم الأسواق في تشجيع نشاط التبادل؟

هل توجد علاقة بين الإنتاج والاستهلاك أشرح ذلك؟

ما العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل داخل المجتمع؟

ما هي علاقة الاستهلاك والتنمية المستدامة؟

الى أي مدى يساهم الادخار في تحقيق الاستقرار المالي؟

هل توجد علاقة بين الاستثمار والادخار والاستهلاك؟

المحور الرابع: الأنظمة الاقتصادية

تمهيد:

تعد الأنظمة الاقتصادية أساس كل اقتصاد دولة فهي تختلف من دولة الى أخرى وذلك حسب استراتيجيات والأهداف المسطرة لتلك الدولة، ومعرفة كيفية إدارة مختلف الموارد وتوزيع الثروة بالإضافة لحل المشكلة الاقتصادية، فكل نظام يستخدم الآليات التي تتناسب معه لحل المشكلة الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الهدف العام للدولة وهو الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

حيث سيتم تناول في هذا المحور الى العناصر التالية:

- مفهوم النظام الاقتصادي
- النظام الرأسمالي
- النظام الاشتراكي
- النظام المختلط
- النظام الاسلامي

1. مفهوم النظام الاقتصادي

يعد النظام الاقتصادي على أنه تلك القواعد التي تتبناها الدولة لأجل معرفة كيفية الإنتاج، الاستهلاك، التوزيع وغيرها من الأنشطة الاقتصادية لأجل استغلالها وبالتالي تلبية مختلف الحاجات.

1.1 تعريف النظام الاقتصادي

يعرف النظام الاقتصادي على أنه "مجموعة من القواعد والقوانين والتقاليد والمبادئ التي تحكم عمليات الاقتصاد القومي، والتي يتم من خلالها استخدام الموارد الإنتاجية لإشباع الحاجات الإنسانية وبالتالي تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي تنتج وطرق انتاجها وكيفية توزيعها".¹

كما يعرف النظام الاقتصادي هو "الجانب التطبيقي الذي تعالج من خلاله المشكلة الاقتصادية على أساس أن علم الاقتصاد هو الجانب النظري الذي تعالج من خلاله المشكلة الاقتصادية، وأي نظام اقتصادي يقوم بمختلف الوظائف".²

ويمكن القول ان النظام الاقتصادي هو " النظام الذي يقوم بوضع مجموعة من القواعد وتحديد العلاقات بين مختلف المتغيرات، أي الطريقة التي يتم فيها استغلال الموارد الاقتصادية أفضل استغلال وذلك لعلاج الندرة النسبية للموارد أي حل المشكلة الاقتصادية".

1.2 أهداف النظام الاقتصادي: هناك العديد من الأهداف التي يسعى اليها النظام الاقتصادي حيث تتمثل في:³

- **النمو الاقتصادي:** ويتحقق من خلال زيادة الناتج الحقيقي مع الوقت وزيادة نصيب الفرد، إذ زاد الاقتصاد في انتاج السلع والخدمات، فسوف يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من هذه السلع والخدمات وبالتالي زيادة مستواه المعيشي ودرجة رفاهيته، حيث كلما كان هناك استغلال جيد للموارد كلما أدى الى تحقيق النمو الاقتصادي؛
- **الكفاءة:** ويقصد بها هنا مدى فعالية النظام الاقتصادي في استغلال الموارد خلال فترة زمنية معينة من خلال استخدام أقصى انتاج، وبالتالي هي زيادة إنتاج السلع والخدمات بدون زيادة في الموارد أي استخدام الكفاءة في استغلال الموارد من خلال تطويرها؛

^{1/} كامل علاوة كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² / محي الدين يعقوب أبو الهول، مرجع سبق ذكره، ص 38-39

³ / فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 12-16.

- **الاستقرار الاقتصادي:** يتحقق من خلال ضمان استقرار في المستوى العام للأسعار لمختلف السلع والخدمات، أي تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي والذي سيؤدي الى استقرار في قيمة العملة المحلية واستقرار القدرة الشرائية، واستقرار في أسعار الصرف من خلال التوازن بين الصادرات والواردات.
- **العدالة:** إن الهدف الرئيسي لأي نظام هو تحقيق مبدأ العدالة والذي يتحقق من خلال الحد من التفاوت في توزيع مختلف الدخل، وبالتالي الحد من التفاوت في توزيع السلع والخدمات، وقد تكون في شكل تقديم تحفيزات لزيادة الإنتاج أو تحقيق مستوى معيشي ورفاهية للأفراد من خلال التوزيع العادل للثروة.
- **أهداف التنمية:** تكمن أهمية النظام الاقتصادي من خلال مدى نجاحه في احداث تغييرات واتخاذ أساليب ووسائل لتحقيق ما يعرف بالتنمية، وذلك بتطوير القطاعات الإنتاجية الأساسية وزيادة الناتج الصناعي وغيرها.

2. النظام الرأسمالي

هو نظام اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة لعوامل الإنتاج، أي حق التملك لعوامل الإنتاج كالأرض والمعدات الرأسمالية وحق استخدام الثروة في الحصول على الدخل، ويتمتع أصحاب المشاريع في هذا النظام بالبدء في النشاط بأي وقت وانهاؤه والحرية في اختيار الانتاج، كما له الحرية في استخدام الطريقة المناسبة للإنتاج، والحصول على مختلف عوامل الإنتاج من أي مصدر.¹

1.2 خصائص النظام الرأسمالي: يتميز بجملة من الخصائص أهمها:²

- **الحرية الاقتصادية:** ويقصد بها عدم التدخل في الحياة الاقتصادية وقد ركزوا على شعار "دعه يعمل دعه يمر" ويقصد بالحرية الاقتصادية هنا حرية التملك، التعاقد، الاستثمار، اتخاذ القرار فكل شيء مباح مادام يعظم الأرباح؛
- **الملكية الخاصة لوسائل الانتاج:** أي لهم الحق في تملك أدوات الانتاج سواء أن كانوا أفراد أو مؤسسات بدون حدود؛
- **المنافسة:** أي حرية المنافسة بين مختلف الأفراد أو المؤسسات، أي الحرية المطلقة لدخول وخروج الأسواق المالية؛
- **حافز الربح:** يعد الربح الحافز الأساسي لهذا النظام والهدف منه؛

¹ / إسماعيل محمد هاشم، المدخل الى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، اسكندرية، 2005، ص 40.

² / الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص ص 78، 80

- **عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** حيث أن الدولة لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية من خلال وضع قيود وشروط؛

- **اقتصاد السوق:** أي أن النظام الرأسمالي مبني على مبدأ العرض والطلب.

2.2 مراحل تطور النظام الرأسمالي: مر النظام الرأسمالي بمراحل نذكرها فيما يلي:

1.2.2 الرأسمالية التجارية

يعود ظهورها للقرن الخامس عشر والقرن السادس عشر من خلال الاهتمام بالتجارة في تلك الفترة، فهي أول مرحلة للرأسمالية كونها فترة انتقالية من النظام الاقطاعي (النظام المغلق) الى هذا النظام الرأسمالي (نظام السوق) والملكية الخاصة ، تميزت بسيطرة التجارة في مختلف المبادلات التجارية وذلك بزيادة الصادرات والواردات ذهب وفضة من خلال الحفاظ على ما تملكه الدولة من هذه المعادن الثمينة وعدم انتقالها للخارج، وفرض رقابة عالية على من يقوم بتصدير الذهب والفضة، كل هذا أدى الى المساهمة على الاكتشافات الجغرافية، حيث كان الهدف منها هو الحصول على أكبر ذهب وفضة.¹

2.2.2 الرأسمالية الصناعية

تعد هذه المرحلة الثانية من النظام الرأسمالي ويرجع سبب ظهورها لظهور الثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر نتيجة التحول الذي شهده العالم والمجتمع، إذ ما يميز هذه المرحلة هو التطور الكبير في المجال الصناعي، والمنافسة الشديدة بالإضافة الى التقدم الاقتصادي، وسرعة انتقال رؤوس الأموال مما ساهم في زيادة الطلب على مختلف المنتجات كل هذا بسبب أيضا ما يعرف بالحرية الاقتصادية.

1.2.2.2 تعريف الثورة الصناعية

تعد الثورة الصناعية " على أنها ذلك التغير والتحول الجذري الذي شهده العالم والذي ظهر ببريطانيا وانتشر الى بقية الدول الأوروبية، والذي تميز بتطور للمصانع ودخول مرحلة جديدة من الإنتاج واستخدام الآلات".²

2.2.2.2 عوامل قيام الثورة الصناعية: هناك عوامل عديدة شجعت على ظهور ما يعرف بالثورة الصناعية:³

¹ / فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² / The Industrial Revolution: Changes and Challenges, https://www.coreknowledge.org/wp-content/uploads/2018/04/CKHG_G6_U5_IndRev_SR.pdf.

³ / خباية عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم الى بداية القرن الواحد والعشرين، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2014، ص ص 67-68.

- **التزايد السكاني:** حيث تعد الزيادة السكانية من أحد ال/عوامل التي ساهمت في قيام الثورة نظرا لتوافر اليد العاملة في سد مختلف طلبات الصناعة، بالإضافة للتطور التكنولوجي والاختراعات وزيادة الطلب على المنتجات.
- **اتساع التجارة الأوروبية الداخلية والخارجية:** حيث ساهمت في توسع مختلف الأسواق العالمية وزيادة الكشوفات الجغرافية، وتطوير وسائل النقل البرية والبحرية، وتراكم رؤوس الأموال في يد التجار.
- **توافر رؤوس الأموال:** ساهمت هذه الأموال في زيادة الأبحاث وتطويرها وبالتالي التوسع في المشاريع الصناعية والإنتاجية.

- **سياسة الحرية الاقتصادية:** جاءت العديد من الأفكار التي نادى بحرية العمل، حرية الإنتاج، وحرية الاستهلاك ومن بين هذه الرواد نجد آدم سميث وريكاردو، وتم تقديم تحفيزات على رؤوس الأموال الموجهة للصناعة.

3.2.2.2 مظاهر الثورة الصناعية: نجدها في التالي:¹

- الاختراعات الجديدة والحديثة حيث أصبح هناك تحول من الآلة البسيطة الى الآلة الكبيرة؛
- زيادة الإنتاج وتلبية مختلف الحاجات؛
- تطور في مختلف الصناعات وظهوره مجالات صناعية جديدة؛
- تقدم كبير في الهياكل القاعدية خاصة في المواصلات، الطرقات....
- تطور في التجارة والتبادل الداخلي والخارجي نتيجة زيادة الإنتاج.

4.2.2.2 نتائج الثورة الصناعية: تتمثل في:²

- تطور في طرق الإنتاج الصناعي أدى الى زيادة كبيرة في الإنتاج الصناعي؛
- توسع مختلف النشاطات الاقتصادية مثل الصناعة الاستخراجية وتطور الزراعة التي تمد الصناعة بمستلزمات انتاجها؛
- توسع المبادلات والنشاطات التجارية التي تهتم بتصريف المنتجات الصناعية؛
- التحول من اقتصاد تجاري زراعي اقتصاد صناعي يعد من أهم القطاعات في الاقتصاد وأكثر أهمية؛
- ظهور طبقة الرأسمالين الذين يملكون المشاريع الصناعية؛

¹ / حسين بن طاهر، مدخل الى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 89، 90.

² / فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 88 – 92.

- ظهور المؤسسات المالية التي تقدم قروض لأصحاب المال لأجل الاستثمار في الصناعة وتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.

2.2.3 الرأسمالية المالية (أواخر القرن 19):

يرجع ظهور هذا المصطلح الى سيطرة البنوك على المشروعات الصناعية وانتشار المساهمة في نطاق الصناعة الأوروبية وذلك خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث أنها تميزت بتمركز الإنتاج ورأسمال وهذا نتيجة الاحتكارات، كما اندمج الرأسمال البنكي والرأسمال الصناعي وظهور الرأسمال المالي، حيث أدى الى ظهور الدول الرأسمالية الكبرى نتيجة احتكار الرأسمالين.¹

حيث ما يميز هذه الرأسمالية بسيطرة رأس المال المالي على الاقتصاد، وظهور ما يعرف بالمؤسسات المالية والبنكية بالإضافة الى تطور الأسواق المالية ومساهمة هذه الأخيرة في تحقيق الأرباح، وشهدت تطور كبير في البورصات مما ساهم في انتقال حركة رؤوس الأموال بشكل كبير.

وما يميز هذه الرأسمالية ب:²

- نشوء الاحتكارات التي ساهمت في توجيه الحياة الاقتصادية، نتيجة تمركز الإنتاج ورأسمال؛
- اندماج ما بين رأس المال البنكي ورأس المال الصناعي وظهور ما يعرف برأس المال المالي؛
- تقسيم للعالم وظهور ما يعرف بالاتحادات والتكتلات.

مظاهر الرأسمالية المالية: تمثلت في:³

- زيادة تركيز رؤوس الأموال الضخمة؛
- ظهور الاحتكارات خاصة الاحتكارات القلة العملاقة؛
- سيطرة الرأس المال المالي وهذا يرجع لسيطرة الجهات المالية في توليد الأموال؛
- ظهور ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسية نتيجة التعاملات المالية الدولية؛
- انشار الأسواق المالية والنقدية وتركز رأس المال بها؛

¹ / بوقرة وخباية، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² / المرجع نفسه، ص ص 86، 87.

³ / فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 95-97.

- سيطرة المؤسسات المالية والنقدية على عمل الاقتصاد ومختلف نشاطاته.

4.2 عيوب النظام الرأسمالي: تتمثل عيوبها في:¹

- عجز آلية السوق في توجيه الموارد وتحقيق التوازن الاقتصادي؛
- أزمات اقتصادية في مختلف الممارسات الاقتصادية وظهور ما يعرف بالاحتكار؛
- الهدر والتبديد الاقتصادي وامتلاك القلة لوسائل الإنتاج؛
- التفاوت في توزيع الدخل وتوزيع الثروة؛
- التعارض بين مصلحة الفرد والمجتمع أي عدم التوافق بين المصلحة الخاصة والعامة؛
- ظهور البطالة بسبب أن الانتاج أكثر من الاستهلاك وبالتالي تسريح العمال.

3. النظام الاشتراكي

يعد النظام الاشتراكي أحد الأنظمة التي جاءت كرد فعل للنظام الرأسمالي حيث يقوم على مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة بين مختلف الأفراد، فهو يسعى الى تحقيق مبدأ الحد من الفوارق الطبيعية وضمان تكافؤ الفرص، إذ تلعب الدولة دورا هام في توجيه مختلف الموارد.

1.3 تعريف النظام الاشتراكي

هو ذلك " النظام الذي أغلب النشاط الإنتاجي تسييره الحكومة بنفسها أو بواسطة جهاز مركزي بدلا من تركه للمؤسسات الخاصة أي حل ملكية الدولة محل الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج".²

2.3 نشأته

يعد النظام الاشتراكي على انه نظام اقتصادي اجتماعي يقوم على أساس التوزيع العادل للثروات وذلك بطريقة عادلة لأجل تقليل مختلف الفوارق التي ظهرت في النظام السابق، بالإضافة الى الظروف القاسية التي كان يعيشها العمال مما ساهم في تشجيع ظهور أفكار تطالب بتقسيم عادل للثروة وتحقيق مبدأ المساواة بين مختلف أفراد المجتمع، ومن هنا جاءت أفكار كارل ماركس لوضع نظام يعالج مختلف النقائص .

¹ / فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-132.

² / إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 43.

3.3 أسس ومبادئ النظام الاشتراكي: تتمثل في:¹

- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: ويقصد بها هنا أن تمتلك الدولة لمختلف عوامل الإنتاج؛
- الاشباع المتزايد للحاجات: سواء أن كانت هذه الحاجات مادية أو معنوية جماعية أو فردية وتلبيتها وفق الرغبة؛
- النمو المخطط والمتوازن للاقتصاد: أي السير وفق خطة محددة ومتوازنة؛

بالإضافة الى ما سبق فان النظام الاشتراكي كان يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص للجميع؛ ويتميز عن النظام الرأسمالي بغياب المنافسة بسبب غياب الاحتكار لدى المؤسسات.

4.3 عيوب النظام الاشتراكي: يمكن توضيحها فيما يلي:

- غياب الحرية الفردية خاصة حرية التملك، الاستثمار وغيرها من الأنشطة الاقتصادية؛
- تدني مستوى الانتاجية خاصة للعمال نتيجة غياب الابداع والابتكار؛
- غياب الحوافز المادية وظهور ما يعرف بالبيروقراطية؛
- صعوبة التنبؤ لأن ما يميز هذا النظام هو عدم الكفاءة خاصة في مواجهة مختلف التغيرات الاقتصادية .

4. النظام المختلط

هو النظام الذي يقوم على دمج آلية السوق والتخطيط المركزي، فقد جاء هذا النظام للجمع بين مزايا النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، فهو يهدف الى النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

1.4 تعريف النظام المختلط

هو النظام الذي يجمع بين الحرية والتوجيه الكامل حيث أنه لا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الغاء تاما، حيث يهدف الى ترك الحرية للمشروعات الخاصة في إدارة الإنتاج لكن منع قيام الاحتكارات الكبيرة للمختلف المشاريع الكبيرة من خلال فرض نظام رقابي، حيث ساهم في التخلص من الصعوبات التي كانت تواجه الإدارة المركزية في النظام الاشتراكي والقضاء على عيوب النظام الرأسمالي من خلال استغلال العمال وسوء استغلال الموارد.²

¹ / عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 362.

² / إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 44.

من ما سبق يمكن القول أن النظام المختلط هو نظام اقتصادي يقوم على الجمع بين مزايا الأنظمة السابقة أي النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، حيث يوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة ويهدف الى توجيه النشاط الاقتصادي الى تحقيق التطور الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

2.4 مبادئ النظام المختلط: وتكمن أهم مبادئه فيما يلي:¹

- يتميز النظام المختلط بوجود الملكية العامة للدولة أي القطاع العام، بالإضافة الى الملكية الخاصة أي القطاع الخاص؛
- وضع حدود معينة على الحرية في قيام النشاطات الاقتصادية والسوق، مع وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي لمختلف النشاطات الاقتصادية؛
- يسعى الى تحقيق المصلحة الخاصة التي تسعى لها المشاريع الخاصة، كذلك تحقيق المصلحة العامة التي تسعى الدولة للوصول اليها من خلال ادارة المشاريع العامة؛
- يوفر هذا النظام على أساس توفير بنية تحتية للاقتصاد والتي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها، بالإضافة الى توفير الخدمات العامة مثل الأمن، العدالة، الصحة...
- تدخل الدولة في تحسين الظروف العملية والمحافظة على حقوق العمال، وذلك من خلال توفير العمل والرعاية وتسقيف الحد الأدنى للأجر، التقليل من ساعات العمل، توفير التأمين الضمان الاجتماعي...
- يسعى الى توفير الحرية للمستهلك بحيث يتم انتاج ما هو راغب فيه، بالإضافة الى توفير الاعانات للمستهلكين غير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية؛
- احداث توازن بين القطاع العام والخاص مع بعضهما البعض من خلال منح الحرية الاقتصادية للقطاع الخاص في اتخاذ القرار، وفي نفس الوقت تدخل الحكومة في بعض النشاطات كمحاربة الاحتكار وتحصيل الضرائب وتوفير السلع والخدمات.
- يتم علاج المشكلة الاقتصادية في النظام المختلط من خلال الجمع بين جهاز التخطيط المركزي وجهاز السوق، وذلك بتدخل الدولة في احداث التوازن بين العرض والطلب.

¹ / شطيبي حنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 58، 59.

5. النظام الاسلامي:

من بين الأنظمة الاقتصادية التي ساهمت في حل مختلف المشاكل الاقتصادية، نجد النظام الإسلامي والذي وضع مجموعة من المبادئ والأسس، التي من خلالها استطاعت الدولة أن تحقق توازنا اقتصاديا وتطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية للفرد باتباع مختلف قواعد الشريعة الإسلامية.

1.5 تعريف النظام الإسلامي:

يعرف النظام الاسلامي على أنه " النظام الذي يقوم على الالتزام بالإسلام منهجا وتطبيقا، ويستمد مبادئه من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، حيث يتبع مجموعة من الكتابات الفقهية"¹

كما يعرف " على أنه العلم الذي يدرس سلوك المسلم الاقتصادي الصحيح الذي يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية".²

فالاقتصاد الإسلامي هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية، التي تستخرج من القرآن والسنة النبوية".³

2.5 المبادئ المتبعة من قبل النظام الاسلامي: يمكن اتباع مجموعة من الوسائل التي يمكن اتباعها لحل المشكلة الاقتصادية وهي:⁴

- تحقيق تشغيل أمثل للموارد الاقتصادية: من خلال وضع التشريعات والقوانين التي تساهم في توفير الخدمات اللازمة لتسهيل عمل الإنتاج؛
- التوسع في الإنتاج النافع: حيث أن الإسلام حرم على انتاج كل ما هو ضار سواء للفرد أو المجتمع؛
- تنفيذ سياسة أجور وتشريعات عمالية عادلة: اذ يجب على الدولة وضع التشريعات التي تلزم المؤسسات على تطبيق ساعات العمل المسموح بها، والتعويضات اللازمة والأجر المناسب وتوفير الظروف المناسبة للعمل.
- توفير تكافؤ الفرص: ويقصد بها أن الدولة يجب عليها توفير العمل المناسب للأفراد ولو من خلال اللجوء الى بيت المال.

¹ / محي الدين يعقوب أبو الهول، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² / سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2011، ص33.

³ / إبراهيم فاضل الديو، الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 17.

⁴ / إبراهيم فاضل الديو، مرجع سبق ذكره، ص 29-33.

- رفع مستوى معيشة المواطن: أي تحقيق المستوى المعيشي الجيد للفرد والتكافل الاجتماعي له، وتوفير مختلف احتياجاته.
 - الحد من التبعية للعالم الخارجي وزيادة التكامل بين بلدان العالم الإسلامي: من خلال انشاء سوق إسلامي مشترك بين الدول الإسلامية يكون هدفه التكامل الاقتصادي.
 - محاربة الاحتكار والتدخل في السوق لتحديد الأسعار: حيث تتدخل الدولة لمواجهة مختلف الاحتكارات التي تكون في الإنتاج وذلك لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.
- تلعب الأنظمة الاقتصادية على أنها الوسيلة التي تساهم في اتخاذ مختلف القرارات بالاقتصاد والتي تعالج بها المشكلة الاقتصادية، وهذا حسب النظام السائد في تلك الدولة، إذ نجد النظام الرأسمالي والذي يقوم على حرية المنافسة بين الأفراد، أما النظام الاشتراكي فإن أهم ميزاته هو تدخل الدولة من خلال التخطيط المركزي، ليجمع النظام المختلط بين خصائص النظامين السابقين، أما النظام الإسلامي فهو نظام قائم على العدالة الاجتماعية وتطبيق مبادئ وقواعد تكون وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

أسئلة المحور:

أذكر أهمية النظام الاقتصادي في تنظيم الأنشطة الاقتصادية؟

أشرح مساهمة الأنظمة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي؟

ما هي مزايا وعيوب الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي؟

كيف يساهم التخطيط المركزي في حل المشكلة الاقتصادية؟

ما هي أهم المزايا التي يجمعها النظام المختلط من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي؟

فيما يختلف النظام الإسلامي عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى؟

ما هو أنسب الأنظمة الاقتصادية لحل المشكلة الاقتصادية؟

المحور الخامس: الأعوان الاقتصاديون ودورهم في الاقتصاد

تمهيد:

يقوم كل نظام اقتصادي على مجموعة من الركائز الأساسية، لكي يصل الى الأهداف التي يصبوا اليها، فهو يقوم على مجموعة من الأعوان الاقتصاديون الذين يعدون كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإنتاج السلع وتوزيعها أو استهلاكها، كل هذه الأطراف تساهم في الدورة الاقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي.

حيث دراسة هذه الأعوان الاقتصاديون ومعرفة أدوارهم في الاقتصاد، سيساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية واحداث الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة وتلبية مختلف احتياجات الأفراد والمجتمع.

حيث سيتم تناول في هذا المحور الى العناصر التالية:

- مفهوم الأعوان الاقتصاديون

- الدورة الاقتصادية

1. مفهوم الأعوان الاقتصاديون

يساهم النشاط الاقتصادي في تلبية حاجات الأفراد والمجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أن من يقوم بها مجموعة من الأعوان الاقتصاديين الذي يقومون بالعملية الاقتصادية كالإنتاج، الاستثمار والادخار، ومن بينهم مختلف المؤسسات الاقتصادية والحكومية والمالية بالإضافة إلى الأسر والعالم الخارجي.

1.1 تعريف الأعوان الاقتصاديون:

يمكن تعريف الأعوان الاقتصاديون على أنهم "كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا، يترتب عليه تدفقات نقدية".¹

2.1 تعريف التدفقات النقدية:

هي عبارة عن حركة السلع والخدمات والأموال بين الأعوان الاقتصاديين حيث نجد نوعين من التدفقات:

- **تدفقات حقيقية أو عينية:** هنا تتمثل في حركة السلع والخدمات بين الأعوان الاقتصاديين؛
- **تدفقات نقدية:** يقصد بها مختلف حركة النقود بين الاعوان الاقتصاديين حيث تكون في الاتجاه المعاكس للتدفق الحقيقي.²

3.1 أنواع الأعوان الاقتصاديين: هناك مجموعة من الأعوان الاقتصاديين يمكن شرحهم فيما يلي:

1.3.1 قطاع الأسر (قطاع العائلات):

يقصد بهم هنا مختلف الأفراد الذين يعيشون معا في منزل واحد أي يكونون مختلف الأفراد المستهلكين للسلع والخدمات سواء أن كانوا بشكل فردي أو جماعي، يعدون على أنهم اليد العاملة لسوق العمل، حيث يتحصلون على دخل من العمل يقومون باستهلاكه أما الباقي فقد يدخر للمستقبل.

2.3.1 المؤسسات الاقتصادية:

يمكن تعريف المؤسسة على أنها "منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية والإعلامية، بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني".

¹ / رحمانى منير، مطبوعة في مقياس مدخل الاقتصاد، جامعة سطيف 1، 2022، ص 32.

² / كويد سفيان، محاضرات لعلم الاقتصاد، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب - عين تموشنت - السنة الجامعية 2017/2018، ص 44.

فهي المؤسسة التي تعمل على تنسيق مختلف عوامل الإنتاج للحصول على سلع وخدمات وبالتالي تلبية مختلف الحاجات والرغبات، وتحقيق الربح لأجل الاستمرارية والنمو في النشاط وبالتالي التوسع، إذ تساهم في زيادة الإنتاج وبالتالي تشجيع الاستثمار، وهذا ما سيؤدي في الأخير الى زيادة الدخل القومي للدولة من خلال دفع ضرائب ورسوم للدولة.¹

3.3.1 المؤسسات المالية:

هي " المؤسسات التي تقوم بمختلف النشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي".²

فهي تعد مؤسسات وسيطية تقدم خدمات مالية، حيث يتمثل نشاطها في جمع الودائع بين الأفراد والمؤسسات وبين أصحاب الفائض لإعادة استثمارها أو إعادة اقراضها، حيث تساهم هذه المؤسسات في تشجيع الادخار والاستثمار من خلال جمع مختلف المدخرات بين الأفراد، بالإضافة الى منح قروض للمؤسسات والأفراد، هذا مقابل فائدة بالإضافة الى دفع الضرائب والرسوم.

4.3.1 الادارات الحكومية:

هي "المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها ولا يحق لهم بيعها أو اغلاقها إلا اذا وافقت الدولة على ذلك ". وتهدف هذه المؤسسات الى تحقيق مصلحة المجتمع ولا تهدف الى الربح بل تقديم المنفعة العامة وخدمات عامة كالتعليم، الصحة.

أما إيراداتها فهي مختلف الضرائب والرسوم التي تقوم بتحصيلها وتقوم بإعادة توزيعها حسب النظام الاقتصادي السائد.³

5.3.1 العالم الخارجي:

يتمثل في مختلف الأعوان الاقتصاديين خارج الوطن أي العون الذي يربط حركة التبادل التجاري بين الدولة ومختلف الدول الأخرى كالتحويلات المالية، تنقل رؤوس الأموال ومختلف الاستثمارات، حيث تتمثل مساهمتهم في

¹ / غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية ، الجزائر، 2008، ص 8، 9

² / عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، الجزائر، ص 31.

³ / عمر صخري ، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الاقتصاد من خلال عملية التبادل أي الاستيراد التصدير، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي وتوفير مختلف الموارد التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. الدورة الاقتصادية:

تعتبر الدورة الاقتصادية على أنها الطريقة التي من خلالها يمكن أن تنتقل فيها حركة الأموال ومختلف الموارد من عون الى عون اقتصادي وهذا ما يبين العلاقة التي تربط هذه الأعوان ببعضها البعض ومساهماتهم في تطوير الاقتصاد. تعد الدورة الاقتصادية على أنها مختلف التدفقات الحقيقية والتي هي عبارة عن تدفقات السلع والخدمات أو تدفقات مالية والتي تكون بين مختلف الأعوان الاقتصاديون.

1.2 مخطط الدورة الاقتصادية:

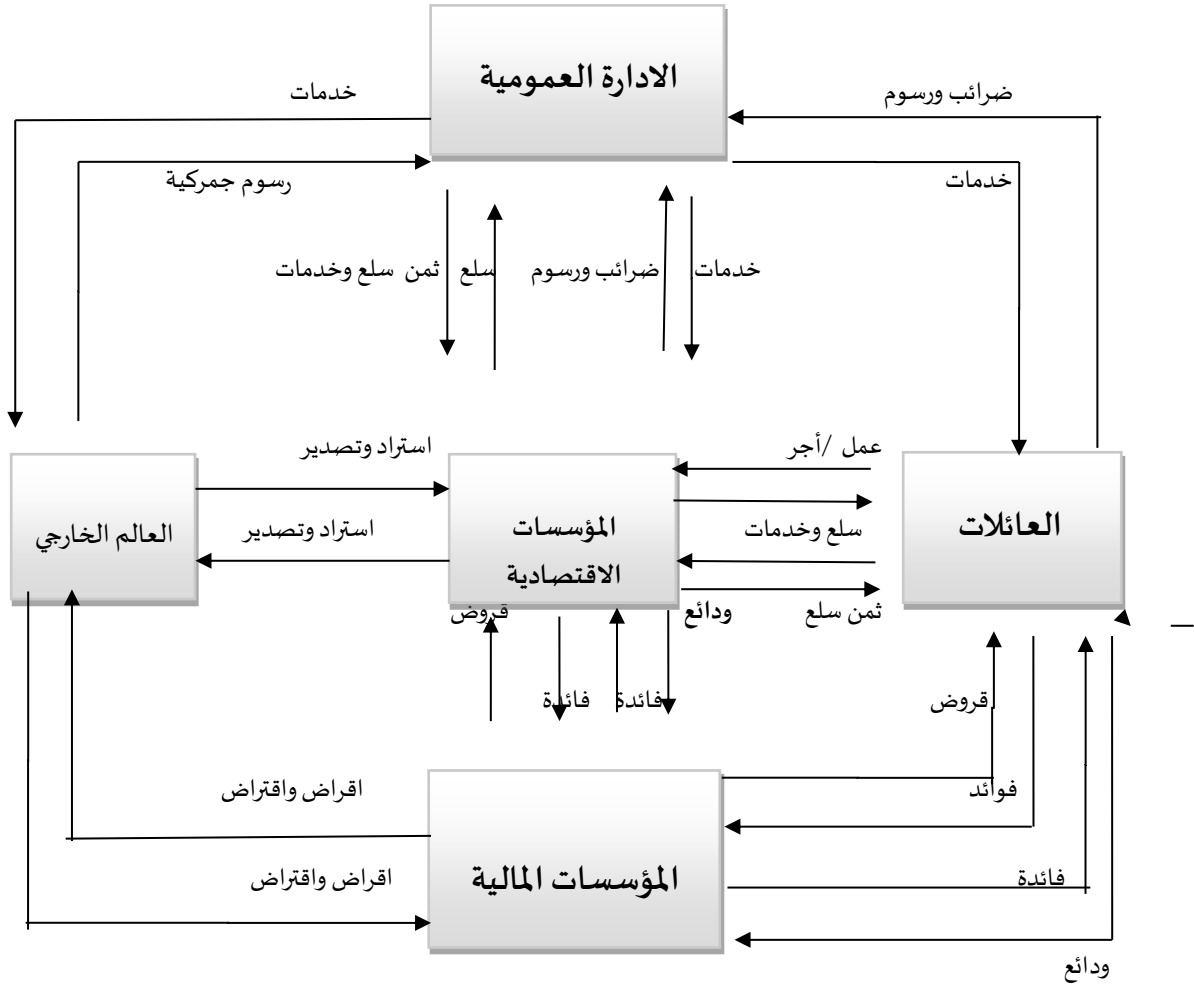
يساهم قطاع الأسر في الاقتصاد الوطني من خلال استغلال جزء من دخله في الاستهلاك أي اقتناء سلع وخدمات أما الباقي في الادخار، وهذا الأخير سوف يؤدي الى استثماره في المؤسسات المالية، كما أنه يدفع الضرائب والرسوم لمختلف المؤسسات الحكومية. أما المؤسسة الاقتصادية فإن مساهمتها تتمثل في انتاج مختلف السلع والخدمات، وكلما حققت ربح سوف تعيد استثماره والتوسع في النشاط، مقابل دفع ضرائب ورسوم للإدارات الحكومية.

تعد المؤسسات المالية المسؤولة على جمع مختلف المدخرات المالية من الأعوان الاقتصاديين وذلك مقابل فائدة بالإضافة الى تقديم قروض لمختلف الافراد والمؤسسات بفوائد، وهي من تقوم بدفع الضرائب للإدارات الحكومية. أما مساهمة الهيئات الحكومية فهي تقديم مختلف الخدمات لمختلف الأفراد مقابل الحصول على ايراد والذي يكون في شكل فرض ضرائب ورسوم.

نلاحظ أن العالم الخارجي هو الذي يساهم في جلب مختلف التدفقات النقدية من الى العالم الخارجي سواء كان استيراد أو تصدير.

والشكل الموالي يبين الدورة الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديون:

شكل 03: الدورة الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديون



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأعوان الاقتصاديون لهم دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول، فكل عون له دور ومساهمة في الاقتصاد خاصة أنه يقوم بتحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق التوازن الاقتصادي فالدورة الاقتصادية ليست مجرد حركة تبادل بين مختلف الاعوان بل هي تنظم الاقتصاد وتسهل عمله ومن خلالها تتم عميلة وضع مختلف السياسات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أسئلة المحور:

اذكر الخصائص الأساسية التي تميز كل فئة من الأعوان الاقتصاديين؟

ما هي المعايير المعتمدة لتصنيف الأعوان الاقتصاديين في النظام الاقتصادي؟

اشرح الفرق بين الأعوان الاقتصاديين من القطاع العام والقطاع الخاص ؟

أشرح العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين والأسواق (سلع، خدمات، العمل، المال) ؟

ما الدور الذي تلعبه الأسر في الدورة الاقتصادية؟

كيف يساهم العالم الخارجي في النشاط الاقتصادي كعوان اقتصادي؟

ناقش دور الأعوان الاقتصاديين في تحقيق النمو الاقتصادي؟

كيف تتدخل الدولة في عمل الدورة الاقتصادية؟

المحور السادس: السوق وآليات تحديد الأسعار

تمهيد:

يرجع ظهور السوق منذ القدم فكان المكان الذي تتم فيه عملية التبادل بين السلع والخدمات، حيث مع تطور الأنظمة الاقتصادية، فلم يعد المكان التي تتم فيه عمليات البيع والشراء بل أصبح نظام متكامل تتحدد فيه الأسعار وذلك بناء على ما يعرف بتفاعل العرض والطلب، ولديه أهمية كبيرة في الاقتصاد كونه يساهم في تسهيل التبادل التجاري للأطراف المتدخلة فيه وبالتالي تحقيق التواصل بين المنتج والمستهلك.

حيث سيتم تناول في هذا المحور الى العناصر التالية:

- مفاهيم عامة حول السوق

- آليات تحديد الأسعار

1. السوق

يعد السوق على أنه النقطة التي يلتقي فيها العرض والطلب، فهو وسيلة من وسائل التبادل فلم يعد يقتصر على ذلك الحيز الجغرافي بل يركز على تفاعل قوى البائعين والمشتريين، إذ يساهم في تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع المنافسة والابتكار والابداع.

1.1 مفهوم السوق:

يمكن تعريف السوق على أنه " اطار يشتمل على مجموعة من البائعين والمشتريين على اتصال وثيق ويمكن اجراء التبادل بينهم بسهولة ويسر".¹

فهو أيضا " مجموعة العلاقات المتبادلة بين البائعين والمشتريين الذين تتلاقى رغباتهم في تبادل سلعة أو خدمة معينة ومحددة، أي في عرضها وطلبها".²

إذ يمكن إعطاء مفهوم للسوق على أنه المكان الحقيقي أو الافتراضي الذي تتم فيه عمليات العرض والطلب، فهو غير محصور في الحيز المكاني الذي يلتقي فيه البائع والمشتري، بل السوق هو علاقات متبادلة بين المتعاملين والذين تتلاقى رغباتهم في تبادل السلع والخدمات.

ومن المفاهيم السابقة يمكن القول أن السوق يتكون من :

- سلع وخدمات اقتصادية موضوع التبادل؛

- الأطراف المتعاملين في السوق العرض والطلب؛

- سعر محدد؛

- كمية محددة من السلع والخدمات.

2.1 أنواع السوق: يمكن تمييز ثلاثة أنواع للسوق:³

- **السوق المحلي:** وهو تواجد جميع البائعين والمشتريين في محل معين مثل قرية، مدينة ، بلد؛

¹ / الشمري، الشروف، مرجع سبق ذكره، ص 191.

² / زينب عوض الله، سوزي عدلي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

³ / حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2016، ص ص 346، 347.

- **السوق الإقليمي:** ما يميز هذا السوق أنه يكون البائعين والمشتريين منتشرين إما في إقليم معين أو في عدة دول تكون متجاورة لها عادات وتقاليدها واحدة.

- **السوق العالمي:** حيث يكون جميع البائعين والمشتريين منتشرون في مختلف أنحاء العالم.

3.1 الوظائف الأساسية للسوق: تتمثل الوظائف الأساسية للسوق في:¹

- **تحديد قيم السلع والخدمات:** تعد الأسعار على أنها مقياس القيمة فهي موجهة للإنتاج، ويعد طلب المستهلكين هو دالة السعر؛
- **تنظيم الإنتاج:** يسعى المنتج لتحقيق أكبر إنتاج من خلال تحديده لتكاليف معينة أو تحديد كمية معينة على أساس تكاليف معينة؛
- **توزيع الناتج:** من خلال إيصاله للمستهلك النهائي؛
- **التقنين:** هو أساس عملية التسعير وهو من يقيد الاستهلاك وفق الإنتاج الموجود؛
- **توصيل المعلومات:** من أهم وظائف السوق هو توصيل المعلومات لأنه يبين للمنتج ماهي مختلف رغبات المستهلك؛
- **تنسيق أفعال المشاركين في السوق:** فالسوق هو الذي يقوم بعملية التنسيق التي تحدث بين المشتريين والبائعين.

4.1 أشكال السوق: للسوق أشكال عديدة تتمثل فيما يلي:

1.4.1 سوق المنافسة الكاملة:

ويعرف بالسوق المثالي، حيث أنه لا يوجد علمياً سوق مثله لأنه ما يميزه هو عنصر المنافسة حيث تغيب فيه عنصر الاحتكار إذ من شروطه:

- **وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين للسلعة:**

حيث يشترط أن يكون هناك عدد كبير من البائعين والمشتريين حتى لا تؤثر على السوق في قراراته لكي يسود سعر واحد في السوق به يباع ويشترى؛

¹ / الفتلاوي الوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 150 - 151.

- **تجانس السلع المنتجة والمباعة في السوق:**

أي إنتاج السلع بنفس التجانس والتماثل، ويقصد بالتجانس هنا أن لا يختلف إنتاج أي سلعة مع سلعة أخرى من نفس السلعة أي سقوط جميع صور المنافسة مثل الاشهارات وغيرها...

- **حرية الدخول والخروج من السوق:**

أي عدم وجود عوائق وقيود تعيق دخول السوق سواء كانت قانونية اقتصادية أو ادارية لأي مشروع يرغب في إنتاج السلع، أي الحرية التامة لعناصر الإنتاج في التنقل.

- **المعرفة التامة بأحوال السوق:**

وأن يكون مجموع المشتريين والبائعين على علم بالثمن السائد في السوق بالنسبة للسلعة وظروف عرضها.¹

2.4.1 سوق الاحتكار التام (الكامل):

يقصد بالاحتكار هنا هو غياب المنافسة وسيادة الاحتكار سواء من جانب البائع أو المشتري، فاحتكار البيع كوجود بائع واحد فقط وعدد كبير من المشتريين، احتكار الشراء وجود مشري واحد أمام عدد كبير من البائعين؛ حيث لا توجد سلعة أخرى تمكن الاشباع والمحتكر هو المنتج الوحيد للسلعة.

3.4.1 سوق المنافسة الاحتكارية:

يقصد به السوق الذي يجمع بين بعض شروط المنافسة الكاملة من جهة وبعض شروط سوق الاحتكار الكامل من جهة أخرى، حيث من شرطه:

- **الشرط الأول: تعدد البائعين (المنتجين) للسلعة:** ما يلاحظ هو تطابق هذا الشرط مع الشرط السابق الذي

تم شرحه في سوق المنافسة الكاملة، إذ نجد للسلعة أكثر من منتج، أي هناك عدد كبير من البائعين، إذ لا يوجد تأثير كبير للبائع على سعر السلعة لأن الكمية المعروضة كثيرة وهو يتطابق مع سوق المنافسة الكاملة؛

- **الشرط الثاني: عدم التجانس:** أي عدم تجانس بين وحدات السلعة التي يقوم بعرضها سواء من البائعين أو

المنتجين، إذ نجد يستطيع المستهلك التمييز بين وحدات السلع بين البائعين أو درجة الاشباع من خلال ما سبق فإن

¹ / الشمري، الشروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 193 - 194.

سوق المنافسة الاحتكارية هو السوق الذي يجمع بين شرط المنافسة الكاملة، وهذا الشرط يتمثل في تعدد البائعين وسوق الاحتكار في شرط عدم التجانس للسلعة.¹

4.4.1 سوق احتكار القلة:

يقصد بسوق احتكار القلة أو ما يطلق عليه منافسة القلة، إذ يتميز بوجود هناك عدد قليل من البائعين للسلعة أي المنتجين أو عدد قليل من المشترين، بحيث يكون لهم تأثير في الأسعار وعلى تحديد الكمية المعروضة والمطلوبة للسلعة.²

2. آليات تحديد الأسعار: ويقصد بها قوانين السوق العرض، الطلب، التوازن:³

• قانون الطلب:

إن دالة الطلب تابعة لمجموعة من العوامل سعر المنتج، دخل المستهلك وذوقه، أسعار السلع الأخرى، وبافتراض أن كل هذه العوامل ثابتة باستثناء السعر، فإن قانون الطلب هو القانون الذي يشير إلى العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعر هذه السلعة، فارتفاع سعر السلعة يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة.

• قانون العرض:

عند افتراض دالة عرض تتضمن ثبات كل العوامل المحددة لها ماعدا السعر (أسعار عوامل الإنتاج، أسعار السلع الأخرى...) نلاحظ أنه كلما انخفض سعر السلعة كلما انخفضت الكمية التي يعرضها المنتج من هذه السلعة، أي أن هناك علاقة طردية بين السعر والكمية، يعبر عنها بالميل الموجب لمنحنى العرض.

• التوازن:

إن النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب مع منحنى العرض، هي النقطة التي يتحدد فيها التوازن بمعنى تتساوى فيها الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، وإن تفاعل قوى العرض والطلب وتلاقيهما في هذه النقطة تسمح بتحديد السعر التوازني الذي تتساوى عنده الكمية التي يكون لدى المستهلك الرغبة في شرائها مع الكمية التي يكون المنتج مستعدا لعرضها في السوق.

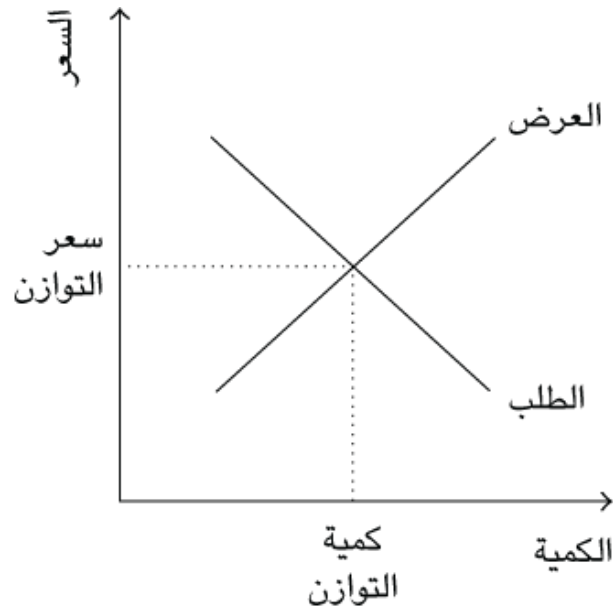
والشكل الموالي يبين ذلك:

¹ / زينب عوض، مرجع سبق ذكره، ص 207.

² / الفتلاوي، الوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

³ / كويد سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 62، 63.

شكل 04 : سعر التوازن في السوق



المصدر: كويد سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 62.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن منحنى الطلب في تراجع وذلك لأن الزيادة السعر تقلل الكمية المطلوبة، وأن منحنى العرض في ارتفاع لأن زيادة السعر سيؤدي مختلف المنتجين على زيادة الكمية المعروضة. أما نقطة التوازن فهي نقطة تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب وتمثل السعر التوازن.

يمكن القول في الأخير أن السوق هو أحد أهم ركائز الاقتصاد خاصة الأنشطة الاقتصادية لأنه من خلاله يتم التقاء قوى العرض والطلب الذي من خلاله يتم تحديد الأسعار، فهو وسيلة للتفاعل بين مختلف الأطراف المتدخلة فيه وأساس الأنشطة الاقتصادية خاصة نشاط التبادل.

أسئلة المحور:

ما هو المقصود بتوازن السوق؟

ما الدور الذي تلعبه السوق في تخصيص الموارد؟

ما هي العوامل التي تؤثر على الطلب في السوق؟

كيف يتم تحديد سعر السلعة في السوق؟

كيف يتم تحديد نقطة التوازن في السوق؟

ماذا يحدث إذا كان السعر أقل من سعر التوازن؟

كيف تؤثر التغيرات في العرض والطلب على توازن السوق؟

المحور السابع: النقود

تمهيد:

منذ القدم والفرد يبحث عن وسيلة لتسهيل مختلف عمليات التبادل التجاري، نظرا لما واجهته من صعوبات في نظام المقايضة الذي كان يعتمد على عملية التبادل المباشر دون وجود وسيط، وكل الصعوبات التي واجهته ساهمت في ابتكار وسيلة تكون أكثر تطورا، كفاءة وسهولة، ومن هنا بدأت فكرة ظهور النقود والتي تعد في وقتنا الحالي أداة تسهل عملية التبادل وتساهم في تسوية مختلف المعاملات التجارية.

حيث سيتم تناول في هذا المحور الى العناصر التالية:

- ماهية النقود
- الأنظمة النقدية

1. ماهية النقود

تعد النقود ركيزة الاقتصاد وأساس الحياة الاقتصادية فهي وسيلة تتم من خلالها تسهيل عميلة التبادل الذي بدوره سيساهم في تلبية الحاجات وتطوير النشاط الاقتصادي، بالإضافة الى مساهمتها في تحديد السياسات المالية والنقدية للدولة، وقد مرت هذه النقود بتطور كبير في أشكالها مما ساهم هذا التطور في زيادة أهميتها ودورها في الاقتصاد.

1.1 لمحة تاريخية عن نشأة النقود

تعد النقود عنصرا محوريا وهاما في حركة الاقتصاد، وقد شهدت تطورا ملحوظا عبر مختلف العصور، ففي البداية اعتمد الإنسان على الاقتصاد المغلق أو الاكتفاء الذاتي، إذ كان يكتفي بإنتاج ما يحتاجه لتلبية متطلباته الأساسية، ثم تطورت الأمور إلى نظام المقايضة، حيث أصبح الأفراد يتبادلون السلع والخدمات مباشرة، ومع مرور الوقت نشأ نظام المبادلات النقدية الذي سهل عمليات التبادل وجعلها أكثر مرونة ودقة.

1.1.1 مفهوم المقايضة:

إذ تعرف المقايضة على "أنها التبادل المباشر بين شخصين وذلك لتحقيق منفعة لكل منهما، وكان قائم على أساس تبادل سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة". وساد في الأنظمة البدائية قبل تطور التجارة والصناعة وتوسع نطاقهما.¹

ومع التطور في مختلف المجالات بدأت تظهر صعوبات لهذا النظام ومن صعوبات المقايضة نجد:²

- صعوبة تحقيق التوافق المزدوج بين الأطراف المتبادلة؛

- عدم قابلية بعض السلع للتجزئة.

- صعوبة تخزين القيمة؛

- عدم توفر وسيلة للدفع المؤجل؛

- صعوبة تقدير القيم.

ومع صعوبات عمليات التبادل ظهرت الحاجة إلى وسيلة أكثر فعالية من المقايضة، فتم اللجوء إلى استخدام سلع محددة كوسيط للتبادل وتعرف بالسلع النقدية، هذا التطور ساهم في تجاوز صعوبة توافق رغبات الأطراف المختلفة

¹ / سامية معزوز، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري، 2021-2022، ص 3.

² / المرجع السابق، ص 3.

في المقايضة، وقدم حد لمشكلة عدم قابلية بعض السلع للتجزئة، حيث تحولت عملية التبادل من مجرد مقايضة بين السلع إلى نظام نقدي يعتمد على النقود كوسيط رئيسي يسهل عمليات البيع والشراء ويعزز مرونة الاقتصاد.

1. 2 تعريف النقود

تعرف النقود على "أنها كل ما يتمتع بقبول عام من كل أفراد المجتمع، وتعتبر وسيط في مبادلة السلع والخدمات".¹

هي "أي وسيلة يمكن من خلالها تبادل السلع والخدمات وسداد الدين وتقبل قبولاً عاماً".²

وعليه يمكن تعريف النقود على أنها أي شيء مقبول قبولاً عاماً ويكون الفرد مستعد لقبوله في تبادل مختلف السلع والخدمات.

1. 3 خصائص النقود: ما يميز النقود مجموعة من الصفات يمكن إيجازها فيما يلي:³

- ما يميز النقود أنها تتمتع بالقبول العام من جميع أفراد المجتمع؛
- أن النقود تصنع من مواد غير مكلفة وبالتالي لا تؤثر على الموارد في عملية تصنيعها؛
- عدم تعرضها للتلف بالرغم من تداولها كثيراً وخفة وزنها وصغر حجمها؛
- قابلة للبقاء بصورة نسبية؛
- تتمتع النقود بثبات قيمتها نسبياً أي عدم تغيير قيمتها الشرائية؛
- تماثل وحداتها من حيث النوع والقيمة؛
- قابليتها للانقسام أي للتجزئة دون ضياع قيمتها.

1. 4 وظائف النقود: يمكن تقسيم وظائف النقود إلى مجموعتين من الوظائف:⁴

1. 4. 1 الوظائف الأساسية

- **وسيط للتبادل:** يعد من أقدم الوظائف وأهمها إذ لا بد أن تكون مقبولة قبولاً عاماً مع جميع المتعاملين بها، حيث لا بد أن تمثل قوة شرائية عامة.

¹ / محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 63.

² / الفتلاوي، الوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

³ / الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 332.

⁴ / ثامر علوان المصلح، مرجع سبق ذكره، ص ص 216-219.

ولكي تكون وسيطا للتبادل لابد أن تتوفر فيها خصائص، وبالإضافة الى القبول العام هي سهولة الانقسام وطول البقاء وسهولة الحمل والتشخيص وأن تصنع من مادة متجانسة وتكون لها قيمة كبيرة وحجم صغير.

● **النقود كمقياس للقيمة:** أي تستخدم كمقياس عام لقيمة السلع والخدمات وتقدير الثروة، فهي وحدة للحساب أي لحساب القيم والموجودات والمطلوبات والتكاليف والايرادات، إذ أصبح الآن يعبر عن قيمة وحدة واحدة في كل سلعة أو خدمة بوحدات نقدية أي ثمن.

1. 4. 2 الوظائف الثانوية

● النقود أداة مخزن للقيمة:

نلاحظ أن أهمية هذه النقود بازدياد الرغبة بالاحتفاظ بالنقود أي المضاربة، أي تحتفظ بقيمتها الشرائية ولفترات زمنية لاحقة، فقد تنفق جزء ويدخر جزء آخر ليقوم بالشراء في المستقبل.

● النقود كأداة للدفع المؤجل:

مرتبطة هذه الوظيفة بوظيفة وسيلة التبادل، الا ان المبادلات ليس كلها تدفع فورا بل أن بعضها يتم في مقابل الوعد بالدفع في المستقبل، أي هي أداة لتسديد كافة عملية الاقتراض ودفع الضرائب، دفع الأجور، وله أثر كبير في زيادة حجم المبادلات الجارية في النشاط الاقتصادي.

بالإضافة الى الوظائف السابقة فتعد النقود كوسيلة لتبرئة الذمة، إذ أن الاخلال بأحد الالتزامات التعاقدية أو التصرف بضرر مع الآخرين في سمعتهم فإنه لا تتبرأ ذمتهم الا بدفع تعويض قدر من النقود.

1. 5 أنواع النقود: يوجد هناك نوعين من النقود تعدان أساسيا وهما: ¹

1. 5. 1 النقود السلعية:

يعود ظهورها بسبب عملية المقايضة التي كانت في تلك الفترة، وهي أول ظهور للنقود عرفتها البشرية نظرا لصعوبة وعيوب المقايضة أدى بالضرورة للبحث عن الوسائل التي تتغلب على صعوبات المبادلة حيث تتمثل في سلع معينة مثل القمح، السكر، الماشية حيث كانت تقوم بدور النقد والسلعة في آن واحد الا أنها كانت قابلة للتلف ولا بد لها من ظروف خاصة للتخزين للحفاظ عليها؛

¹ / محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص ص 68- 85.

1. 5. 2 النقود المعدنية:

ظهرت في العصور القديمة وهي ناتجة عن ضغط وازدياد المبادلات، حيث يعتبر الذهب والفضة من أهم هذه المعادن وهو ما يميزها سهولة التجزئة دون أن تفقد جزءا من قيمتها، وصالحة للبقاء لمدة طويلة كما أنها سهلة ولا تتلف؛

1. 5. 3 النقود الورقية:

يرجع ظهورها الى النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث خوف من السرقة كان التجار يقومون بإيداع ما لديهم من معادن نفيسة الى الصياغ للاحتفاظ بها وأن يتحصلوا على ايصالات وشهادات تعهد، مما يسهل حمل الايصالات والتقليل من مخاطر السرقة، حيث ما يميزها أنها سهلة الحمل والنقل؛

1. 5. 4 النقود الكتابية (نقود الودائع):

نظرا لتطور المعاملات وظهور عدة أنظمة اقتصادية خاصة النظام الرأسمالي، ظهرت في القرن 19 هذه النقود مع ازدياد أهمية الودائع كأداة لتسوية الديون، وأصبحت الودائع المصرفية تحتفظ في البنك وأصبح الشيك أهم أدوات الائتمان في العصر الحديث، حيث تتشكل من ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية حيث يتم تداولها عن طريق السحب من الحسابات البنكية بدلا من حمل النقود.

1. 5. 5 النقود الالكترونية (النقود الرقمية):

نتيجة التطور التكنولوجي، العولمة والتحول الرقمي ظهر ما يعرف بالنقود الرقمية وذلك خلال القرن 20 وبداية 21 فزادت أهمية هذه النقود الرقمية، فهي عبارة عن قيمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية مخزنة في كارت ذكي أو صلب أو ذاكرة كمبيوتر.

1. 6 العرض والطلب على النقود: سيتم من خلال هذا العنصر معرفة العرض والطلب على النقود ومتى يحدث

التوازن بينهما:¹

1. 6. 1 العرض على النقود

يشمل عرض النقود مختلف العملات المتداولة، النقود الورقية، النقود المعدنية، أما الودائع تحت الطلب فهي عبارة عن حسابات جارية بمختلف البنوك التجارية، حيث يمكن من خلالها تحويلها الى نقود سائلة عن الطلب، إذ نجدها مختلف النقود المتداولة بين الأفراد أي تكون خارج البنوك التجارية والودائع التي تكون تحت الطلب.

¹ / الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، 333، 334.

1. 6 . 2 الطلب على النقود: يقوم الطلب على النقود لعدة أسباب يمكن ايجازها فيما يلي:

- **دافع المعاملات:** ويقصد بها هنا أن الفرد يطلب على النقود لأجل استعمالها في مختلف عملياته اليومية من شراء سلع وخدمات.
- **دافع الاحتياط:** وذلك لأجل استعمالها في مختلف العمليات الطارئة والتي تستلزم نقود لمواجهة تلك المشكلات؛
- **دافع المضاربة:** لأجل تحقيق الربح الذي يكون نتيجة أي فرص وتطورات في السوق.

1. 6 . 3 سعر الفائدة التوازني: ويقصد به التوازن بين عرض النقود والطلب عليها:¹

لكي يحدث التوازن بين العرض والطلب على النقود فإنه يتطلب أن يكون عرض النقود يساوي الطلب على النقود إذ (M) يمثل عرض النقود و (L) الطلب على النقود ، فان التوازن يتحقق عندما يكون:

$$M=L$$

وبافتراض ثبات عرض النقود وثبات مستوى الدخل فان سعر الفائدة التوازني يحدث عندما يتساوى الطلب على النقود وبين العرض الفعلي للنقود.

1. 7 تحليل العوامل المحددة لعرض النقود:

من خلال هذا العنصر سيتم شرح أكثر للعوامل التي تحدد عرض النقود وسيولتها حيث سيتم ايجازها في هذا الجدول:

¹ / الفتلاوي ، الوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 246.

جدول 05: تحليل العوامل المحددة لعرض النقد في بلد معين

المطلوبات	الموجودات
النقود	اجمالي الموجودات
العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي	صافي الموجودات الأجنبية (صافي الأصول الخارجية)
الودائع الجارية (تحت الطلب)	صافي الديون الحكومية
أشباه النقود (ودائع ادخارية لأجل)	الائتمان المقدم الى القطاع الخاص والمصارف المتخصصة وهيئات أو مؤسسات أخرى

المصدر: الشمري، الشروف، مرجع سبق ذكره، ص 334.

من خلال الجدول السابق والذي يبين عرض النقود هو نتيجة تفاعل بين السياسات النقدية والنشاط الائتماني وحركة رؤوس الأموال، إذ أن البنوك يقومون على انشاء النقود من خلال شراء مختلف الأصول أو تقديم قروض سواء كانت عامة أو خاصة، أما عرض النقود فهم عبارة عن نقد متداول وودائع تحت الطلب وودائع لأجل، وأن أي تغيير في الموجودات سوف يؤدي الى زيادة في احتياط النقد وبالتالي زيادة في المطلوبات أي عرض النقود.

2. الأنظمة النقدية

1.2 قاعدة الذهب:

يعود ظهورها الى الثلث الأول من القرن التاسع عشر وذلك باتخاذ بريطانيا لها قاعدة نقدية خلال صدور قانون 1816 وأن يكون ساري المفعول ابتداء من 1821، حيث يشترط لهذه القاعدة أن تتداول القطع النقدية الذهبية وأن تكون لها حرية في سكها.

توجد ثلاث أشكال لهذه القاعدة:¹

¹ / فريد بن عبيد، مساهمة صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية الخارجية دراسة حالة الجزائر، الأردن، مصر، " مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016، ص 14.

- **قاعدة المسكوكات الذهبية:** وتعرف أيضا بمفهوم نظام الذهب الكامل والذي كان يتميز بقوة كبيرة بالإضافة الى أنواع أخرى من النقود المعدنية وغير المعدنية، حيث كان البنك المركزي يحول ما له من ذهب عند الطلب، حيث تحدد السيولة في هذه القاعدة بكمية انتاج الذهب.
- **قاعدة السبائك الذهبية:** اختفت في هذه القاعدة المسكوكات الذهبية، وجاءت مكانها السبيكة الذهبية إذ أنه لم تعد الأوراق النقدية قابلة للتحويل للذهب بل أصبحت تتداول الأوراق النقدية والقطع النقدية، أما العملة فقد أصبحت مرتبطة بمقدرا معين من الذهب لدى خزائن البنك المركزي.
- **قاعدة الصرف بالذهب:** تعد على انها شكل من أشكال قاعدة الذهب التي تم إقرارها في مؤتمر جنوه 1922، فهي تنص على ربط عملة بلد ما بالذهب من خلال ربط العملة بعملة بلد آخر يسير وفق هذه القاعدة.

2.2 النظام النقدي الورقي:

ويقصد به قاعدة النقد الورقية أي أن الوحدة النقدية تتميز بأنها نقود الزامية، كونها أنها غير قابلة للتحويل الى ذهب، ومع مرور الوقت انفصلت النقود المعدنية على النقود الإلزامية، حيث يرجع السبب لظهور هذا النظام هو غياب المرونة بين حجم انتاج الذهب والفضة وعدم إمكانية حصول دول أخرى على الذهب بالكميات اللازمة وهذا بسبب الزيادة المستمرة التي يشهدها النشاط الاقتصادي نتيجة تفوق الزيادة في نمو المعادن.

بالإضافة الى لجوء مختلف الدول خلال الحرب العالمية الأولى نحو سياسة الاحتفاظ بالذهب وذلك لأجل تمويل الحرب، كما ساهم وعي الأفراد بقبولهم الى عملة أخرى تقوم بدور النقود ووظائف الاقتصاد حيث تسهل عمليات التبادل، الادخار والاستثمار وغيرها من مختلف الأنشطة الاقتصادية.¹

من ما سبق يمكن اعتبار النقود على انها أداة مركزية هامة لعملية التبادل، فقد مرت هذه النقود بمراحل عديدة إلى أن وصلت في شكلها الحالي فقد تعود بؤادر ظهور هذا النظام من خلال المقايضة التي كانت تركز على تبادل السلع والخدمات بطريقة مباشرة دون وجود وسيط للتبادل. ومع مرور الوقت بدأت بؤادر ظهور ما يعرف بصعوبات المقايضة مما استلزم الأمر الى ظهور النقود كوسيلة للعملية التبادل تسهل الإنتاج ووحدة قياس لمختلف المعاملات المالية.

¹ / سامية معزوز، مرجع سبق ذكره، ص 19.

أسئلة المحور:

لماذا نستخدم النقود بدلاً من المقايضة؟

ما هو الفرق بين النقود السلعية والنقود الإلزامية؟

ما دور العملات الرقمية في النظام النقدي الحديث؟

ما هي العوامل التي تؤثر في أحداث تغيرات على قيمة العملة؟

كيف تساهم النقود في عملية التبادل التجاري؟

ما ماهي آثار التغير في قيمة النقود على القدرة الشرائية؟

أشرح مفهوم تعويم العملة ولماذا توجه الاقتصاد الى هذا المفهوم؟

المحور الثامن: المشكلات الاقتصادية الكبرى

تمهيد:

من أهم المشاكل الاقتصادية الكبرى التي يواجهها العالم اليوم هما ظاهرة التضخم والبطالة بالإضافة الى الركود الاقتصادي، وذلك نظرا للتطورات الاقتصادية والتغيرات التي يتميز بها النظام الاقتصادي، حيث يؤثر التضخم على زعزعة الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي سيعود بالسلب على الاقتصاد خاصة على نشاط الادخار والاستثمار، وانخفاض المستوى المعيشي وضعف القدرة الشرائية ، هذا ما سيزيد من ارتفاع معدلات البطالة نتيجة حدوث ركود اقتصادي مما يخلق تحدي كبير على الدول والاقتصاديات العالمية على إيجاد حلول وعلاجات، وبالتالي يستلزم اتخاذ مختلف السياسات والإجراءات التي تحد وتقلل من هذه الظواهر لتحقيق الاستقرار واحداث تنمية مستدامة وهذا ما سيتم تناوله في هذا المحور.

حيث سيتم تناول في هذا المحور الى العناصر التالية:

- مفهوم الأزمات الاقتصادية

- التضخم

- البطالة

- الركود

1. مفهوم الأزمات الاقتصادية والمالية

تختلف التعريفات المتعلقة بماهية الأزمات الاقتصادية حيث تعرف على أنها " ذلك الاضطراب الناشئ من خلال حدوث اختلال بين الإنتاج والاستهلاك، حيث يؤدي الى تباطؤ للنشاط الاقتصادي بعد مرحلة توسع اقتصادي، وما يميز الأزمة الاقتصادية هو الانخفاض العنيف في الإنتاج ومعدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة".¹

أما الأزمة المالية تعرف بأنها انهيار في قيمة الالتزامات والمسؤوليات المالية، وهو ما قد يؤدي إلى انهيار اقتصادي شامل. إذ تعد الأزمة المالية ظاهرة معقدة تتميز بحدوث اضطراب مفاجئ وواسع النطاق في الأنشطة الاقتصادية، وغالبًا ما يؤدي ذلك إلى انخفاض حاد في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدلات التوظيف، والاستثمار، إذ تتحول إلى تحديات متعددة الأبعاد ذات تأثيرات اجتماعية وسياسية وثقافية بعيدة المدى.

أما في الأدبيات الاقتصادية، فقد أشار Mishkin (1991) إلى أن وجهات النظر حول الأزمات المالية تنقسم إلى فئتين:

الفئة الأولى هي المدرسة النقدية (Monetarists) التي ترى أن الأزمات المالية تنشأ من حالات الذعر المصرفي وتأثيرها على عرض النقود، أما الفئة الثانية فهي تعرف الأزمة المالية على أنها الانخفاضات الحادة في أسعار الأصول، وانهيار الشركات المالية وغير المالية الكبرى، وحالات الانكماش أو انخفاض معدلات التضخم، والاضطرابات في الأسواق المالية.²

2. التضخم

تعد ظاهرة التضخم من بين الظواهر الاقتصادية التي قد يكون لها أثر كبير على الاقتصاد القومي، وهذا نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وقد يعود ذلك لعدد من الأسباب التي ساهمت في ظهوره أو ارتفاعه بشكل متسارع، وهذا الأخير له عدة آثار اجتماعية واقتصادية على المجتمع وبالتالي لابد من إيجاد حلول وأدوات علاجية للحد منه أو تقليله.

¹ / قمان عمر، سعيدي بن شهرة، إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي - الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 أمودجا-مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، مارس 2019، ص 39.

² / Ioanna-Maria Tsiflikidou, Theodore Metaxas, Economic Crises in the 20th century: Brief Review and Comparison, Munich Personal RePEc Archive ,2024, p03.

1.2 تعريف التضخم

يعرف التضخم على أنه " الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، حيث يؤثر هذا الارتفاع على خفض القدرة الشرائية للفرد، اذ تصبح هناك كتلة نقدية كبيرة تطارد سلعا قليلة ".¹

التضخم هي " مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية أقل من السلع والخدمات " أو أنه " زيادة واضحة في كمية العملة المتداولة في المجتمع ".²

يعرف التضخم بأنه "عملية ارتفاع مستمر في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، وبعبارة أخرى هو زيادة عامة وواسعة النطاق في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية ممتدة، والهدف الرئيسي للبنوك المركزية هو الحفاظ على استقرار الأسعار، وضمان سلامة وقوة الشراء للنقود لدى الناس".³

من خلال ما سبق يمكن تعريف التضخم على أنه تلك الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة حدوث عدم توازن بين العرض والطلب، أو قد يكون نتيجة الزيادة في كمية النقود وبالتالي ارتفاع الأسعار، أو بسبب وجود فائض في الطلب لارتفاع الدخل دون أن يرافقه ذلك زيادة في الانتاج.

2. 2 تاريخ التضخم:

تعد ظاهرة التضخم من الظواهر القديمة وليست بالحديثة فهي تمتد منذ القدم، حيث مع مرور الوقت أصبحت من الظواهر التي يهتم بها الفكر الاقتصادي.

اذ اهتم بها مختلف العلماء المسلمين في العصور الوسطى إذ تناول هذه الظاهرة وحث على أخذ الاحتياطات منها وطالب بدفع المدين للدائن قيمة النقد يوم البيع، وهذا ما يدل على آثار هذه الظاهرة والعواقب الناتجة عنها، فقد جاء المقرئزي وتحدث على ظاهرة التضخم وبين أن السبب هو غلاء ورخص النقود، وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية للنقود بالإضافة الى غياب وافتقاد النقود النفيسة، والتالي تتمثل في الذهب والفضة والتي ساهمت في تداول أكثر للنقود النحاسية خاصة في فترة المجاعة وبالتالي انخفاض القيمة الشرائية للنقود.

ليتولى بعد المفكرين الغربيين في العصور الوسطى بدراسة ظاهرة النقود والغلاء، ومع القرن التاسع عشر ظهرت كتابات ودراسات حول هذه الظاهرة ومن بينها دافيد ريكاردو التي ركز في دراساته وأبحاثه على أن كمية النقود أساسا

¹ / صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود ، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص19.

² /الشمرى، الشروف، مرجع سبق ذكره، ص 362.

³/ Martin Höflmayr, Inflation explained: What lies behind and what is ahead, European Parliamentary Research Service, 2022, p02.

يعتمد عليه الفكر الاقتصادي، ومع القرن العشرين استطاع أرفنج فيشر سنة 1911 من وضع نظرية تدعي نظرية الكمية للنقود، وقد تم استخدام فيه معادلة التبادل وفي سنة 1936، ظهرت نظرية كينز وقد حازت نظريته على نجاح كبير حيث كانت أفكاره ونظريته بناء على انتقاد لنظريات كلاسيكية.¹

حيث إن الفكر الكلاسيكي يعطى اهتماما كبيرا بهذه الظاهرة وذكر أن أسباب التضخم هو نظرية كمية النقود، التي سوف تساهم في عودته للارتفاع، بما أن كل من حجم التداول السلعي من ناحية وحجم المعروض النقدي يمكن موازنته، إذ اعتبروا أن كمية النقود تتناسب عكسا مع التغير في قيمتها أي أن المستوى العام للأسعار P دالة في كمية النقود M مع ثبات المتغيرات الأخرى أي:

$$P=f(M)$$

وقد وجه انتقادات للأفكار الكلاسيكية واعتبر الظاهرة غير معقدة، إلى أن جاء كينز وجاء بأفكار جديدة، فسر فيها مختلف الأفكار التي سوف تؤثر على المستوى العام للأسعار مبينا قوى العرض والطلب في حالة بلوغ مستوى التوظيف الكامل أو دون التوظيف الكامل.²

2. 3 خصائص التضخم: ما يميز التضخم هو وجود الشروط التالية:³

- أن يتميز التضخم بزيادة كبيرة في المستوى العام للأسعار؛
- أن تشمل شريحة واسعة من السلع والخدمات وخاصة الضرورية والأساسية؛
- وأن تكون مستمرة ولفترة طويلة.

2. 4 أسباب التضخم: نجد من بين الأسباب:⁴

- التضخم المرتبط بالزيادة في الأسعار: حيث ينتج بسبب الارتفاع المستمر والمتزايد في المستوى العام للأسعار.
- التضخم الذي يعود للزيادة كمية النقد المتداولة: حيث نجد أن زيادة كمية النقد المتداول نتيجة نقص المعروض السلعي سوف يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

¹ / وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2011، الأردن، ص 26.

² / سالم توفيق النجفي، مرجع سبق ذكره، ص 272.

³ / محمد طاقة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 281.

⁴ / الموسوي، محمود، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- **التضخم الناشئ عن زيادة الانفاق القومي:** حيث يحدث عند زيادة النفقات دون أن يقابله زيادة في الإنتاج أو ينتج عن ارتفاع الأسعار ويكون نتيجة لزيادة تكلفة الإنتاج خاصة أجور العمال.
- **التضخم نتيجة التغيرات الهيكلية:** هو التضخم الذي يرتبط بالتحويلات العميقة التي قد تحدث في الاقتصاد مما يسبب اختلال بين العرض والطلب، مثل التحول من اقتصاد ريعي الى اقتصاد صناعي أو من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي، أو توجيه سياسة الاستثمار نحو قطاعات معينة

5.2 أنواع التضخم: من أهم أنواع التضخم نجد:¹

- **التضخم الزاحف:** هو التضخم الذي يتميز بارتفاع تدريجي ومعتدل ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة وعلى فترة زمنية طويلة، مما يجعله أقل تأثيراً وضراً على الاقتصاد والفرد ويمكن التكيف معه بسهولة؛
- **التضخم المتسارع:** يعرف بالتضخم التي تكون فيه المعدلات سريعة ومتزايدة وذلك خلال فترة قصيرة يتصف بالتزايد المستمر والمتضاعف مما يؤدي الى تدهور في القوة الشرائية للعملة؛
- **التضخم المكبوت:** هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع؛
- **التضخم الظاهر:** هو التضخم المفتوح أي ترتفع الأسعار بحرية دون تدخل الدولة؛
- **التضخم المستورد:** هو نتيجة ارتفاع كبير لأسعار السلع المستوردة في السوق، حيث يتحمل المستهلك كلفة الانخفاض في القيمة؛
- **التضخم الجامح:** من أخطر أنواع التضخم كونه يؤثر على الاقتصاد الوطني، اذ ترتفع الأسعار بسرعة مستمرة ويصعب السيطرة عليها، مما يؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج، وخفض الأجور الحقيقية للعمالة.
- **التضخم الدوري:** هو تضخم يحدث نتيجة تغيرات في العرض الكلي والطلب الكلي وهو مرتبط بالدورات الاقتصادية.

¹ / الشمري، الشروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 370-373

2. 6. آثار التضخم: من بين هذه الآثار نجد:¹

- **أثر التضخم على القدرة الشرائية:** حيث يسبب التضخم خاصة عند الارتفاع المستمر للأسعار الى فقدان النقود جزء من قوتها الشرائية وبالتالي يصبح هناك ضعف بثقة الأفراد للعملة الوطنية، حيث يتوجه سلوك الفرد الى انفاق دخولهم في شراء العقارات والعملات الصعبة، وهنا تفقد النقود أحد وظائفها وهي مخزن للقيمة.
- **أثر التضخم على الادخار:** حيث يتسبب التضخم في زيادة الانفاق على الاستهلاك لأنه هناك ارتفاع مستمر في الأسعار، بالتالي تقليل القدرة على الادخار والاستثمار في المستقبل.
- **أثر التضخم على توزيع الثروة:** حيث يتسبب في احداث تفاوت في توزيع الدخل نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية للأجور والرواتب بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي تحديد الاستقرار الاقتصادي للدولة وضعف التنمية الاقتصادية.
- **أثر التضخم على هيكل الانتاج:** حيث كلما قل التضخم كلما شجع المنتجين على الاستمرار في الانتاج بالتالي الرغبة في الحصول على الربح،
- **أثر التضخم على ميزان المدفوعات:** للتضخم أثر كبير على ميزان المدفوعات وهذا ما نجده خاصة في الدول التي تشهد معدل كبير في التضخم، لأن هذا الارتفاع في الأسعار سوف يؤدي الى انخفاض صادرات هذه الدولة لأنها ستواجه صعوبة في المنافسة مع دول أخرى وهذا ما سيؤدي في الأخير الى عجز في ميزان المدفوعات.

7.2 علاج التضخم: هنالك عدة إجراءات قد تقلل من التضخم وجعله أكثر استقرارا من بينها:²

- تشجيع الاستثمار وزيادة الناتج المحلي؛
- تعزيز مبادئ الشفافية في تغييرات الأسعار النسبية؛
- تحقيق الاستقرار في عملية التوظيف؛
- إعطاء ثقة أكثر للمدخرين والمستثمرين على المدى البعيد؛
- تقديم حماية أكثر للقوة الشرائية للدخل والأسر؛

¹ / رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، سبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد الدولي، الامارات، 2021، ص ص 8-10.

² / Jongrim Ha, Anna Ivanova, Franziska Ohnsorge, and Filiz Unsal, Inflation: Concepts, Evolution, and Correlates, Jongrim Ha Anna Ivanova Franziska Ohnsorge Filiz Unsal World Bank Group, Macroeconomics Trade and Investment Global Practice February 2019, p02.

- توفير الاستقرار المالي.

ويتم علاج التضخم وفق سياستين هما:¹

السياسة النقدية:

في حالة التضخم يتم استخدام السياسة النقدية الانكماشية حيث الهدف منها هو القضاء على الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي من جهة وعدم وجود عرض كلي من جهة، والتي تفسر بوجود نقود كثيرة متداول في السوق مما يقابلها سلع قليلة، حيث يتم الحل لهذه المشكلة الى سعي البنك المركزي في تقليل حجم النقد المتداول عند مختلف الأفراد والبنوك، للتأثير على مكونات عرض النقود، فيتم اللجوء الى:

- زيادة سعر الخصم؛
- زيادة سعر الفائدة؛
- زيادة نسبة الاحتياطي النقدي؛
- الدخول كبائع في عمليات السوق المفتوحة.

السياسة المالية:

وتعتبر من الأدوات المختلفة والتي تستخدمها كوسائل رئيسية وهامة لتحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد، ففي فترات التضخم، فإن الحكومة تتبنى سياسة مالية انكماشية وذلك للحد من تنامي حجم الانفاق القومي وتقليل الفجوة التضخمية تدريجياً وتكون وفق التالي:

- التقليل من الانفاق الحكومي والذي يكون موجهاً خاصة للمواد والسلع الاستهلاكية الكمالية، لأنه يساهم في الاسراف والتبذير بالإضافة الى التقليل من الانفاق في القطاعات الخدمية مثل المدارس، المستشفيات وغيرها، الى زوال التضخم فهي حالة مؤقتة؛
 - زيادة حجم الضرائب التي تحصل عليها الدولة، خاصة أن ما يعرف بالضرائب أنها عديدة ومتنوعة، فهي تساهم في تقليل حجم الانفاق الاستهلاكي للأفراد والعائلات وبالتالي تقليل ملحوظ للفجوة التضخمية.
- حيث في حالة ارتفاع التضخم فإن الدولة تقوم بزيادة الضرائب وبالتالي اقتطاع جزء من الدخل للأفراد، وهو ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض وتراجع التضخم.

¹ / محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 362، 374.

أما الانفاق الحكومي فيكون بتقليصه أي بتخفيض حجم الانفاق خاصة الاستهلاكي بالتالي خفض الطلب من ثم تراجع معدل التضخم.

3 البطالة

تعد البطالة من أهم القضايا السائدة في العالم نتيجة وجود قوة عمل قادرة على العمل وراغبة فيه لكن غير قادرة على إيجاد فرص عمل، فيعد التطور التكنولوجي والتحول الرقمي أحد أسباب البطالة في العالم، وهذا ما يستلزم بذل جهود مكثفة من الدولة للقضاء عليها من خلال تشجيع الاستثمار وتخفيض الأفراد على ريادة الأعمال.

3.1 مفهوم البطالة:

البطالة "هي وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية".¹ وتعرف على أنها "الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين ولفترة زمنية معينة".²

ويمكن تعريف الشخص العاطل عن العمل على أنه "الشخص القادر والراغب في مزاولة عمل له بقيمة اقتصادية واجتماعية ويسعى الى الحصول عليه ولكنه لا يجده".³

حيث هناك معايير يجب أن تنطبق حتى يعتبر الفرد عاطلا عن العمل:

أن يكون الفرد قادرا على العمل خلال مدة معينة؛

أن يكون الفرد باحثا عن العمل.

3.2 أنواع البطالة: تقسم البطالة وفق عدة معايير حيث نجد:⁴

حسب نمط التشغيل:

- البطالة السافرة: هي وجود عدد من الأفراد قادرين على العمل وراغبين فيه مثل بطالة متخرجي الجامعات.

¹ /الوادي وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 307.

² /ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 45.

³ /وفاء محمد عزت الشريف، نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية أسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 88.

⁴ / رجب عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها، آثارها، مجلة ارتقاء للبحث والدراسات الاقتصادية، 2018، ص 146-147.

● البطالة الجزئية: وهو ممارسة الأفراد عملاً لكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو عمل لساعات أو أيام أقل ما هو مرغوب.

● البطالة المقنعة (المستترة): هو وجود عمالة زائدة أو فائضة أي ارتفاع عدد العاملين فعلياً عن ما يحتاجه السوق، أي عدم عمل الأفراد بصورة شبه كاملة هذا وبالرغم أنهم يتقاضون أجراً على ذلك.

حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد:

● البطالة الاحتكارية: تحدث نتيجة إحلال الآلات محل العامل في بعض الصناعات؛

● البطالة الدورية: هي نتيجة دورات تجارية في النشاط الاقتصادي، ويحدث نتيجة تخفيض عدد العمال أو ساعات العمل؛

● بطالة هيكلية: تحدث بسبب تغير في هيكل الطلب على السلع والخدمات؛

حسب طبيعتها الخاصة:

● بطالة موسمية: هي بطالة تحدث في القطاع الزراعي بسبب موسمية الانتاج الزراعي نتيجة تغيرات في النشاط الاقتصادي؛

● بطالة اختيارية: حيث يتعطل فيها الفرد عن العمل بمحض إرادته وباختياره مثل استقالته أو العزوف عن العمل لوجود دخل آخر؛

● بطالة إجبارية: هو الذي يتعطل فيه العامل بدون إرادته أو اختياره عن طريق تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه.

3. أسباب البطالة: هناك عدة أسباب للبطالة قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ويمكن إيجازها فيما يلي:¹

● مختلف التطورات والتحسينات التي طرأت على الصناعة والزراعة ساهمت ما يعرف بالبطالة الفنية؛

● مختلف التقلبات سواء كانت فصلية أو موسمية فتسبب البطالة الموسمية أو الفصلية؛

● تعد الدورات الاقتصادية أحد أسباب ما يعرف بالبطالة الدورية؛

¹ / محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص 317.

- انعدام الخبرة وظهور العاهات الجسمية أو العقلية فهو يسبب ما يعرف بالبطالة.

3. 4 آثار البطالة: للبطالة عدة آثار تكمن في التالي:¹

آثار اقتصادية:

- انخفاض الانتاج الفعلي نتيجة تعطل عدد من العمال؛
- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع في المجتمع؛
- تكلفة إعادة العاطلين حسب الاعانات المقدمة لهذه الفئة؛
- انخفاض حجم إيرادات الدولة جراء انخفاض جمع الضرائب على الدخل الناجمة على الطلب.

آثار اجتماعية:

- حيث تؤدي البطالة الى آفات اجتماعية؛
- عدم القدرة على اشباع الحاجات كالصحة، الايواء، الطعام...

آثار سياسية:

- الهجرة غير الشرعية للبحث عن فرص عمل؛
- تأثير على استقرار البلاد.

5.3 قياس البطالة:

يعد معدل البطالة كمؤشر من المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة في رسم السياسة الاقتصادية، حيث يقاس معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين الى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة وهي كما يلي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

ويقصد بقوة العمل هنا هم جميع العاملين والعاطلين عن العمل والذين يرغبون في العمل .

$$\text{قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}$$

¹ / رحيمي عيسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 149.

حيث تختلف عملية القياس من دولة الى أخرى وذلك حسب الفئة العمرية المحددة للعمل، الفترة الزمنية للبحث عن العمل وغيرها من العوامل الأخرى.¹

من ما سبق يمكن تلخيص أسباب وأنواع البطالة وكيفية مواجهتها في الجدول التالي:

جدول 06 : أسباب، أنواع وكيفية مواجهة البطالة

أسباب البطالة	أنواعها	كيفية مواجهتها
التقلبات الموسمية	بطالة موسمية	التحاق الأفراد ببعض المهن الإضافية
الدورة الاقتصادية	بطالة دورية	العمل على موازنة الطلب واتباع الأساليب التي من شأنها الحد من التقلبات الاقتصادية
اختلالات جذرية في هيكل الاقتصاد القومي	بطالة هيكلية	يجب أن يحدث هناك تطور جذري تفي هيكل الاقتصاد القومي
تغير أنماط الطلب في المناهج وتطور أساليب الإنتاج	بطالة احتكاكية	الاهتمام بعمليات التدريب الفني والتأهيل للعمال
الإنتاجية الحدية للعمال تكون متساوية للصفر	بطالة مقنعة	فتح آفاق جديدة للإنتاج في المجالات المختلفة كلما كان ذلك ممكناً

المصدر: وفاء محمد عزت الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ص 106 - 107.

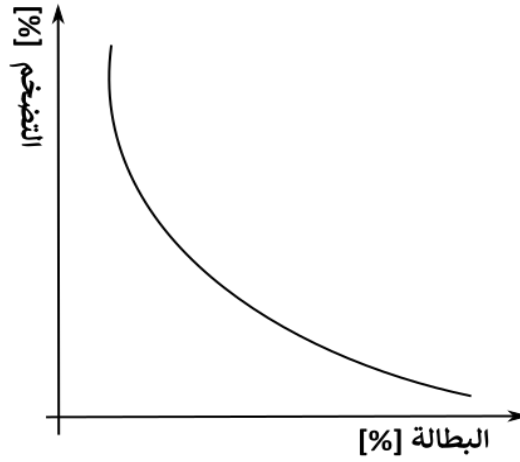
6.3 علاقة التضخم والبطالة:

قام المفكر الاقتصادي فيلبس بدراسة العلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة حيث وجد أن هناك علاقة عكسية بينهما، حيث عندما يتم تخفيض معدل البطالة سوف تتبعه ارتفاع معدلات التضخم، والعكس صحيح والشكل الموالي بين ذلك:²

¹ / علي عبد الوهاب نجا، مشكلات الاقتصاد وطرق حلها التضخم - البطالة - التخلف الاقتصادي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 290.

² / وفاء محمد عزت الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 108.

شكل 05 : منحنى فيليبس



المصدر: وفاء محمد عزت الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 108.

من خلال هذا المنحنى والذي يبين العلاقة التي تربط معدل التضخم ومعدل البطالة لاحظ فيليبس أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والبطالة وأنه يصعب خفض معدل التضخم والبطالة في الوقت نفسه.

4. الركود

يعد من أبرز الظواهر الاقتصادية في العالم هو الركود الاقتصادي، كونه يشهد الاقتصاد تراجع في النشاط الاقتصادي، مما يسبب في تراجع لمختلف مستويات الإنتاج والاستثمار، وتراجع في القدرة الشرائية وبالتالي تدهور المستوى المعيشي كل هذا سيتسبب في ارتفاع البطالة.

1.4 تعريف الركود الاقتصادي:

يعرف الركود على " أنه حالة معاكسة عن التضخم أي وجود فائض في جانب العرض السلعي تجاه قصور الطلب على مواكبة هذا العرض، مما ينعكس ذلك في انخفاض أسعار السلع والخدمات المختلفة، ومن ثم انخفاض مستويات الإنتاج والتشغيل ، وتبقى معظم السلع مكدسة في السوق دون تصريف لقصور الانفاق النقدي على شرائها".¹

2.4 كيف ينشأ الركود: يبدأ الركود أثناء فترة الرواج حيث:²

- بما أن الأوضاع متحسنة فان الرأسمالين يزداد اقبالهم على شراء الأوراق المالية وبالتالي ارتفاع أسعارها؛
- يحدث توسع في منح البنوك للائتمان وذلك لأجل تمويل عمليات المضاربة في البورصات؛

¹ / الشمري، الشروف، مرجع سبق ذكره، ص 377.

² / خبابة عبد الله، بوقرة رابح، مرجع سبق ذكره، ص ص 80، 81.

- يتم اصدار سندات جديدة من قبل الشركات وقد تلجأ الى الاقتراض؛
- زيادة في الطلب على مختلف السلع الإنتاجية، وهذا نتيجة زيادة الدخل وزيادة الطلب على الاستهلاك؛
- ارتفاع أسعار الأوراق المالية في البورصة نتيجة النشاط المتزايد ؛
- بدأ البنوك التجارية في تقليل فرص الائتمان وتقليل القروض، وبالتالي بداية الطلب على الأموال المقرضة خوفا من سحب الزبائن لأموالهم؛
- زيادة للطلب على مختلف السلع الإنتاجية والذي سوف يؤدي الى ارتفاع ثمنها، مما ينقص من الطلب عليها وبالتالي فائض كبير في الإنتاج، مما ينعكس على أسعار البورصة وتنخفض أسعارها وتبدأ مرحلة الكساد.

أسئلة المحور:

كيف يمكن قياس معدل التضخم في أي دولة؟

هل يمكن أن يؤدي الطلب الزائد في السوق إلى التضخم؟

كيف يؤثر التضخم على القوة الشرائية للأفراد؟

ما أثر البطالة على الإنتاج والدخل القومي؟

هل يمكن أن تؤدي الأزمات المالية إلى تفاقم مشكلة البطالة؟

ما المؤشرات التي تدل على دخول الاقتصاد في مرحلة ركود؟

ما السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تتبعها الحكومات لمواجهة الركود؟

ما انعكاسات الركود على التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية؟

المحور التاسع: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية

تمهيد:

تعد المؤسسات الدولية على أنها هيئات عالمية تم انشاءها لأغراض اقتصادية من بيننا هو تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي وتوسع التجارة العالمية، بالإضافة الى ما يعيشه العالم اليوم عدة اضطرابات مختلفة هذا ما استلزمه الى إعادة النظر في مختلف سياساتها الاقتصادية، وذلك لأجل تحقيق مختلف متطلباتها بتبادل مختلف المنافع التي تشترك فيها، فتلجأ مختلف الدول الى التكتلات الاقتصادية، والذي يعد أحد الاستراتيجيات التنموية التي من خلالها تحقق بها الدول مختلف أهدافها سواء كانت سياسية ثقافية اجتماعية أو اقتصادية وبالتالي زيادة الأمن وتطور العلاقات الدولية.

حيث سيتم تناول في هذا المحور الى العناصر التالية:

- المؤسسات الاقتصادية الدولية
- التكتلات الاقتصادية الدولية

1. المؤسسات الاقتصادية الدولية

نظرا للحاجة الى تحقيق ما يعرف بالاستقرار المالي العالمي خاصة بعدما شهد العالم أزمات عالمية كبرى بعد الحرب العالمية الثانية، وإيجاد مؤسسات مالية عالمية تقدم الدعم المالي للدول المتضررة والدول النامية التي تحتاج الى إعادة تعميرها، ظهرت مؤسسات اقتصادية عالمية كانت ركائز النظام الاقتصادي العالمي تعمل على توجيه مختلف السياسات الاقتصادية في العالم.

1.1 صندوق النقد الدولي:

يعد صندوق النقد الدولي على أنه من أهم المؤسسات المالية العالمية التي تسعى لتحقيق الاستقرار المالي العالمي، فهو أول مؤسسة مالية دولية تم انشاؤها سنة 1945 بعد انعقاد مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 من خلال اجتماع 44 دولة وبحضور ممثلها، حيث كان هدفها هو إعادة بناء نظام اقتصادي دولي والذي كان سبب هدمه هو الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 وأيضاً الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر رسمياً وعملياً في 27 ديسمبر 1945، ويضم حالياً 190 دولة إذ يسعى الى بناء اطار للتعاون الاقتصادي الدولي.¹

أهداف صندوق النقد الدولي: إذ يهدف الى:²

- العمل على تحقيق الاستقرار في النظام النقد الدولي؛
- تعزيز التعاون النقدي الدولي؛
- المساهمة في تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف؛
- تقديم قروض للدول التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات؛
- تقديم مختلف المساعدات المالية للدول الأعضاء؛
- العمل على تحقيق الاستقرار المالي؛
- المساهمة في تعزيز التعاون النقدي الدولي؛
- التشجيع على تسيير حركة التجارة الخارجية الدولية؛

¹ / عبدة سليمة، المنظمة العالمية للتجارة في الجزائر، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، ص 58.

² / التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، 2024، <https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2024/arabic/>

- الحث على زيادة مختلف فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي؛
- العمل على رفع مستويات الدخل من خلال زيادة فرص العمل؛
- متابعة مختلف السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء سواء على المستوى الوطني أو العالمي؛
- القضاء على الفقر في مختلف أنحاء العالم.

2.1 البنك العالمي:

هو ثاني مؤسسة مالية دولية تم انشاؤها بعد انعقاد مؤتمر بریتون وودز سنة 1944 والذي دعت اليه هيئة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية، ويعد من أكبر مصادر التمويل لمختلف الدول خاصة الدول النامية، حيث لا بد من تصبح أي دولة عضو في هذا البنك لا بد من أن تنضم الى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.¹

ويهدف الى:²

- يعمل على تحقيق الرخاء المشترك للدول النامية والحد من الفقر؛
- العمل على تشجيع التنمية المستدامة؛
- تقديم التمويلات ومختلف المساعدات الفنية والتأمينات ضد الأخطار السياسية؛
- حل مختلف النزاعات الدولية أو الخاصة بمختلف المؤسسات المالية.

3.1 المنظمة العالمية للتجارة:

1.3.1 نشأة المنظمة العالمية للتجارة:

بدأت فكرة إنشاء هذه المنظمة الى مؤتمر " هافانا " سنة 1947، وبعد سلسلة من المراحل والمحاولات المتكررة، إذ كان الهدف منها هو تحرير التجارة السلعية والخدمية بين دول العالم، لتعوض باتفاقية الجات Gaat (المعروفة بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة).³

¹ / السيد محمد أحمد السبرني، محمد عزت محمد غزلان، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 289.

² / <https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf/> 2025/10/21

³ / عبيده سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 154.

من بين الاتفاقيات نجد اتفاقية العامة الواردة على الرسوم الجمركية والتجارة لسنة 1994 وهي مختلف عن اتفاقية 1947 حيث أن الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية هي إقامة نظام تجارة دولية حر يقوم على مايلي¹:

- مبدأ عدم التمييز أي لا يتم التمييز بين دولة وأخرى في التجارة الدولية؛
- يجب إلغاء مختلف القيود الكمية في مختلف المبادلات التجارية بين مختلف الأعضاء؛
- اجراء التشاور بين مختلف الدول لحل مختلف الخلافات؛
- مبدأ التحفظات الجمركية المتبادلة؛
- مبدأ المعاملة الوطنية؛
- مبدأ الشفافية؛
- مبدأ المعاملات التفاضلية في مختلف العلاقات التجارية.

وبعد مفاوضات وجولات تجارية حيث في أواخر المفاوضات وما يعرف بجولة الأورجواي سنة 1994، تم توقيع من قبل مفوضين وممثلون عن 97 دولة، ووصل عدد الموافقين على هذه المنظمة 160 دولة عضو وتم الاتفاق على انشاء منظمة التجارة العالمية في 01/01/1995 مقرها جنيف بسويسرا.²

2.3.1 أهداف المنظمة العالمية للتجارة: تهدف الى³:

- تحرير التجارة الدولية ووضع القواعد التي تعمل على تنميتها خاصة بين الدول الأعضاء الموقعة على هذه الاتفاقية؛
- رفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات الدخل القومي؛
- زيادة الإنتاج المتواصل وبالتالي تحقيق التوظيف الكامل؛
- زيادة التبادل التجاري وتنشيط التجارة الدولية بين مختلف دول العالم؛
- حرية انسياب وتدفق التجارة وذلك بإلغاء جميع القيود التجارية مع الحفاظ على مبدأ تكافؤ الفرص خاصة للدول النامية؛

¹ /محفوظ لعشيب ، المنظمة العالمية للتجارة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 29، 30.

² / عبيدة سليمة ، مرجع سبق ذكره، ص 154.

³ / نفس المرجع السابق، ص ص 156-157 .

- التفاوض على تخفيض أو إزالة العقبات التي تعترض التجارة مثل الرسوم الجمركية؛
- تسوية المنازعات بين الأعضاء فيما يتعلق بتفسير تطبيقات الاتفاقيات؛
- المساعدة في عملية انضمام دول جديدة أو دول تسعى للانضمام.

لتحقيق الأهداف تم وضع مجموعة من الإجراءات التي وجب تنفيذها وهي تخفيض التعرفة الجمركية والحد من القيود الكمية للواردات مع مراعاة عدم التفرقة والتمييز بين الدول.

2. التكتلات الاقتصادية

نظرا لما يشهده العالم من تطورات وتغيرات عالمية أدى الى ظهور ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية، وهي عبارة عن مجموعة من الاتفاقيات تبرم بين مجموعة من الدول، الغاية منها هو تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها ومواجهة مختلف التحديات التي قد تواجهها.

2. 1 تعريف التكتلات الاقتصادية:

هي " عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، تاريخيا، جغرافيا، اجتماعيا وحضرية والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح، وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لشعب تلك الدول".¹

2.2 دوافع إقامة التكتلات الاقتصادية: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:²

- المنافسة الحادة بين مختلف المؤسسات والأسواق العالمية؛
- التقليل من النفقات والتكاليف من خلال احداث تكامل بين المؤسسات وبين دول أخرى؛
- التحكم في الأسواق الخارجية من خلال فرض السيطرة عليها والتحكم بشكل فعال؛
- الغاء مختلف القيود والعوائق من خلال تسهيل تواصل المؤسسات مع مختلف الدول؛
- تكتل المشروعات الصغيرة مع المؤسسات الكبيرة وإضعاف عوائدها؛
- القضاء على مختلف الأزمات الاقتصادية.

¹ / حمزة فطيمة، التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 02، 2022، ص 424.

² / محمد عبد الله شاهين محمد، التكتلات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 32.

3.2 الاتحاد الأوروبي:

يعد الاتحاد الأوروبي تكتل سياسي، اقتصادي، أوروبي، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة 1991، لكن بواده وافكاره تعود منذ 1951، حيث بعد الحرب العالمية الثانية وبعد خروج الدول الأوربية مدمرة تعيش تمزقات وتفروقات اجتماعية واقتصادية، مما أدى الى اقتراح من طرف وزير الخارجية الفرنسي بتشكيل مجموعة أوربية للحديد والفحم كوسيلة لمنع المزيد من الحروب بين فرنسا وألمانيا، لأجل تنظيم انتاجها الصناعي تحت سلطة مركزية، ليتم توقيع معاهدة باريس 18 أفريل 1951، بين دول أوروبا وبعدها معاهدة روما 1957، من أهم بنودها :

- الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء؛
 - ازالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال؛
 - توحيد التعرفة الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي؛
 - وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة، النقل؛
- من خلال هذه المعاهدة تعتبر أولى تأسيس لتكوين وانشاء سوق أوربية مشتركة والتي تضمنت الغاء الحواجز الجمركية بين هذه الدول.
- وفي مارس 1992 وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ماستريخت على معاهدة جديدة أدخلت تعديلات جوهرية على المعاهدة السابقة حيث هدفت الى:

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات والغاء كافة الحواجز بين الدول الاعضاء؛
- انهاء تقسيم القارة الأوربية وبناء أوروبا الجديدة؛
- تحقيق الوحدة الاقتصادية النقدية.

وقد مرت بثلاث مراحل لتحقيق الاتحاد الاقتصادي النقدي.

حيث ابتداء من 1999/01/01 أصبحت لأوروبا عملة جديدة اليورو وقد حلت محل العملات الوطنية.¹

¹ / ابراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لآطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروبية - دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية - رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 / 2013، ص ص 30 - 32.

4.2 اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) (NAFTA):

هي اتفاقية انشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، حيث منذ القرن الماضي بدأت فكرة انتهاج سبل مختلف لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية، إذ وقعت اتفاقية التبادل الحر سنة ديسمبر 1992 وأصبحت سارية المفعول في 01 / 01 / 1994 .

من أهدافها:

- تنشيط التجارة الاقليمية بين الدول الأعضاء؛
- زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء؛
- الغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات مما تؤدي الى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء؛
- رفع القدرة التنافسية في الاسواق العالمية؛
- اتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقيات حل النزاعات.¹

5.2 رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) (ASEAN)

هو اتحاد اقتصادي، سياسي مكون من 10 دول في جنوب شرق آسيا، تأسست في 1967/08/08 بتايلاند من قبل الدول التالية (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند)، وقد انضمت اليهم بروناي سنة 1984، حيث ركز على توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة وحماية الصناعات الناشئة واخلال الواردات.²

حيث تهدف الى:³

- تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المنطقة؛
- تحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في جنوب شرق آسيا؛
- توطيد العلاقات مع المؤسسات الدولية من خلال تطبيق ميثاق الأمم المتحدة؛

¹ / رميدي عبد الوهاب، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) وآثارها على الدول الأعضاء، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 10، العدد 02، 2006. ص ص 166 - 171.

² / محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الخليل الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2011، ص 350.

³ / محمد عبد الله شاهين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 146 - 147.

- رفع مستوى التعاون في مختلف الأنشطة السياسية، الثقافية، الاجتماعية الاقتصادية؛
- تحقيق الاستقرار السياسي الاقتصادي؛
- تعزيز قواعد المجتمع.

6.2 مجلس التعاون الخليجي:

هي منظمة اقليمية سياسية، اقتصادية، عربية مكونة من 6 دول عربية وهم المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، الامارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، مملكة البحرين، ومقرها الرياض السعودية.

يرجع تاريخ نشأته الى 1975 من خلال محادثات كانت بين ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت، والذي دعا الى تشكيل لجنة وزارية تهتم بدراسة انشاء وحدة خليجية حيث تهدف الى تحقيق التعاون بين الدول، وتأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 ماي 1981 بعد اجتماع في أبو ظبي، وبعد توصل أصحاب قادة الدول الأعضاء والذي كان يهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول كون ان هذا الدول تربطهو وقائع تاريخية واجتماعية وثقافية وأنظمة متشابهة في نفس العقيدة الإسلامية.¹

أهدافها:²

- تحقيق التنسيق، التعاون والتكامل بين دول المجلس في جميع المجالات؛
- العمل على تعميق مختلف الروابط وأوجه التعاون بين مختلف الشعوب في مختلف المجالات؛
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية، المالية والتجارية، التعليمية والثقافية، الإعلامية والصحية، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة؛
- دفع عملية التقدم العلمي والتقني في مختلف المجالات سواء كانت في الصناعة والتعدين والزراعة وغيرها من المجالات الأخرى؛
- العمل على انشاء مراكز بحوث عملية؛
- إقامة مشاريع مشتركة وتشجيع التعاون في القطاع الخاص حيث تعود بالفائدة على دول الأعضاء.

¹ / محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 291-292.

² / مجلس التعاون الخليجي <https://www.gcc-sg.org/ar/AboutUs/Pages/PrimaryLaw.aspx>

7.2 الاتحاد المغاربي:

هو اتحاد اقليمي تأسس بتاريخ 1989/02/17 بمدينة مراكش بالمغرب، يتألف من خمس دول موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، حيث يعود ظهوره قبل الاستقلال اذ تبلورت في أول مؤتمر لأحزاب المغرب العربي، بعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، في 1989/02/17 تم اعلان عن قيام الاتحاد المغاربي.¹

يهدف الى:²

- تحقيق أواصر الأخوة التي تربط أعضاء الاتحاد بشعوبهم مع بعضهم البعض؛
- تحقيق تقدم ورفاهية للمجتمع والدفاع عن حقوقها؛
- تحقيق السلام والعدل بين الدول الأعضاء؛
- التنسيق والدفاع المشترك عن سيادة البلدان الأعضاء؛
- اتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين سواء سياسية أو اقتصادية، اجتماعية وثقافية.
- السعي على تحقيق حرية تنقل الأفراد من خلال انتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال؛
- إقامة تعاون دولي دبلوماسي بين الأعضاء مبني على أساس الحوار؛
- الحفاظ على استقلال كل دولة من الدول الأعضاء؛
- تحقيق التنمية الصناعية، الزراعية، التجارية والاجتماعية؛
- احداث تنمية ثقافية تعليمية في جميع المستويات والحفاظ على الهوية القومية العربية.

¹ / البوابة الرسمية للاتحاد المغاربي <https://maghrebarabe.org>

² / محسن النذري، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011، ص 306، 307.

أسئلة المحور:

كيف يساهم الصندوق في استقرار النظام المالي العالمي؟

ما الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير؟

ما الفرق بين منظمة التجارة العالمية والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات)؟

ما أبرز مزايا الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء؟

كيف تساهم الآسيان في دعم التكامل الإقليمي في آسيا؟

ما الفرق بين الآسيان والاتحاد الأوروبي من حيث الهيكل والتنظيم؟

لماذا يعتبر الاتحاد الأوروبي أنجح تكتل اقتصادي؟

المحور العاشر: الاقتصاد الرقمي

تمهيد:

ما يميز الآونة الأخيرة التحولات التي يشهدها العالم من تطور تكنولوجي كبير خاصة في التكنولوجيا المالية والاتصال، واستخدام التكنولوجيا الرقمية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث أصبح تطوير البنية التحتية الرقمية وتنمية المهارات التقنية أمرا ضروريا وحتميا، ما أدى الى تسارع الدول والمؤسسات الى زيادة حدة التنافس في هذا المجال، من خلال العمل على تبنى استراتيجية ابتكارية كالاعتماد على الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، حيث تتميز بها على منافسيها وتحتل بها مكانة سوقية عالية تحافظ بها على الريادة، وهو ما أثر بدوره على شكل الاقتصاد العالمي اذ انتقل من الاقتصاد الصناعي، الى الاقتصاد الخدمي ثم الى الاقتصاد الرقمي، تماشيا مع التطورات التكنولوجية.

حيث سيتم تناول في هذا المحور الى العناصر التالية:

- مدخل مفاهيمي للاقتصاد الرقمي
- ممارسة الأنشطة الاقتصادية عبر الفضاء الرقمي

1. مدخل مفاهيمي للاقتصاد الرقمي

يعد الاقتصاد الرقمي على أنه الاقتصاد الذي يعتمد على التكنولوجيا الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث أدى ظهور الاقتصاد الرقمي الى تسارع الباحثين في التطرق اليه من خلال تقديم مفاهيم عديدة كل من الوجهة التي ينظر اليها .

1.1 مفهوم الاقتصاد الرقمي:

الاقتصاد الرقمي هو "ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال tic من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما"¹.

الاقتصاد الرقمي هو "الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية ويرتكز على عدة مكونات، منها البنية التحتية التكنولوجية، والأجهزة، والبرمجيات، والشبكات، بالإضافة إلى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية التي تتم بالكامل على شبكة الإنترنت"².

ويعرف الاقتصاد الرقمي بأنه "الاقتصاد القائم على التقنيات الرقمية، وهو أيضا اقامة التعاملات الاقتصادية عبر مختلف أنحاء العالم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT)."³

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي بأنه ذلك الاقتصاد الذي تتم فيه جميع التعاملات الاقتصادية أو الخدمات الحكومية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أي تكون رقمية عن بعد عبر شبكة الانترنت وهو ما يدل على إزالة حاجز البعد والمكان والوقت والورق في مختلف أوجه نشاطات الدولة خاصة او عامة.

1. 2 خصائص الاقتصاد الرقمي: يتميز الاقتصاد الرقمي بالخصائص الموالية، التي تميزه عن غيره من الأنواع الأخرى:⁴

• يعمل هذا الاقتصاد على تعزيز اقتصاد المعرفة:

وهو ما يطلق عليه مجتمع المعلومات أو المعرفة (الشبكي، اللاسلكي) ، وهو ذلك الاقتصاد الذي يستطيع فيه كل فرد من أفراد المجتمع من استحداث المعلومات والمعارف والوصول اليها ونقلها وتبادلها واستخدامها ما يمكن الأفراد

¹ / شاهين محمد عبد الله محمد ، تطبيقات الاقتصاد الرقمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2021، ص 20.

² / اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017، <https://www.unescwa.org>

³ / BUKHT, RUMANA & HEEKS, RICHARD.(2017). Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy. Centre for Development Informatics, University of Manchester, UK, 2017,p09 .

⁴ / السيد، رضوان أبو شعيشع، الاقتصاد الرقمي، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، 2018، ص ص 09-11.

من تسخير كافة الامكانيات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. اذا فهو ذلك الاقتصاد الذي يبنى على المعرفة، الابداع و الابتكار التكنولوجي؛

• سهولة الوصول الى مصادر Access:

يعتمد نجاح أي دولة في التحول للاقتصاد الرقمي على ضرورة توفير البنية التحتية لذلك، فنجاحه يعتمد على مدى استخدام الأفراد والمؤسسات للتكنولوجيا الرقمية الحديثة خاصة استخدام الأنترنت من هذه البنية التحتية نذكر:

✓ توفر شبكة الانترنت؛

✓ شبكة الهاتف؛

✓ الأجهزة المعدات خاصة الحواسيب؛

✓ الموارد المالية؛

✓ الخدمات المالية المصرفية الالكترونية؛...

• المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي:

ان الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات من شأنه أن يزيد من حدة المنافسة بين المؤسسات لانعدام مكان التواجد، كما تعمل على تعزيز المراكز التنافسية لمختلف المؤسسات باعتباره يؤدي الى زيادة الانتاجية والأرباح والوصول الى الزبائن بطريقة سهلة وسريعة. كما أن هيكل السوق يختلف باختلاف درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات الاتصال.

1. 3 العوامل الرئيسية للاقتصاد الرقمي: من أجل ضمان عملية تحول ناجحة من اقتصاد تقليدي الى اقتصاد رقمي، يجب توفر عناصر التمكين الآتية:¹

• **الهوية الرقمية الموثوقة:** تتم جميع التعاملات حكومات، أفراد، مؤسسات أو بين البائع والمشتري رقميا عبر

شبكة الانترنت، وبالتالي فان تقديم الهوية الرسمية أو دفع الملفات والمستندات غير ممكنة في هذا الاقتصاد، وهو ما يتطلب من كل الأطراف المتعاملة في الاقتصاد الرقمي بإنشاء هوية رقمية موثوقة.

• **بيانات رقمية موثوقة:** يكون ذلك ممكنا من خلال مركز للبيانات الرقمية حيث يعمل على الحصول على بيانات المستخدمين والحفاظ عليها والعمل على تأكيدها.

¹ / الظهراوي محمد، التكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية بين النظرية والتطبيق، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2023، ص ص 20-25.

- **هيكل موافقة العميل:** ان عملية التحقق من العميل من خلال اثبات الهوية ودعمها بالبيانات الرقمية الموثوقة لا يكفي لإجراء التعامل الرقمي، بل لا بد موافقة العميل ومعرفته لهذه العملية
 - **البنية التحتية للاقتصاد الرقمي:** تحتاج أي دولة للتحويل الرقمي الى توفير العديد من البنى التحتية التكنولوجية أهمها: شبكة الانترنت، هواتف ذكية، أنظمة اتصالات، تقنيات تكنولوجية، أنظمة دفع الكترونية.
 - **سياسات موقع البيانات:** وهي مختلف السياسات الفعالة التي تضمن الاستخدام الآمن والموثوق للبيانات وتخزينها بما يسمح من استرجاعها.
 - **الحوسبة الموسعة:** ان عملية تخزين البيانات واستعمالها يحتاج الى استخدام أنظمة الحوسبة السحابية وفي المستقبل الى الحوسبة الحسابة.
 - **بنية تحتية مفتوحة:** ويقصد بهذا العنصر التطبيقات المفتوحة والتطبيقات المتعددة القطاعات التي تسهل جمع البيانات وتخزينها.
 - **الموهبة الرقمية:** يجب توفر الكادر البشري الرقمي كما يجب تحفيز الأفراد نحو الابتكار والخدمات الرقمية، بما يضمن حسن التعامل مع الاقتصاد الرقمي.
 - **الأمن السيبراني:**
- وهو أكبر تحدي إذ أنه هناك العديد من عمليات القرصنة للمواقع ومراكز البيانات، وبالتالي فان عمل الحكومة هو توفير هذا الامن بما يسمح من اجراء العمليات بكل أمان.

4.1 أهداف الاقتصاد الرقمي:

للاقتصاد الرقمي أهداف وأهمية كبيرة لأنه لا محالة سوف يعمل على تسريع العمليات الاقتصادية وتسهيلها والوصول الى الأسواق العالمية في أي زمان ومكان، فالهدف الأساسي لهذا الاقتصاد هو العمل على اندماج الاقتصاد عالميا، ويتمثل أهداف هذا الاقتصاد فيما يلي:¹

- زوال الحواجز الجغرافية.
- زوال الحواجز الزمنية.
- إزالة الحواجز الهيكلية.

¹ / جاسم جعفر حسن، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية ناشرون، عمان، 2010، ص 100.

5.1 فوائد الاقتصاد الرقمي:

- إن التوجه لاستخدام التقنيات التكنولوجية في الاقتصاد يحقق العديد من الفوائد التي من شأنها أن تعزز من المكانة الاقتصادية للدولة، وتحقيق معدلات نمو عالية تحقق من خلالها التنمية المستدامة، اذ يعمل الاقتصاد الرقمي على:¹
- العمل على تحسين فرص اندماج اقتصاد الدولة مع الاقتصاد العالمي؛
 - زيادة حجم التجارة الخارجية بين البلدان؛
 - سهولة الوصول الى الأسواق الخارجية، بما يمكن من زيادة فرص الربحية والتوسع؛
 - إن الاقتصاد الرقمي يعمل على تحسين و توطيد بين مختلف الأطراف الاقتصادية المكونة للاقتصاد من موردين، مصدريين، متعاملين، مستثمرين شركات التأمين، الصناع المنتجين، الأجهزة الحكومية نظرا لتوفر عامل الشفافية، المصدقية و الدقة في مختلف المعاملات.

6.1. هيكل الاقتصاد الرقمي: يقصد بهيكل الاقتصاد الرقمي المكونات والمجالات التي يظهر فيها هذا الاقتصاد، وتتمثل في:²

- **الشركات الالكترونية:** لقد أدت الرقمنة الى ظهور شركات تقدم خدماتها عن بعد باستخدام شبكة الانترنت ما يحقق لها من الاستخدام الامثل للموارد، والذي يضمن لها تخفيض التكاليف وتحقيق أكبر عائد من أعمالها المختلفة.
- **البنوك الالكترونية:** ظهرت البنوك الالكترونية لتقديم خدمات مالية مصرفية عن بعد باستخدام الحاسوب الشخصي أو الهاتف المحمول، أو مختلف البرمجيات ما يضمن لها تقديم خدمات ذات جودة تتسم بالدقة والسرعة في آن واحد ما يساهم في زيادة رضا العملاء.
- **الحكومة الالكترونية:** تعني الحكومة الالكترونية قيام مؤسسات الدولة بتقديم مختلف خدماتها للأفراد والمؤسسات الكترونيا، اذ تعمل على استغلال شبكة الانترنت في أداء أعمالها الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية، وهو ما يساهم في زيادة رضا وثقة المواطن في حكومته.
- **التجارة الالكترونية:** ان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنه ان يعزز الأعمال التجارية عن بعد من اجراء مختلف الأنشطة التجارية بيعا وشراء وتبادل باستخدام شبكة الانترنت، فتكون بذلك أكبر سرعة ودون وجود أي عراقيل، هذا يعني وجود أطراف التعامل التجاري دون شرط الالتقاء.

¹ / السيد، أسامة عبد السلام، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 13.

² / لالوش غنية، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في ظل الاقتصاد الرقمي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، الجلفة، 23(02)، 2010، ص50.

- **التعليم الإلكتروني:** يعني ذلك أن التعليم ونقل المعلومات لم يعد حضوريا وإنما من خلال مبادئ الاقتصاد الرقمي، ويكون من خلال شبكة الانترنت أي عن بعد، ما يساهم في النشر الواسع للمعلومات وتقديمها من أي مكان، هذا يعني وجود أطراف التعليم دون شرط الالتقاء.

وحسب باحثين آخرين فإن الاقتصاد الرقمي يعتمد على مكونين أساسيا:¹

- **الاعمال الإلكترونية:** والتي منها الإدارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، الخدمات الإلكترونية؛
- **التجارة الإلكترونية:** ويدخل في ذلك الشراء الإلكتروني، البيع الإلكتروني، التسويق الإلكتروني، الوساطة الإلكترونية.

7.1. ركائز الاقتصاد الرقمي: إن نجاح تطبيق الاقتصاد الرقمي مرتبط بمدى توفر العناصر الآتية:²

- توفر البيئة التحتية والموارد التقنية؛
- البيئة القانونية التي تنظم أشكال التعامل تحمي الحقوق وتؤمن المنافسة العادلة؛
- فعالية كفاءة القطاع المالي ومدى قدرته على تمويل الأفكار الجديدة؛
- توفر الموارد البشرية المؤهلة ذات المهارات العالية هذا يعني الاهتمام بالتعليم التدريب؛
- البحث والتطوير الذي يعتبر اللبنة الأساسية للتطور التكنولوجي؛
- حماية الملكية الفكرية.

2. ممارسة الأنشطة الاقتصادية عبر الفضاء الرقمي

تعد من أهم التحولات الحاصلة في وقتنا الحالي على المستوى العالمي هي ممارسة الأنشطة الاقتصادية بطريقة رقمية، فهي عبارة عن مختلف الممارسات والعمليات الاقتصادية، والتي تكون عبر مختلف الوسائل الرقمية والإلكترونية وذلك باستخدام مختلف الأشكال الرقمية، مثل: الذكاء الاصطناعي، المنصات الإلكترونية، الانترنت وغيرها من الأشكال ومن بين الأنشطة الاقتصادية التي سيتم التطرق إليها هي الإدارة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني.

¹ / عبد المجيد عبيد حسن صالح، زكريا حبيب الله. دور العالم الرقمي وأثره في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي: دراسة فقهية، IIUM Press ، ماليزيا، 2019، ص 60.

² / أماني فوزي، مفهوم الاقتصاد الرقمي. المجلة الاجتماعية القومية. القاهرة. 54(03)، 2017، ص ص 167-168.

1.2 الادارة الإلكترونية نتيجة التحول الرقمي

تعد الإدارة الإلكترونية أحد مظاهر التحول الى الاقتصاد الرقمي، حيث تم تحول اعتماد الإدارة على أساليب حديثة مثل الاعتماد على الأنظمة المعلوماتية والاتصالات الحديثة والأنترنت، حيث تساهم هذه الأخيرة في تقليل التكاليف، تحسين جودة الخدمات وإرساء مبادئ الشفافية والمصداقية، وتحقيق أكثر تنافسية نتيجة المنافسة الشديدة التي تواجهها البيئة الخارجية للمؤسسات.

1.1.2 مفهوم الادارة الإلكترونية

لقد ظهر العديد من التعاريف التي تعرف الادارة الإلكترونية، نذكر منها ما يلي:

"الادارة الإلكترونية هي العملية الادارية القائمة على الامكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الاعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة و الآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة"¹.

"الإدارة الإلكترونية هي نظام تحويل الأعمال الورقية إلى أعمال إلكترونية وذلك عن طريق القيام بخطوات رئيسية تبدأ بأعمال المنظمة، ومن ثم العمل وفق مبدأ النافذة الواحدة الذي يعمل على توفير الوقت وحجم الأعمال الورقية وكذلك الأعباء المالية التي يمكن توظيفها في أعمال أخرى، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة تنعكس إيجابيا على قدرات وكفاءة العاملين"².

"الادارة الإلكترونية هي أسلوب حديث يعتمد على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تسهيل النشاط الإداري، وذلك عن طريق تحويل العمل الإداري التقليدي الى إدارة معاصرة تعتمد على تكنولوجيات حديثة، بغرض تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء الخدمات"³.

ان الادارة الإلكترونية تعتبر كإدارة موارد معلوماتية فهذا العصر هو عصر المعلوماتية، اذ ظهر الاعتماد المتزايد على المعلومات فالمؤسسات التي لا تعتمد على ذلك يحكم عليها بالفشل القريب، فلا يمكن أن تنافس دون ذلك، لذلك ظهر رأس المال المعلوماتي كميزة تنافسية محدد لنجاح المؤسسات.

¹ / نجم عبود نجم، الادارة المعرفة الإلكترونية: الاستراتيجية، الوظائف، المجالات، دار البازوري، عمان، 2009، ص158.

² / نادية ابراهيم اليد هنيدي، الادارة الإلكترونية: اشكالية التداخل بينها بين الحكومة الإلكترونية، ص111

[/https://esalexu.journals.ekb.eg](https://esalexu.journals.ekb.eg).

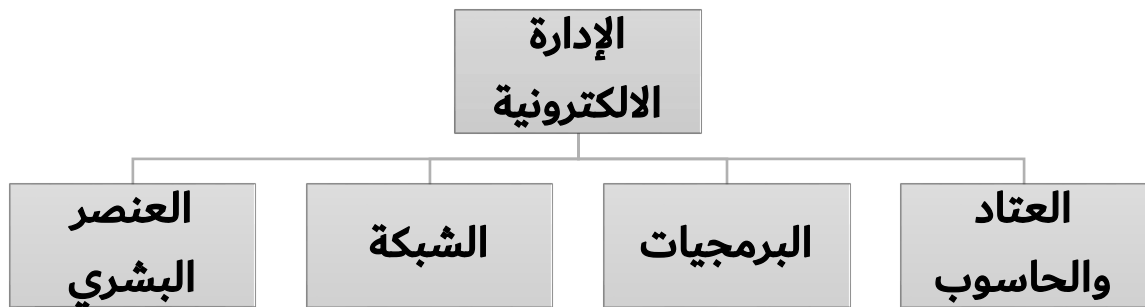
³ / الشيكو أيوب، الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة2، المجلد8، العدد1، 2019، ص285.

2.1.2 خصائص الادارة الإلكترونية: تتميز الادارة الإلكترونية بعدة خصائص نلخصها فيما يلي:¹

- الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في انجاز الاعمال أي أن الأعمال لا تنجز بالطرق التقليدية خاصة الورقية لتتحول الى أعمال إلكترونية؛
- تساهم هذه الادارة في كفاءة الخدمات المقدمة وفعالية في انجاز الأعمال؛
- تؤدي هذه الادارة الى تبسيط الاجراءات؛
- إن العمل بهذه الادارة يعمل على القضاء على الهرمية والبيروقراطية؛
- توفر هذه الادارة السرعة والدقة في انجاز الاعمال وتقديم الخدمات؛
- العمل على تقليل أوقات انجاز الاعمال؛
- تجاوز الحدود الزمانية والمكانية؛
- يمكن اعتماد الرقابة الإلكترونية؛
- الادارة الإلكترونية هي كيان غير جامد لأن العمل يكون من خلال الشبكات التي تعتمد على صناعة المعرفة.

3.1.2 عناصر الادارة الالكترونية: يمثل الشكل الموالي مكونات الادارة الالكترونية:

شكل 07 : مكونات الادارة الالكترونية



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على موسى، عبد الناصر وقريشي، محمد. مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي- دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة. مجلة الباحث. ورقة. (09)، 2011، ص 89-90.

¹ / الشيكور، مرجع سبق ذكره، 2019، ص 287.

ومن الشكل السابق يتبين أن تطبيق الادارة الإلكترونية يحتاج الى الحاسوب وعتاده، كون الحاسوب هو الذي يمكن من خلاله العمل على البرمجيات والعمل على الانترنت، ويدخل في ذلك الهواتف الذكية كونها قد تعمل عمل الحاسوب. كما تحتاج ايضا الى البرمجيات وهي عبارة عن برامج جاهزة يمكن من خلالها القيام بجميع الاعمال عن بعد. وفي الاخير الحاسوب والبرمجيات لا يمكنها الاشتغال لوحدها وتقديم القيمة المضافة في الادارة الإلكترونية، ما لم تتوفر شبكة الانترنت، وفي المؤسسة يجب أن يكون نوعين من الشبكات:

- انترنت؛

- أكستراييت.

لا يمكن أن تتم عملية الادارة الالكترونية ما لم تتوفر المؤسسة على كوادر بشرية مؤهلة للقيام بذلك، تتحكم في أجهزة الحاسوب، والبرمجيات والشبكات، وفي مقدمة الموارد البشرية القيادة البشرية التي يجب أن تؤمن بذلك ويكون لها من المؤهلات والمعارف حول هذه الادارة.

2.2 التجارة الالكترونية

نتيجة التطور السريع الذي شهده العالم خاصة في تقنيات المعلومات والاتصالات وانتشار مفهوم الأنترنت والهواتف الذكية، كل هذه العوامل ساهمت في ظهور ما يعرف بالتجارة الالكترونية والتي أصبحت أحد الأعمدة الأساسية في وقتنا الحالي وأحد الركائز الهامة في الاقتصاد الرقمي، اذ غيرت طرق البيع والشراء إذ أصبحت تعتمد على الأنترنت والوسائط الرقمية وسهلت عملية الوصول الى الأسواق العالمية بطريقة أكثر سهولة وسرعة .

1.2.2 تعريف التجارة الالكترونية

تعرف التجارة الالكترونية على أنها " نوع من عمليات البيع والشراء التي تتم ما بين المستهلكين والمنتجين أو بين الشركات بعضهم ببعض باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".¹

وتعرف أيضا على أنها " عملية البيع والشراء أو التبادل للمنتجات والخدمات والمعلومات عبر الشبكات الحاسوبية بما فيها الانترنت وهي عبارة شاملة تستخدم للتعبير عن مجموعة من التقنيات المتاحة لنقل المعلومات الكترونيا بهدف التجارة".²

¹ / نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الالكترونية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة العربية ، الأردن، 2015، ص 127.

² / محمد خليل أبو زلطة، زياد عبد الكريم القاضي، مدخل الى التجارة الالكترونية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، الأردن، 2009، ص 65.

من التعريفين السابقين يمكن إعطاء مفهوم شامل للتجارة الالكترونية على أنها مختلف عمليات البيع والشراء وتبادل المعلومات والتي تكون عبر الوسائط الرقمية الالكترونية حيث ساهمت في العديد من المزايا كسهولة الوصول اليها، توفير الجهد والوقت وتقليل التكلفة، وأصبحت متاحة لأي زمان ومكان.

2.2.2 دوافع التجارة الالكترونية: هناك اقبال كبير على التجارة الالكترونية وهذا يعود لدوافع وأسباب جعلت التوجه اليها ضرورة حتمية حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- تسيير أفضل للمعاملات التجارية من خلال اختزال الوقت والمسافة بين مختلف المتعاملين سواء كانوا بائع أو مشتري وهناك نجد تقليص التكاليف والوقت واحداث معاملات جديدة وحديثة؛
- الوصول الى أعلى مستويات من الإنتاج والتوزيع وهذا نتيجة التطور الحاصل في العالم الخارجي من خلال الاعتماد أكثر على تكنولوجيا معلومات واتصالات حديثة؛
- استخدام مختلف المعلومات بطريقة آلية ورقمية مما يسهل الاحتفاظ بمختلف المعلومات ومعالجتها بسهولة وسرعة أكثر واستخدامها في عملية التخطيط؛
- استحداث أسواق جديدة ومعاصرة تتميز باتباعها للمجال الرقمي والالكتروني وهذا ما يجعلها أسهل توسع وتغلغل في العالم.

3.2 خصائص التجارة الالكترونية: للتجارة الالكترونية عدة خصائص يمكن ايجازها فيما يلي:²

- هي التجارة التي تتميز باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة مختلف أنشطتها وعملياتها التجارية بين الشركات سواء مع بعضها البعض أو من جهة بين الشركات وزبائنها؛
- تسعى الى رفع كفاءة أدائها وتحقيق الفاعلية في التعامل وذلك لأجل استغلال مختلف تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال ومثالي؛
- هي التي تعمل على إزالة الحدود المكانية والزمنية التي قد تقيد حركة تعاملاتها التجارية؛
- تتميز باستجابة سريعة لمختلف متطلبات السوق وذلك من خلال التفاعل مع مختلف العملاء والمستخدمين لمختلف السلع والخدمات عبر شبكة الاتصال؛

¹ / محمد شاهين ، التسويق الالكتروني وآثاره الاقتصادية في البلدان الإسلامية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

² / نوال عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره، ص ص 128، 129.

- تسهيل مختلف الإجراءات والعمليات التجارية ووضوح التعامل فيها .

4.2 متطلبات التجارة الالكترونية: يمكن ايجازها في العناصر التالية:¹

- لا بد أن تكون هناك شبكة قوية وتتميز بالسرعة وأن لا تحتوي على أعطال؛
- أن يكون كل من المشتري والبائع مشتركين في نظام بطاقة ائتمان واحدة وأن يكون متصلين بالإنترنت؛
- استلزام وجود نظام تأميني وحماية فعال وكفء وقوي لتأمين مختلف المعاملات المالية وعدم وقوع ما يعرف بالقرصنة؛
- ضرورة وجود قوانين وتشريعات تنظم حقوق كل الطرفين من هذه التجارة الالكترونية مثلاً تشريعات خاصة بالجمركة، الضرائب، الشحن ، التأمين وغيرها من التشريعات التي تضمن التبادل التجاري بين مختلف الدول وتكون وفق قواعد وأسس التجارة الالكترونية؛
- جعل أسلوب التنظيم لهذه التجارة الالكترونية يتميز بالمرونة من خلال تطوير أساليب التنظيم والعمل وتوجهات الإدارة ؛
- توفير مختلف المعلومات والبيانات التي تعرض مختلف المنتجات والسلع والتي تبين مواصفات السلع وتبين سياستها التسويقية في الأسواق.

5.2 مزايا التجارة الالكترونية: للتجارة الالكترونية عدة مزايا يمكن ايجازها فيما يلي:²

- مواكبة عصر تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال خلق نمط مستحدث لإدارة النشاط التجاري، كالبيع عبر الوسائط الالكترونية، كل هذا ساهم في تقديم أداء الخدمات وعرضها؛
- المساهمة في دخول الأسواق العالمية والحصول أرباح وعوائد قد تكون أكبر وأعلى كن العائد الناتجة عن التجارة التقليدية، فهي ألغت مختلف الحدود الجغرافية والزمانية بينها وأصبحت سوق مفتوح لمختلف المستهلكين لا تكون عائقاً للبائع والمشتري على موقعه الجغرافي، فهي حررت التجارة وأصبحت لا تعرف القيود والحدود؛

¹ / عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات التجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 35.

² / محمد خليل أبو زلطة، زياد عبد الكريم القاضي، مرجع سبق ذكره، ص ص 99، 100.

- تحقيق أقصى رضا للزبون من خلال إتاحة له مختلف الخيارات التسويقية التي يمكن من خلالها إشباع مختلف حاجاته ورغباته، إذ يمكنه معرفة مختلف الأصناف والأسعار والخصائص التي يبحث عنها بالإضافة أنه يستطيع عملية المقاضلة بين مختلف البدائل الموجودة؛
- ساهمت التجارة الالكترونية في زيادة الأداء التجاري والخدمات للمؤسسات في مختلف جميع الميادين، حيث أنها إتاحة لمختلف المؤسسات بتطوير أدائها المالي والتسويقي وتأهيل برامجها المختلفة.

6.2 مقارنة بين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية

هناك اختلاف بين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية فمن خلال الجدول الموالي يمكن توضيح هذه الاختلافات وذلك وفق مجموعة من العوامل يمكن ايجازها فيما يلي:

جدول 07: مقارنة بين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية

وجه المقارنة	التجارة التقليدية	التجارة الالكترونية
أسلوب	أساليب تقليدية بانتقال شخص البائع أو المشتري من مكان الى آخر أو نقل السلعة عن طريق وسائل النقل المعتادة	تستخدم وسائل الكترونية في جميع مراحلها وقد تستخدم في بعض مراحلها الأساليب التقليدية
الوثائق	تتم من خلال وثائق ورقية	عدم وجود أية وثائق ورقية متبادلة في إجراء المعاملات حيث تتم المعاملات إلكترونيا
هوية المتعاقدين	هناك إمكانية تحديد هوية المتعاقدين ومعرفة كافة المعلومات الأساسية عن بعضهم البعض	صعوبة إمكانية تحديد هوية المتعاقدين وتحديد قدراتهم المالية وما اذا كان كامل الأهلية أم لا
تسليم المنتجات	تتم بصورة تقليدية ملموسة	بعض المنتجات يمكن تسليمها الكترونيا كبرامج الحاسب الآلي وتسجيلات الموسيقى وأفلام الفيديو والكتب والأبحاث وكذلك بعض الخدمات كالاستشارات الطبية أو الهندسية

السرعة	تتسم العمليات التجارية التقليدية بالبطء في اتمامها حيث تتطلب انتقال الطرفين البائع والمشتري والتقاءهما في مكان معين	تتميز بالسرعة حيث تتم دون حاجة لانتقال أطرافها والالتقاء في مكان معين
التكلفة	ترتفع تكلفة تسويق المنتج من خلال الوسائل التقليدية عبر التلفاز والصحف وكذلك الحاجة الى مندوبي توزيع ومبيعات	تكلفة التسويق عبر شبكة الانترنت ضئيلة جدا ولا تتطلب مندوبي توزيع ومبيعات
تجاوز حدود الدولة	ترتفع تكلفة تسويق المنتج من خلال الوسائل التقليدية عبر التلفاز والصحف وكذلك الحاجة الى مندوبي توزيع ومبيعات	تكلفة التسويق عبر الانترنت ضئيلة جدا ولا تتطلب مندوبي توزيع المبيعات
طبيعة السوق	سوق ملموس يتوجه اليه البائعون والمشترون	التعامل من خلال سوق غير ملموس في أي وقت ومن أي مكان بواسطة الحاسب الآلي وعبر الأنترنت حيث يمكن الاطلاع على المنتج وشرائه
المعلومات عن المنتجات	من خلال مقابلة المستهلك وجها لوجه أو من خلال وسائل الإعلان التقليدية	يمكن الوصول لجميع المستهلكين وفي شتى أنحاء العالم وتزويدهم بمعلومات كثيرة من خلال وسائط التكنولوجيا الرقمية حيث يتعرف المشتري على كافة المعلومات اللازمة ودون أدنى مجهود
درجة الثقة والأمان	مرتفعة في التجارة التقليدية حيث أن بعض السلع مثل الملابس والأثاث تتطلب المعاينة واللمس والتجربة للاقتناع بشرائها	عدم إحساس المشتري بالأمان التام في حالة استخدام وسائل الدفع الالكترونية والتعرض للقرصنة
التداول العالمي	التعامل محليا وهناك صعوبة بالنسبة للمتعاملين زيادة السوق العالمية للتسوق	التوسع في نطاق السوق دوليا وعالميا وإمكانية الوصول الى أي مكان في العالم بالنسبة للمتعاملين

المنافسة	منافسة أقل في ظل السوق المحلية	درجة عالية من المنافسة بما يؤدي الى خفض في الأسعار في ظل اتساع الأسواق عالميا
----------	--------------------------------	---

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 38، 39.

من خلال الجدول السابق والذي يبين أهم الفروقات التي توجد بين التجارة الالكترونية والتقليدية أنه هناك تحول كبير في مختلف المعاملات التجارية من حيث أنها توفر عدة إيجابيات كبيرة والتي تمثلت في أن انجاز الأعمال يكون بسرعة وأنه هناك تكاليف منخفضة وأن هذه التجارة يمكنها أن تصل الى أقصى حدود العالم أي تتحدى كل العوائق المكانية والزمانية.

ومن جهة يكمن استنتاج ان من بين إيجابيات التجارة التقليدية هي انها تتميز بثقة عالية من قبل الزبائن والمستهلكين، ويستطيع الفرد أن يقوم بمعاينة مختلف سلعه وبالإضافة أن هوية المتعاقدين معروفة في التجارة التقليدية وهي أكثر أمان ولها طابع قانوني.

ومن خلال هذا الجدول تبين أن هناك تحديات تواجه التجارة الالكترونية وهي ضعف ثقة بعض المستخدمين في وسائل الدفع الالكترونية، وصعوبة التحقق من هوية الأطراف المتعاملين معهم كون أن سوق المنافسة كبير ومتعدد ويشهد دخول منافسين جدد فهناك غياب تجربة الشراء الحسية عكس التجارة التقليدية التي يمكن فيها عمليات الارجاع أو الضمان، كما تبين أن من مخاطر التجارة الالكترونية هي المخاطر الأمنية أي القرصنة وهذا منجد غيابها في التجارة التقليدية.

3. التسويق الالكتروني

من بين مظاهر التحول الرقمي نجد توجه المؤسسات والافراد الى الاعتماد على التسويق الالكتروني، كونه أصبح عنصرا محوريا في استراتيجيات المؤسسات، وذلك للإيجابيات التي يقدمها هذا التسويق من استخدام قنوات رقمية متعددة تعتمد على الانترنت ووسائل الاتصال الاجتماعي، لتكون همزة وصل بينها وبين مختلف العملاء والزبائن في أي وقت ما وأي مكان ما.

1.3 تعريف التسويق الالكتروني

عرفت الجمعية الأمريكية التسويق الالكتروني على أنه " وظيفة تنظيمية ويتمثل بمجموعة من العمليات التي تحدد لخلق الاتصال وتسليم القيمة الى الزبون، وإدارة علاقة الزبون بالطرق التي تحقق المنافع والاهداف للمنظمة وأصحاب الحصص والتي تتم من خلال الأدوات والوسائل الالكترونية".¹

يعرف التسويق الإلكتروني على أنه: " هي الوظيفة التي تسعى الى تسهيل وانسياب المنتجات من المنتج الى المستهلك من خلال استخدام أدوات وأساليب وطرق الكترونية".²

ويقصد به أيضا " استخدام شبكات الاتصال والوسائل الالكترونية لتحقيق الأهداف التسويقية أي اشباع حاجات العملاء والمستهلكين، فهو عبارة عن أساليب جديدة للبيع والاعلان والشراء والتسليم وتوصيل السلع والخدمات".³

ويعرف أيضا: " هو عملية انشاء والمحافظة على علاقات العملاء من خلال أنشطة الكترونية مباشرة بهدف تسهيل تبادل الأفكار والمنتجات والخدمات التي تحقق أهداف الطرفين".⁴

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل على التسويق الالكتروني على أنه هو ذلك الوظيفة التي تهدف الى ترويج المنتجات وتوزيعها وتسعيرها وبناء علاقات مع العملاء وذلك باستخدام أدوات ووسائط رقمية كالإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي كل هذا لأجل زيادة كفاءة وفعالية المؤسسة وتحقيق أقصى ربح ممكن.

2.3 خصائص التسويق الالكتروني: للتسويق الالكتروني عدة خصائص تميز بها عن التسويق التقليدي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:⁵

- **الخدمة الواسعة:** أي أن متعاملها وزوار مواقع المؤسسات يمكن الاطلاع على هذا التسويق في أي وقت ما ؛

- **عالمية التسويق الالكتروني:** من خلال الحساب الشخصي للمتعامل يمكنه التسوق في أي وقت ومكان فالحدود المكانية لا تعد عائق على ذلك؛

¹ /محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، التسويق الالكتروني، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص 80.

² / محمد شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 68.

³ /عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 261.

⁴ / نوال عبد الكريم الأشهب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁵ / يوسف حسن يوسف، التسويق الالكتروني، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012، ص 86 – 90.

- **سرعة تغير المفاهيم:** حيث يمكن التسويق الالكتروني من مواكبة مختلف التطورات التكنولوجية الحاصلة خاصة ان التجارة الالكترونية تتميز بالتغير السريع؛
- **أهمية الإعلان عبر الشبكة الدولية:** لا بد دائما من لفت انتباه المتعاملين واثارتهم من خلال الرسائل الالكترونية؛
- **الشركات الوهمية:** حيث يجب أخذ الحذر من الشركات الوهمية التي يمكن أن تضع إعلانات ومعلومات وهمية وغير صادقة، قد تعرض العملاء والزبائن الى النصب والاحتيال بتقديم معلومات غير حقيقية؛
- **تضييق المسافة بين الشركات:** حيث يمكن للشركات الصغيرة أن تنافس الشركات الكبيرة من خلال وصولها عن طريق الانترنت لأكبر فئة في العالم واكتساحها لأكبر الأسواق العالمية بتسويقها الرقمي؛
- **غياب المستندات الورقية:** هناك في هذا النوع من التسويق لا يتم استخدام الورق خصوصا في المنتجات التي تقبل التقييم، ففي التسويق الالكتروني تكون الصفقات الكترونيا.

3.3 العوامل المساعدة على انتشار التسويق الالكتروني: هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت في انتشار التسويق الالكتروني بشكل سريع وأوسع اذ نجد من بين هذه العوامل¹:

- توفر مختلف الإمكانيات التكنولوجية والتي ساهمت في التوسع لانتشار التسويق الالكتروني، ومن بينها نجد أجهزة الكمبيوتر الشخصي في المنازل والهواتف الذكية حيث توفر الوقت والجهد؛
- سهولة الاتصال بشبكات الانترنت من خلال التطور التكنولوجي لمختلف الأجهزة الالكترونية وسرعة تدفقاتها مما يسهل عمليات التسويق الرقمي؛
- حدوث تطور كبير في مجال الأمان والحفاظ على سرية المعلومات مما سهل عملية الربط الشبكي بين مختلف قنوات الاتصال؛
- اصدار قوانين وتشريعات قانونية تحمي مختلف العاملين في مجال التكنولوجيا الرقمية والخدمات الالكترونية؛
- زيادة في حركة التجارة الدولية مما ساهم توسع الأسواق العالمية، وبالتالي زيادة أهمية هذا النوع من التسويق الالكتروني؛

¹ /محمد الصيرفي، التسويق الالكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص ص 34، 35.

- انخفاض تكاليف هذا النوع من التسويق الالكتروني مقارنة مع التسويق التقليدي، وإدراك مختلف متعاملي هذا النوع من التسويق لأهميته ومدى مرونته؛
- التطور التكنولوجي الكبير في استخدام التكنولوجيا المالية واستخدام الأجهزة الرقمية، مما ساهم في انتشار أكثر وتوسع أكثر لهذا النوع من التسويق.

4.3 الأهداف الأساسية للتسويق الالكتروني: للتسويق الالكتروني أهداف عديدة ومتنوعة فهي تختلف حسب كل نشاط وفئة معينة ويمكن أبرزها فيما يلي: ¹

- تطوير ذهنيات المؤسسة من خلال عرض منتجات تتصف بالرقمية؛
- الاهتمام أكثر بالزبائن وتقديم خدمات أفضل؛
- إيجاد زبائن جدد ومتعاملين أكثر والوصول الى أكبر مستهلكين؛
- تشجيع عملية البيع والشراء من خلال زيادة النطاق الجغرافي والانتقال من الأسواق المحلية الى الأسواق العالمية؛
- توفير الوقت والجهد وتقليل مختلف التكاليف؛
- السرعة في الأداء وتحقيق كفاءة وفعالية أكثر للمؤسسات؛
- تحقيق توزيع أكبر للمنتجات والخدمات بالإضافة الى ترويجها الى أقصى الحدود.

5.3 أنواع التسويق الالكتروني: قد يكون التسويق الالكتروني في أحد الأشكال التالية: ²

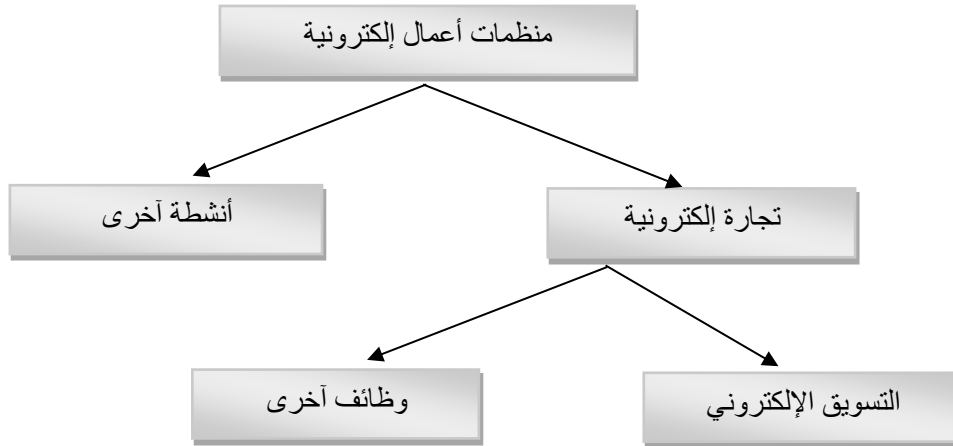
- التسويق الخارجي: ويعرف على أنه التسويق المرتبط بمختلف الوظائف التقليدية والتي تتعلق بالمزيج التسويقي؛
- التسويق الداخلي: وهو التسويق الذي له علاقة بالعاملين داخل المؤسسة أي يجب على المؤسسة أن تتبع سياسات تدريبية فعالة لأجل تحفيز عمالها وعملاءهم وذلك من خلال تلبية مختلف حاجتهم ورغباتهم.
- التسويق التفاعلي: ويقصد به هنا أن يكون هناك جودة للخدمات والسلع المقدمة لمختلف العملاء أي العلاقة الموجودة بين البائع والمشتري.

¹ / محمد جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 88

² / يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 86.

من خلال ما سبق نستنتج أن هناك علاقة بين التسويق والتجارة الالكترونية حيث يعد التسويق أحد أهم مجالات التجارة الالكترونية والشكل الموالي يبين ذلك:

شكل 07 : التسويق أحد مكونات التجارة الإلكترونية



المصدر: محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره ، ص36.

من خلال هذا المحور تبين أن التطورات التكنولوجية، ساهمت في أحداث قفزة رقمية والتحول من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي الذي مسمى عدة قطاعات ومجالات ومن بينها نجد الإدارة التقليدية التي تحولت الى إدارة الكترونية تعتمد على أنظمة الكترونية، ساهمت في تقليل الوقت والجهد في معالجة الإجراءات وقدمت لأداء جيد وفعال. ومن بين مظاهر التحول الرقمي نجد التجارة الالكترونية كأحد التحولات الاقتصادية التي استطاعت أن تغير مفهوم البيع والشراء من المفهوم التقليدي الى المفهوم الحديث، والذي استطاع أن يستهدف الى عدد كبير من الجمهور من خلال اعتماده على وسائل حديثة وتقنية رقمية، واستطاعت أن تقلل المسافات والأوقات وأن تربط العالم كأنه قرية واحدة من خلال الاعتماد على التسويق الالكتروني في عرض المنتجات والخدمات بصورة رقمية في أي وقت كان. كل هذه التحولات والتغيرات تعتبر حتمية الزامية على المؤسسات أن تواكبها نظرا للتنافس الكبير الذي تشهده هذه المؤسسات، لكي تستطيع الاستمرار والبقاء وتحقيق مزيد من النجاح والابداع والابتكار في ظل بيئة تتميز بالتطور والتحول الرقمي.

أسئلة المحور :

- ما دور الابتكار والتكنولوجيا في تطور الاقتصاد الرقمي؟
- كيف تختلف الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية؟
- كيف تساهم الإدارة الإلكترونية في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي؟
- كيف أثرت التجارة الإلكترونية على سلوك المستهلك؟
- ما التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية؟
- ما أثر التجارة الإلكترونية على الاقتصاد المحلي والعالمي؟
- ما هو الفرق بين التسويق التقليدي والتسويق الرقمي؟
- ما التحديات التي تواجه وظيفة التسويق في ظل البيئة الرقمية؟

خاتمة:

يمكن في الأخير الوصول الى أن علم الاقتصاد يسعى الى توجيه مختلف الموارد الاقتصادية التي تتميز بالمحدودية، والتي تهدف الى تلبية مختلف الحاجات اللامتناهية للأفراد والمجتمع، وبالتالي معالجة المشكلة الاقتصادية التي يستلزم مواجهتها بضرورة الاختيار بين مختلف البدائل المتاحة.

كما أن الأنشطة الاقتصادية تعد أساس المجتمع وجوهر العملية الاقتصادية، فكل نشاط له أهمية ودور فعال في الاقتصاد وفي توجيه مختلف قرارات الأعوان الاقتصاديين، بالإضافة الى تأثير النظام الاقتصادي على قرارات الأعوان الاقتصاديين من خلال حرية السوق أي مبدأ العرض والطلب، أو تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية أي مبدأ التخطيط المركزي، أو اتباع النظام المختلط الذي يجمع بين تشجيع المنافسة والعدالة الاجتماعية.

وبالرغم من مختلف التطورات الذي يشهدها العالم الا أنه هناك مشاكل اقتصادية كبرى قد تأثر على الاقتصاد كالتضخم والذي سيؤثر على القدرة الشرائية للنقود، أو البطالة والتي ستسبب بآثار اجتماعية للمجتمع دون أن ننسى الركود الاقتصادي وما يخلفه من آثار وأزمات اقتصادية.

كل هذه التغيرات التكنولوجية والاقتصادية ساهمت في ظهور ما يعرف بالاقتصاد الحديث، وهو اقتصاد يعتمد على مبدأ الرقمنة في مختلف أنشطته الاقتصادية وإدارة الموارد، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية ثروة العالم والقيمة المضافة للاقتصاد والمساهمة في فتح آفاق جديدة للنمو والتطور الاقتصادي.

وفي الأخير يمكن القول أن هناك ترابط بين مختلف المفاهيم الاقتصادية وهناك علاقة تكاملية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، والتي من خلالها يمكن تحقيق ما يعرف بالتوازن الاقتصادي والنمو والاستقرار الاقتصادي.

المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

- إبراهيم فاضل الديو، الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- أحمد سلامي، الادخار وتمويل التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2020.
- إسماعيل محمد هاشم، المدخل الى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، اسكندرية، 2005.
- ثامر علوان المصلح، علم الاقتصاد الجزئي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- جاسم جعفر حسن، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية ناشرون، عمان، 2010.
- حسين بن الطاهر، مدخل الى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2016.
- خالد وهيب الراوي، الاستثمار مفاهيم - تحليل - استراتيجيات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999.
- بوقرة رابع، خبايا عبد الله، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم الى بداية القرن الواحد والعشرين، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2014.
- رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، سبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد الدولي، الامارات، 2021.



- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.
- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
- سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2011.
- سمير خليل، إدارة الإنتاج والعمليات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- السيد محمد أحمد السيرني، محمد عزت محمد غزلان، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- السيد أسامة عبد السلام، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
- السيد رضوان أبو شعيشع، الاقتصاد الرقمي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.
- شاهين محمد عبد الله محمد، تطبيقات الاقتصاد الرقمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2021.
- شوقي أحمد دنيا، المدخل الحديث الى علم الاقتصاد منهجية ورؤية إسلامية في تناول المسائل الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2006.
- صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- الطيب داودي، مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي - الاشتراكي والإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي وفقا للمبادئ السائدة للنظم الاقتصادية المقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.
- عامر علي سعيد، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012.
- عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات التجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
- عبيدة سليمة، المنظمة العالمية للتجارة في الجزائر، دار الجامعة الجديدة، الجزائر.
- عقاب أحمد أبو ناصر، نظرية التوزيع، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- علي عبد الوهاب نجا، مشكلات الاقتصاد وطرق حلها التضخم - البطالة - التخلف الاقتصادي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2020.
- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- فريد بن عبيد، مساهمة صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية الخارجية دراسة حالة الجزائر، الأردن، مصر"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016.
- فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- كاظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، الاقتصاد الجزئي النظريات والسياسات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الخليلي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2011.
- محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- محمد الصيرفي، إدارة العمليات والإنتاج، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- محمد الصيرفي، التسويق الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.
- محمد خليل أبو زلطة، زياد عبد الكريم القاضي، مدخل الى التجارة الالكترونية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، الأردن، 2009.
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- محمد شاهين، التسويق الإلكتروني وآثاره الاقتصادية في البلدان الإسلامية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
- محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى اثره للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- محمد عبد الله شاهين محمد، التكتلات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

- محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان، التسويق الالكتروني، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012.
- محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- منعم زمير، إدارة الإنتاج والعمليات، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- نادية حسن محمد عقل، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية - تطبيقية -، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- ناصر دادى عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- نجم عبود نجم، الادارة المعرفة الإلكترونية: الاستراتيجية، الوظائف، المجالات، دار اليازوري، عمان، 2009.
- نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الالكترونية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2015.
- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

- وفاء محمد عزت الشريف، نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية أسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- يوسف حسن يوسف، التسويق الإلكتروني، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012.

المقالات:

- أماني فوزي، مفهوم الاقتصاد الرقمي. المجلة الاجتماعية القومية. القاهرة. 54(03)، 2017.
- حمزة فطيمة، التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 02، 2022.
- رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها، آثارها، مجلة ارتقاء للبحث والدراسات الاقتصادية، 2018.
- رميدي عبد الوهاب، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) وآثارها على الدول الأعضاء، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 10، العدد 02، 2006.
- الشيكرو أيوب، الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، المجلد 8، العدد 1، 2019.
- عبد المجيد عبید حسن صالح، زكريا حبيب الله. دور العالم الرقمي وأثره في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي: دراسة فقهية، IIUM Press، ماليزيا، 2019.
- علي مويسي، عبد الناصر وقريشي، محمد. مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي - دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة. مجلة الباحث، ورقلة، (09)، 2011.

- قمان عمر، سعيدي بن شهرة، إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي - الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 أنموذجا - مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، مارس 2019.

- لالوش غنية، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في ظل الاقتصاد الرقمي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، الجلفة، 23(02)، 2010.

- مشير الوردي، المحددات الاقتصادية لادخار العائلات الجزائرية لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1987 - 2019)، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6، المجلد 2، 2021.

- الرسائل:

- ابراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروبية دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية -رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013.

المطبوعات :

- جميلة مداني، محاضرات في مدخل الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2019/2020.

- حنان شطبي، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017-2018.

- سامية معزوز، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، 2021-2022.

- سفيان كويد، محاضرات لعلم الاقتصاد، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب - عين تموشنت - السنة الجامعية، 2017/2018.

- عبد الله قلش، مطبوعة في مدخل للاقتصاد، جامعة حسنية بن بوعلي، 2020 / 2021.

- منير رحمان، مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد، جامعة سطيف 1، 2022.

مواقع الأنترنت:

- مجلس التعاون الخليجي <https://www.gcc-sg.org/ar/AboutUs/Pages/PrimaryLaw.aspx>

- البوابة الرسمية للاتحاد المغاربي [/https://maghrebarabe.org](https://maghrebarabe.org)

- التقرير السنوري لصندوق النقد الدولي، 2024، <https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2024/arabic>

- نادية ابراهيم اليد هنيدي، الادارة الإلكترونية: اشكالية التداخل بينها بين الحكومة الإلكترونية،

[./https://esalexu.journals.ekb.eg](https://esalexu.journals.ekb.eg)

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017. [/https://www.unescwa.org](https://www.unescwa.org)

-<https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf>.

- Introduction to Economics ,2018 <https://wcu.edu.et/FirstYearModule/ECONOMICS%20module.pdf>.

- <https://dd8tm5zo9pl5p.cloudfront.net/articles/article21697229651001.pdf>.

-https://cfkc.gov.sa/knowledgelibrary/Documents/savings_report--0.pdf.

-The Industrial Revolution: Changes and Challenges, https://www.coreknowledge.org/wp-content/uploads/2018/04/CKHG_G6_U5_IndRev_SR.pdf.

المراجع الأجنبية:

- Bayu Taufiq Possumah, Abdul Ghafar Ismail, The Scarcity Assumption, Economic Problem and the Definition of Economics: Revisited, Working Paper in Islamic Economics and Finance No. 1225, Islamic Economics and Finance Research Group, Universiti Kebangsaan Malaysia, ,2021.

- BUKHT, RUMANA & HEEKS, RICHARD.)2017). Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy. Centre for Development Informatics, University of Manchester, UK, 2017.
- BUKHT, RUMANA & HEEKS, RICHARD.)2017). Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy. Centre for Development Informatics, University of Manchester, UK, 2017.
- Emine KAVAS, IMPORTANCE OF PRODUCTION MANAGEMENT IN BUSINESSES IN THE BUSINESS EFFICIENCY OPTIMIZATION, Asian Journal of Social Sciences, Arts and Humanities, Vol. 7, No. 1, 2019.
- François Lequiller, Derek Blades, Understanding National Accounts, SECOND EDITION, OECD,2014.
- Ioanna-Maria Tsiflikidou, Theodore Metaxas, Economic Crises in the 20th century: Brief Review and Comparison, Munich Personal RePEc Archive ,2024,
- Jongrim Ha, Anna Ivanova, Franziska Ohnsorge, and Filiz Unsal, Inflation: Concepts, Evolution, and Correlates, Jongrim Ha Anna Ivanova Franziska Ohnsorge Filiz Unsal World Bank Group, Macroeconomics Trade and Investment Global Practice February 2019.
- Martin Höflmayr, Inflation explained: What lies behind and what is ahead, European Parliamentary Research Service, 2022.